وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشّهيد حمّه لخضر الوادي
كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التّاريخ

دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية 1964م-1988م

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متّطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التّاريخ

تخصّص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطّلبة:
- عبد الباسط فرحي
- علي نسيب
- يوسف ضو

إشراف الاستاذ:
د.رضا ميموني

لجنة المناقشة:

الاسم واللّقب	الرّتبة	المؤسّسة	الصّفة
رضوان شافو	استاذ	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ــ الوادي	رئيسا
رضا ميموني	استاذ محاضر(أ)	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ــ الوادي	مشرفا ومقرّرا
رشيد قسيبة	استاذ	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ــ الوادي	مناقشا

السّنة الجامعية: 1445هـ/1446هـ، 2024م/2025م

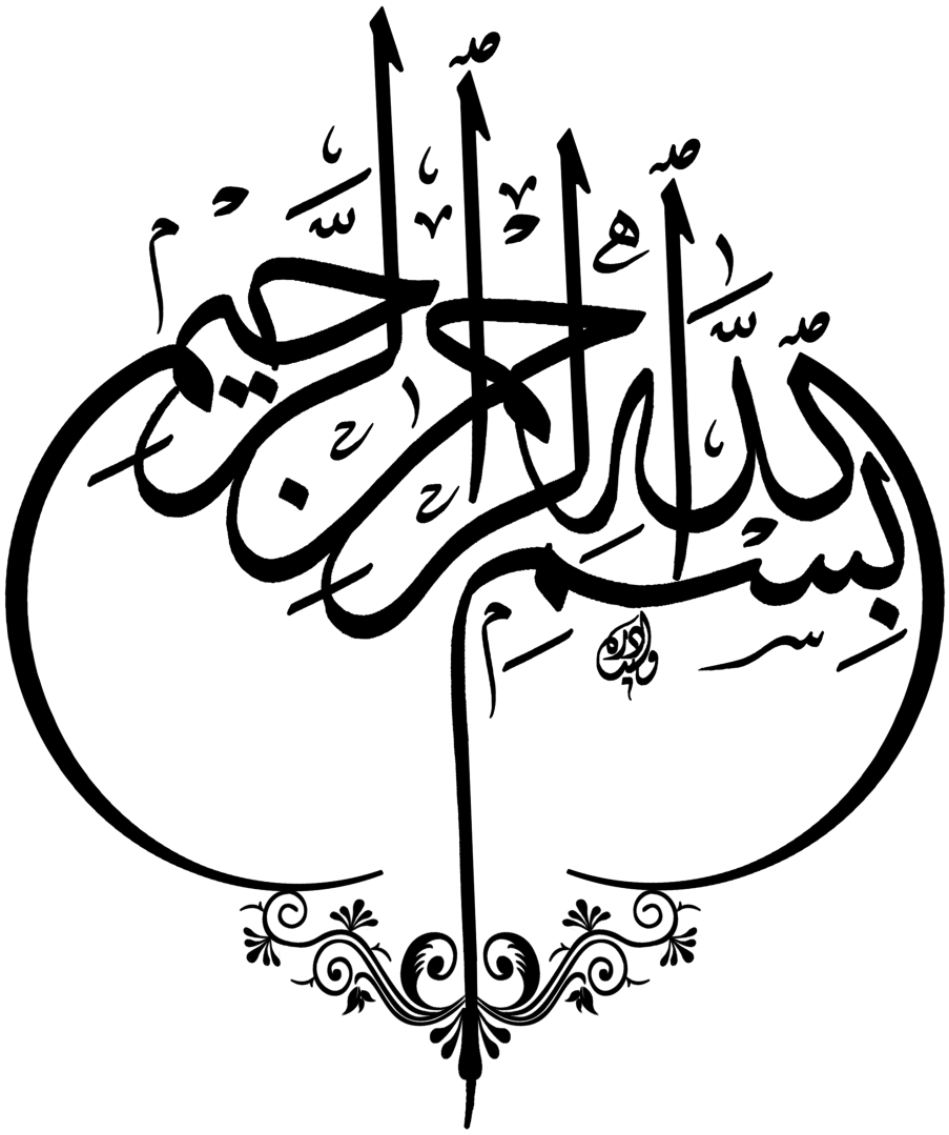
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الّذي وفّقنا على اتمام هذا العمل المتواضع والصّلاة والسّلام على اشرف المرسلين سيدنا محمّد خاتم النّبيين

فإنا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل

فله الحمد أوّلا وأخيرا

نتوجّه بأسمى عبارات الشّكر والتّقدير إلى الأستاذ المشرف **الدّكتور ميموني رضا** الّذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ومعلوماته لإنجاز هذه المذكّرة فله الفضل على كلّ ما تحمّله من عناء وبذله من جهد طول مدّة إنجاز البحث

وكذلك أساتذة قسم التّاريخ- جامعة حمّه لخضر الوادي- وأخصّ بالذّكر أعضاء اللّجنة المناقشة على تفضّلهم بقراءة البحث وتصحيحه

وشكرا.

مقدّمـــــــــــة

مقدّمة:

تعتبر قضيّة فلسطين من أبرز القضايا الّتي تشكّل محورًا مركزيًا في السّياسة العربية منذ منتصف القرن العشرين، وارتبطت جذورها بتاريخ طويل من الصّراع مع المشروع الصّهيوني، ومنذ نكبة سنة 1948م أصبحت فلسطين عنوانًا للنّضال العربي في مواجهة الاحتلال والهيمنة الغربية. هذا الوضع جعل من قضيّة فلسطين مكوّنًا ثابتًا في بيانات وخطابات مؤتمرات القمّة العربية، حيث لم تخلُ أيّ قمّة منذ تأسيس جامعة الدّول العربية من تخصيص فقرات أو مقرّرات داعمة لفلسطين. وقد تجلّت هذه الأهمّية في تخصيص أوّل قمّة عربية رسمية في القاهرة سنة 1964م لمعالجة قضيّة فلسطين، وتشكيل كيان سياسي يمثّل الشّعب الفلسطيني، ممّا يدلّ على أنّ الاجماع العربي حولها كان حاضرًا منذ بدايات العمل العربي المشترك.

في هذا السّياق، برزت دول المغرب العربي (الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا، وموريتانيا)، كدول أساسية في صياغة هذا الموقف الجماعي، ليس فقط من خلال التّصويت أو الحضور الشّكلي، بل من خلال المساهمة الفاعلة في تطبيق التصوّرات والاستراتيجيات المتعلّقة بقضيّة فلسطين، سواء داخل أروقة القمم أو عبر المبادرات الدّبلوماسية الثّنائية والجماعية. وقد كان لهذا التّكتّل الجغرافي–السّياسي دور مهمّ في تعديل ميزان المواقف داخل الجامعة العربية، خاصّة عند وقوع انقسامات أو خلافات بين دول المشرق العربي.

كما لا يمكن إغفال الدّور الدّبلوماسي والمالي الّذي اضطلعت به الدّول المغاربية خلال هذه الفترة، إذ ساهمت في تمّويل منظّمة التّحرير الفلسطينية، ووفّرت لها الدّعم السّياسي في المحافل الأممية، بل احتضنت الجزائر تحديدًا عدّة فعاليات للمنظّمة، وأعلنت منها قيام دولة فلسطين سنة 1988م. تونس بدورها استقبلت قيادة المنظّمة بعد خروجها من بيروت سنة 1982م، ووفّرت لها حماية دبلوماسية، ما جعل من دول المغرب العربي قاعدة خلفية آمنة للقرار السّياسي الفلسطيني.

في ضوء ما سبق، يتّضح أن دور دول المغرب العربي لم يكن ثانويًا أو هامشيًا في التّعاطي مع قضيّة فلسطين، بل شكّل ركيزة أساسية في بلورة المواقف العربية خلال القمم.

وقد تراوحت مساهماتها بين المساندة السّياسية المباشرة، والاحتضان الدّبلوماسي، والمبادرة إلى تقديم حلول سلمية، مع الحرص على إبقاء قضيّة فلسطين ضمن أوّلويات العمل العربي المشترك. وهذا ما يجعل من دراسة هذا الدّور مدخلاً مهمًّا لفهم توازنات النّظام العربي في تعاطيه مع أكبر قضيّة مصيرية واجهته في النّصف الثّاني من القرن العشرين.

1. أسباب اختيار الموضوع:

أوّلا – الأسباب الذّاتية:

- الرّغبة الشّخصية في دراسة جزء يسير من تاريخ فلسطين من خلال إبراز ما تميّزت به دول المغرب العربي من ثبات في المواقف اتجاه قضيّة فلسطين، وهو ما يثير اهتمام الباحث في تتبّع تطوّر هذا الموقف عبر الزّمن.
- الرّغبة في تقديم دراسة أكاديمية لاظهار أحد أوجه التّفاعل المغاربي–المشرقي في العالم العربي، من زاوية غير تقليدية.

ثانيا– الأسباب الموضوعية:

- عدم وجود دراسات سابقة الّتي تتناول الأدوار المغاربية بشكل تفصيلي ومقارن ضمن القمم العربية المتعلّقة بفلسطين.
- أهمّية الفترة الزّمنية المختارة (1964م–1988م) الّتي شهدت تحوّلات محورية، مثل اعتراف الأمم المتّحدة بمنظّمة التّحرير الفلسطيني، والغزو الصّهيوني للبنان، وبروز مبادرات سلام عربية، ممّا يتيح تحليلاً عميقًا لمدى مساهمة الدّول المغاربية في هذه التطوّرات.
- الحاجة إلى توثيق الدّور المغاربي في العمل العربي المشترك، وخاصّة ما تعلق بالقضيّة المركزية للعالم العربي.

2. أهداف الموضوع:

- إبراز المواقف السّياسية لدول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين في إطار مؤتمرات القمّة العربية، مع التّركيز على طبيعة هذه المواقف ومدى انسجامها مع الموقف العربي العام.
- تسليط الضّوء على مساهمة الدّول المغاربية في دعم منظّمة التّحرير الفلسطينية، سياسيًا وماليًا، من خلال قرارات القمم بين سنتي 1964م و1988م.

- رصد المبادرات المغاربية داخل مؤتمرات القمّة العربية المتعلّقة بالصّراع الفلسطيني– الصّهيوني، وعلى رأسها "مبادرة فاس" سنة 1982م، وتحليل أبعادها ودلالاتها.
- بيان أوجه التّوافق والاختلاف بين دول المغرب العربي في تعاملها مع تطوّرات قضيّة فلسطين خلال تلك الحقبة، ومدى تأثير ذلك على وحدة الموقف المغاربي.
- دراسة مدى تأثير القمم العربية المنعقدة في دول المغرب العربي (مثل قمّة الرّباط وقمّة الجزائر وقمّة فاس) على إعادة صياغة المقاربات العربية اتجاه فلسطين.

3. أهمّية الموضوع:

أوّلا– الأهمّية العلمية:

- اظهار المواقف الرّسمية لدول المغرب العربي داخل إطار العمل العربي المشترك، ممّا يتيح فهمًا أعمق لدور هذه الدّول في صنع القرار الجماعي العربي خلال مرحلة تاريخية حاسمة.
- إبراز تفاعل قضيّة فلسطين مع التحوّلات السّياسية داخل الدّول المغاربية، وهو ما يُسهم في قراءة العلاقات المتبادلة بين الدّاخل الوطني والسّياسة الخارجية اتجاه القضايا القومية.
- المساهمة في إعادة قراءة قرارات مؤتمرات القمّة العربية من زاوية تحليلية تتجاوز الحضور الشّكلي، لتكشف طبيعة الأدوار والمبادرات الّتي تبنتها الدّول المغاربية في الدّفاع عن فلسطين.
- إثراء الدّراسات المقارنة في التّاريخ السّياسي العربي، من خلال ربط المواقف المغاربية بالمواقف المشرقية، وقياس مدى التّقارب أو التّباين في الرّؤى إزاء فلسطين.

ثانيا – الأهمّية العملية:

- تقديم رؤية تحليلية للمواقف المغاربية يمكن أن تُستثمر في تعزيز العمل العربي المشترك المعاصر، من خلال فهم آليات التّوافق والتّنسيق بينها.
- تعزيز الوعي السّياسي بتاريخ الدّعم المغاربي لقضيّة فلسطين، خاصّة في أوساط الباحثين والمهتمّين بقضيّة فلسطين والمغاربية، ممّا يُسهم في بناء سردية عربية جامعة.

- إبراز قدرة الدّول المغاربية على التّأثير في السّياسات الإقليمية العربية، ما يفتح المجال لتفعيل أدوارها في الملفّات الحالية، خاصّة مع التحدّيات الرّاهنة الّتي تواجه قضيّة فلسطين.
- تمكّين الباحثين من استخدام التّجربة التّاريخية كأداة لفهم الواقع السّياسي العربي اليوم، من خلال دراسة التّوازنات والتّحالفات الّتي برزت في فترة القمم محلّ الدّراسة.

4. اشكالية الموضوع:

نسعى من خلال هذه الدّراسة، إلى الإجابة على الاشكالية التّالية:

- كيف ساهمت دول المغرب العربي في صياغة وتوجيه الموقف العربي الرّسمي اتجاه قضيّة فلسطين، من خلال المشاركة في مؤتمرات القمّة العربية بين سنتي 1964م و1988م؟

وتندرج تحت هاته الاشكالية تساؤلات فرعية تتمثّل في:

- ما هي طبيعة المساهمات السّياسية والدّبلوماسية لدول المغرب العربي في مؤتمرات القمّة العربية (1964–1988) لدعم قضيّة فلسطين؟
- كيف أثّرت المواقف المغاربية على التّضامن العربي ووحدة الصّف اتجاه قضيّة فلسطين خلال هذه الفترة؟
- ما هي حدود تأثير دول المغرب العربي في السّياسة العربية المشتركة تجاه فلسطين خلال الفترة (1964–1988)؟

5. حدود الدّراسة ومضمونها:

تمتدّ الفترة الزّمنية للدّراسة من قمّة القاهرة سنة 1964م إلى قمّة الجزائر سنة 1988م، الّتي تميّزت بتقلّبات سياسية حادّة، سواء على مستوى الدّاخل الفلسطيني أو ضمن السّياق العربي والدّولي الأوسع. هذه الفترة شهدت نشأة منظّمة التّحرير الفلسطينية، ثمّ اعتراف العالم العربي بها ممثّلا شرعيًا ووحيدًا، واندلاع حرب 1967م، واتّفاقية كامب

ديفيد، وغزو لبنان سنة 1982م، وصولاً إلى إعلان الدّولة الفلسطينية في الجزائر سنة 1988م.

أمّا مضمون الدّراسة ففي خضمّ هذه الأحداث، لم تكن دول المغرب العربي على الهامش، بل أسهمت بفعالية في توجيه مسار قضيّة فلسطين داخل المحافل العربية والدّولية، حيث أظهرنا العديد من التّفاصيل المهمّة الّتي تدخل في المواقف الحقيقية لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ليبيا وموريتانيا) اتجاه قضيّة فلسطين من خلال المؤتمرات العربية طيلة الفترة الزّمنية المحدّدة. وأيضا للإشارة إلى المعنى الجوهري لعنوان الدّراسة وبالتّحديد عبارة " قضيّة فلسطين" وليس "القضيّة الفلسطينية" لأنّ المعنى هنا هو أنّ قضيّة فلسطين ليست قضيّة الشّعب الفلسطيني وحده فقط بل قضيّة كل العرب والمسلمين وشأنهم الرّئيسي ومن المهمّ أن يدرك المسلمون ذلك حتّى يتسنّى لهم إيجاد الحلول النّهائية لها مهما كانت الطّرق والسّبل لذلك.

6. المنهج المعتمد:

تتطلّب الدّراسة اعتماد مقاربة منهجية متعدّدة الأبعاد، بالنّظر إلى طبيعته المركّبة الّتي تمزج بين البعد التّاريخي والسّياسي والدّبلوماسي. وعليه، تمّ توظيف مجموعة من المناهج العلمية الّتي تتكامل فيما بينها للإجابة على مختلف التّساؤلات، وهي كما يلي:

أوّلا- المنهج التّاريخي:

اعتمّدنا في الدّراسة على المنهج التّاريخي لأنّه المنهج الأساسي في تتبّع تطوّر المواقف المغاربية داخل القمم العربية. فقد تمّ الرّجوع إلى السّياق الزّمني للأحداث، وتحليل التّسلسل الزّمني للقمم العربية، ومقارنة طبيعة المواقف المغاربية في كل مرحلة. ويسمح هذا المنهج بفهم الخلفيات السّياسية والظّروف الإقليمية الّتي أثّرت على مواقف الدّول المغاربية. إضافة الى تحليل مضامين مقرّرات القمم العربية، وخطابات القادة، والمبادرات السّياسية الصّادرة عن الدّول المغاربية، وخاصّة تلك المتعلّقة بالاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية، أو بالدّعوة إلى السّلام. ويهدف هذا التّحليل إلى الكشف عن دلالات المواقف السّياسية وإبراز توجّهات كل دولة مغاربية على حِدة.

ثانيا- المنهج المقارن:

نظرًا لاختلاف المواقف بين بعض دول المغرب العربي حول بعض التطوّرات، فقد اعتمدنا المنهج المقارن لبيان أوجه الاتّفاق والاختلاف بين هذه الدّول، سواء في تأييد الحلول السّلمية أو في الموقف من اتفّاقيات منفردة مثل كامب ديفيد. ويساعد هذا المنهج على توضيح تمايز الرّؤى داخل الكتلة المغاربية نفسها.

ثالثا- المنهج الاستقرائي:

اعتمدنا هذا المنهج أيضا في مرحلة استخلاص النّتائج من خلال تتبّع المواقف الجزئية لكل دولة مغاربية، واستنتاج خصائص الموقف المغاربي الجماعي، بما يسمح ببناء تصوّر عام حول مدى مساهمة هذه الدّول في توجيه السّياسة العربية اتجاه فلسطين.

7. الدّراسات السّابقة:

عدم وجود دراسات سابقة حسب اطّلاعنا وبحثنا حول موضوع دراستنا، فأغلب الدرّاسات تناولت القمم العربية فقط أو قضيّة فلسطين خلال القمم العربية ولم تقدّم تحليلاً واضحًا ومفصّلاً ودقيقا حول موضوع دراستنا.

8. المصادر والمراجع:

رغم قلّة المصادر والمراجع الّتي تناولت الموضوع، إلاّ أنّه تمّ الرّجوع الى ما تمّ جمعه من الكتب والمجلاّت وبعض المواقع الرّسمية الّتي نشرت محتوى دراستنا نذكر من بينها على التّرتيب حسب الأهمّية:

أ.محاضر القمم العربية موضوع الدّراسة:

تعتبر محاضر القمم العربية الّتي اعتمدنا عليها أحد أهمّ المصادر الّتي من خلالها تمّ تحليل مخرجتها ونتائجها المتعلّقة بقضيّة فلسطين، مثل قمّة الاسكندرية سنة 1964م، قمّة الخرطوم سنة 1967م وقمّة الجزائر سنة 1988م.

ب.المذكّرات الشّخصية:

تضمّن كتاب تونس وقضيّة فلسطين، للحبيب بورقيبة، مدى الأهمية البالغة لقضيّة فلسطين لدى تونس وشعبها، ويُظهر كيف أنّ هذه القضيّة كانت تُمثّل جزءًا من النّضال العربي المشترك ضد الاحتلال والصّهيونية. كما يبرز أهمية التّوازن في دعم قضيّة فلسطين.

ج- الكتب:

يعدّ كتاب " اتّفاق كامب ديفيد وأخطاره " لكميل منصور مرجعًا مهمًا لفهم السّياق السّياسي والوثائقي لاتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الصّهيوني.

د-المقالات والجرائد والمجلات:

تضمّن مقال منشور في جريدة الشّروق الجزائرية لشهاب الدّين الورافي قضيّة فلسطين من خلال مؤتمر الرباط سنة 1974م ودور دول المغرب العربي فيها من خلال تدخّلات الرّؤساء خلال أطوار القمّة.

وأمّا المجلاّت: نذكر مثلاً بحث "مؤتمّر القمّة العربي بالخرطوم 1967م دراسة تاريخية في الأسباب والنّتائج"، لفاروق مهند محمد أحمد سليمان، المنشور في مجلّة القلزم، حيث تناول هذا المقال دراسة تاريخية لمؤتمر القمّة العربي الرّابع الذي عُقد في الخرطوم في أغسطس/سبتمبر 1967م، عقب نكسة يونيو 1967م.

9. خطّة البحث:

يتضمّن محتوي بحثنا على مقدّمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول رئيسيّة وخاتمة وملاحق، حيث افتتحنا بحثنا بمقدّمة تحتوي على العناصر الأساسية لموضوع البحث مثل اسباب اختيار الموضوع وأهمّيته وأهدافه والإشكالية ... وفصل تمهيدي أظهرنا فيه إرهاصات انعقاد القمّة العربية وموقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين قبل 1964م انطلاقا من تحديد مفهوم المغرب العربي و نشأة الجامعة العربية وصولا إلى

موقف دوله (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ليبيا وموريتانيا) من قضيّة فلسطين قبل 1964م.

وفي الفصل الأوّل تطرّقنا إلى دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية 1964م–1969م حيث شرحنا وحلّلنا فيه موقف كل دولة على حِدة: في قمّة الإسكندرية 1964م وخلال قمّة الخرطوم 1967م وقمّة الرّباط 1969م.

أمّا الفصل الثّاني بعنوان دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية 1974م – 1988م حيث اظهرنا خلاله الأدوار التي لعبتها كل دول المغرب العربي وموقفهم من قضيّة فلسطين في قمّة الرّباط 1974م وخلال قمّة فاس 1982م وقمّة الجزائر 1988م.

وفي الفصل الثّالث تحت عنوان تطوّر مواقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين والدّعم السّياسي والاقتصادي 1979م–1988م حيث بيّنا فيه انعكاسات اتّفاقية كامب دايفيد على تطور مواقف دول المغرب العربي، وموقفهم خلال قمّتي بغداد 1978م وفاس 1982م والدّعم الاقتصادي والسّياسي لقضية فلسطين إلى غاية 1988م.

10. صعوبات البحث:

من أهمّ الصّعوبات الّتي واجهتنا نذكر مايلي:

- ندرة الدّراسات المتخصّصة في تحليل مواقف المغرب العربي بشكل مستقلّ عن الإطار العربي.
- قلّة المراجع الّتي احتوت على المعلومات الدّقيقة حول موضوع بحثنا.
- صعوبة الحصول على الوثائق الأصلية لبعض القمم العربية، خاصّة تلك الّتي لم تنشر محاضرها بشكل كامل.
- تضارب بعض المواقف الرّسمية مع التّوجهات الشّعبية في الدّول المغاربية، ممّا تطلّب تمّيزًا دقيقًا بين الموقف الرّسمي والشّعبي.
- ضعف الأرشفة الرّقمية لبعض المؤتمرات، ممّا تطلّب البحث اليدوي في مصادر ورقية أو أرشيفية محدودة.

وفي الأخير نرجو أن يكون عملنا في المستوى المطلوب لإضافة دراسة جديدة حول موضوع مهمّ ومعاصر وخاصّ بالأمّة العربية " **قضيّة فلسطين قضيّة كلّ المسلمين** "، خاصّة وأنّ هذا الموضوع من المواضيع الّتي لازالت تحتاج إلى الدّراسات المعمّقة لتفسير العديد من الأحداث والوقائع الّتي ما زلت ألغازا تحتاج إلى الحل.

الفصل التّمهيدي

لمحة تاريخية حول ارهاصات انعقاد القمّة العربية وموقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين قبل 1964م

شهد العالم العربي منذ مطلع القرن العشرين تحوّلات سياسية كبرى ساهمت في بلورة فكرة عقد قمّة عربية تجمع قادة الدّول العربية لمناقشة القضايا المصيرية المشتركة. وجاءت هذه الإرهاصات في ظلّ تصاعد تحدّيات الاحتلال في المنطقة، وتزايد المخاطر المحيطة بقضيّة فلسطين، الّتي مثّلت دافعًا رئيسيًا لتعزيز التّنسيق العربي. وقد تجسّدت أولى خطوات هذا التّنسيق في تأسيس جامعة الدّول العربية سنة 1945م، والّتي وضعت الأساس لانعقاد القمم العربية، حيث عُقدت أوّل قمّة رسمية سنة 1964م لمواجهة التّهديدات الصّهيونية والعمل على دعم قضيّة فلسطين.

على المستوى المغاربي، كانت دول المغرب العربي رغم وقوعها تحت الاحتلال في معظم فترات النّصف الأوّل من القرن العشرين، من أكثر الدّاعمين لقضيّة فلسطين. حيث عبّرت الحركات الوطنية المغاربية عن تضامنها من خلال الاحتجاجات والمواقف السّياسية، كما شارك متطوّعون مغاربة في حرب 1948م إلى جانب الجيوش العربية. وبعد استقلال المغرب وتونس سنة 1956م، بدأت مواقفهما تأخذ طابعًا رسميًا في دعم فلسطين داخل المحافل الإقليمية والدّولية، فيما واصلت الجزائر– الّتي كانت لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي– التّعبير عن دعمها عبر الثّورة الجزائرية، الّتي ربطت بين نضالها التّحرّري والنّضال الفلسطيني ضدّ الاحتلال.

وبالتّالي، فإن إرهاصات انعقاد القمّة العربية كانت مرتبطة بشكل وثيق بالتحدّيات السّياسية الّتي واجهتها المنطقة، وفي مقدّمتها قضيّة فلسطين، والّتي وجدت في دول المغرب العربي أحد أبرز المناصرين لها حتى قبل استقلالها. وقد شكّلت هذه المرحلة التّأسيسية من العمل العربي المشترك حجر الأساس لما أصبح لاحقًا نهجًا مستمرًا في السّياسة العربية اتجاه قضيّة فلسطين.

المبحث الأول: مفهوم المغرب العربي

يُعدّ المغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية في العالم العربي، حيث يتميّز بوحدة تاريخية وثقافية تجمع بين شعوبه رغم التّنوع الدّاخلي. يشمل المغرب العربي خمس دول رئيسيّة: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا، وهي دول ترتبط فيما بينها بعوامل جغرافية، تاريخية، وثقافية مشتركة. وقد تطوّر مفهوم المغرب العربي عبر العصور كنتيجة

للتّفاعلات الحضارية بين الأمازيغ والعرب، وتعزّز مع الفتح الإسلامي الّذي وحّد المنطقة تحت إطار ديني ولغوي مشترك.

المطلب الأوّل: تعريف المغرب العربي

أولا: التّعريف الجغرافي

يشمل المغرب العربي من النّاحية الجغرافية خمس دول: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وهو يشكّل الامتداد الغربي للعالم العربي. يحدّه البحر الابيض المتوسّط شمالا، والمحيط الأطلسي غربًا، والصّحراء الكبرى جنوبًا، ومصر شرقًا.

تتميّز هذه المنطقة بوحدة طبيعية تجمع بين الجبال والسّهول والصّحارى، ممّا أسهم في خلق روابط اقتصادية بين الدّول المغاربية عبر العصور. كما أن المناخ المتوسّطي في الشّمال والمناخ الصّحراوي في الجنوب أوجد تكاملاً في الموارد الطبيعية.

إلى جانب الجغرافيا، تعدّ الموارد الطّبيعية عاملاً مهمًّا في تحديد هوية المنطقة، حيث تمتلك دول المغرب العربي ثروات طبيعية هامّة مثل النّفط والغاز والفوسفات، ممّا جعلها محورًا للاهتمام الدّولي.

ورغم الوحدة الجغرافية، فإن المنطقة عانت من تباينات سياسية بين دولها، وهو ما أثّر على قدرتها في تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي فعّال[1].

ثانيا: المصطلحات المرتبطة بالمغرب العربي

- **المنطقة المغاربية** :مصطلح يشير إلى الدّول الّتي يجمعها التّاريخ والثّقافة.
- **المنطقة المتوسّطية** : يشمل الدّول المطلّة على البحر الابيض المتوسّط.
- **بلاد البربر** :إشارة إلى السّكان الاصليين قبل انتشار الإسلام.

تعود هذه التّسميات إلى مراحل مختلفة من التّاريخ، حيث عُرف المغرب العربي منذ العصور القديمة بتنوعه العرقي والثّقافي. كما شكّلت الهجرات المتتالية عاملاً رئيسيّا في تحديد هوية المنطقة، في العصر الحديث، ظهر مفهوم "الاتّحاد المغاربي" كإطار سياسي يهدف إلى تعزيز التّعاون بين دول المنطقة[2]. ومع ذلك، فإنّ المصالح الوطنية لكل دولة

[1]– سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958م، ص 7.

[2]– عبد الله العروي، "**المغرب العربي نظرة مستقبلية**" ، مجلّة قضايا عربية للمنطقة المتوسط، لبنان، 1975م، ص 28.

غالبًا ما طغت على فكرة الوحدة وفي الأدبيات الغربية، يُستخدم مصطلح "شمال إفريقيا" للإشارة إلى المنطقة، وهو ما يعكس النّظرة الأوروبية الّتي تركّز على البعد الجغرافي أكثر من البعد الثّقافي.

المطلب الثّاني: البعد السّياسي والثّقافي للمغرب العربي

شهد المغرب العربي تطوّرات سياسية متباينة أثّرت على فكرة الوحدة المغاربية، خاصّة خلال فترة الاحتلال الأوروبي. حيث تعرّضت الجزائر للاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830م، بينما خضعت تونس والمغرب للحماية الفرنسية مطلع القرن العشرين، واحتلّت إيطاليا ليبيا، بينما ظلّت موريتانيا خاضعة للسّيطرة الفرنسية حتى استقلالها سنة 1960م. هذا الاحتلال الأوروبي حال دون تحقيق وحدة سياسية مبكرة بين دول المنطقة، رغم محاولات بعض الحركات القومية المغاربية [1].

على الصّعيد الثّقافي، تشترك دول المغرب العربي في اللّغة العربية والدّين الإسلامي، وهما عاملان أساسيان في تشكيل هوية موحّدة لسكّان المنطقة. كما أن انتشار المذهب المالكي في معظم دول المغرب العربي ساهم في توحيد المرجعية الدّينية، إلى جانب تأثّر الثّقافة المحلّية باللّغة الأمازيغية والعادات والتّقاليد المشتركة. وقد لعبت المدارس والزّوايا دورًا في تعزيز الهوية الثّقافية المشتركة، ما عزز الوعي القومي لدى شعوب المنطقة [2].

رغم الرّوابط التّاريخية والثّقافية القويّة، واجهت فكرة الوحدة المغاربية العديد من العقبات السّياسية، من أبرزها الاختلافات في السّياسات الدّاخلية لكل دولة، والنّزاعات الحدودية، مثل الخلاف الجزائري–المغربي حول الصّحراء الغربية. إضافة إلى ذلك، فإنّ التّوجهات الخارجية المختلفة لكل دولة اتجاه القوى الإقليمية والدّولية أدّت إلى تأخير تحقيق التّكامل السّياسي بين دول المغرب العربي [3].

---

[1]– محمد هلال، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، دار النّهضة، القاهرة، 2010م. ص 145.

[2]– محمد عابد الجابري، **إشكاليّات الفكر العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص 178.

[3]– عبد الله العروي، **مفهوم التّاريخ**، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، 1992م، ص 235.

المطلب الثّالث: التّكامل الاقتصادي والتحدّيات في المغرب العربي

سعت دول المغرب العربي إلى تعزيز التّعاون الاقتصادي فيما بينها منذ استقلالها، حيث تأسّس "اتّحاد المغرب العربي" سنة 1989م بهدف تحقيق التّكامل الاقتصادي والتّنسيق السّياسي. غير أنّ هذا الاتّحاد ظلّ معطّلاً بسبب الخلافات السّياسية وعدم توافق الرّؤى الاقتصادية بين الدّول الأعضاء. ورغم وجود اتّفاقيات تجارية مشتركة، إلاّ أنّ حجم التّبادل التّجاري بين الدّول المغاربية لا يزال ضعيفًا مقارنة بإمكاناتها الاقتصادية [1].

من النّاحية الاقتصادية، تمتلك دول المغرب العربي موارد طبيعية هائلة، حيث تتمتّع الجزائر وليبيا بثروات نفطية وغازية ضخمة، بينما يعتمّد المغرب وتونس على الزّراعة والسّياحة والصّناعات التّحويلية. في حين تتميّز موريتانيا بثرواتها المعدنية مثل الحديد والذّهب. ورغم هذا التّنوع، لم تتمّكن دول المنطقة من إنشاء سوق اقتصادية موحّدة بسبب العقبات السّياسية والإدارية، ممّا أدّى إلى تبعية اقتصادية مستمّرة للأسواق الأوروبية [2].

تواجه فكرة التّكامل الاقتصادي في المغرب العربي تحدّيات كبيرة، أبرزها غياب الإدارة السّياسية الحقيقية لتعزيز التّعاون، واستمّرار الخلافات الحدودية بين بعض الدّول، إضافة إلى التّأثيرات الخارجية الّتي تعرقل الاندماج الاقتصادي. كما أن ضعف البنية التّحتية المشتركة، وغياب سياسات اقتصادية موحّدة، يؤثّران سلبًا على فرص تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة [3].

المبحث الثّاني: لمحة تاريخية حول إرهاصات انعقاد القمّة العربية

شهد العالم العربي منذ مطلع القرن العشرين تحوّلات سياسية كبرى أسهمت في بلورة فكرة عقد قمّة عربية تجمع قادة الدّول العربية لمناقشة القضايا المشتركة. وقد جاءت هذه الإرهاصات في ظلّ تصاعد التحدّيات الإقليمية، خاصّة مع ازدياد النّفوذ الاحتلالي في

---

[1]– عبد الرّحمن التّومي، **التّكامل الاقتصادي في المغرب العربي(الفرص والتّحدّيات)**، دار المعرفة، الجزائر، 2015م، ص97.

[2]– علي بن ناصر، **الاقتصاد المغاربي بين التّكامل والتّحدّيات**، منشورات جامعة محمد الخامس، الرّباط، 2007م، ص135.

[3]– حسن الشّنّاوي، **التنمية والتّكامل في المغرب العربي**، دار النّشر الجامعي، تونس، 2013م، ص 210.

المنطقة، وظهور الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، إلى جانب قضيّة فلسطين الّتي شكّلت دافعًا رئيسا لتعزيز التّنسيق العربي المشترك.

برزت أوّلى الدّعوات لعقد قمّة عربية في الأربعينيات من القرن الماضي، وهذا بالتّزامن مع تصاعد الزّحف الصّهيوني في فلسطين، حيث شهد سنة 1945م تأسيس جامعة الدّول العربية، الّتي مثّلت خطوة أساسية نحو تحقيق التّعاون السّياسي بين الدّول العربية.

المطلب الأوّل: نشأة جامعة الدّول العربية

جاءت فكرة إنشاء جامعة الدّول العربية بمبادرة من بريطانيا خلال الحرب العالمية الثّانية، حيث صرّح وزير خارجيتها أنتوني إيدن[1] في 29 مارس 1940م بضرورة تعزيز التّعاون بين الدّول العربية لاحقًا، بدأت المشاورات العربية حول هذه الفكرة بمبادرة من مصر، حيث دعا مصطفى النّحاس باشا[2] إلى لقاءات مع زعماء الدّول العربية لبحث إمكانية إنشاء كيان عربي موحّد.[3]

كانت بريطانيا تسعى من خلال دعمها لهذا المشروع إلى تحقيق مصالحها السّياسية والاقتصادية، وليس فقط دعم الوحدة العربية. وجاء ذلك في عدة تصريحات رسمية، حيث أكّدت الحكومة البريطانية استعدادها لمساندة أي مشروع يهدف إلى تعزيز التّعاون بين الدّول العربية.

في ظلّ هذه التّصريحات، بدأت الحكومات العربية بإجراء مشاورات فيما بينها، حيث تبنّت مصر دور الوسيط في توحيد الرّؤى بين الدّول. وقد شهدت هذه الفترة تبادل رسائل

---

[1]- (1897م-1977م)، سياسي بريطاني شغل منصب ضابط أركان حرب خلال الحرب العالمية الأولى. تولّى وزارة الشّؤون الخارجية في الفترات (1935م-1938م)، (1940م-1945م)، و(1951م-1955م). لعب دورًا بارزًا في دعم تأسيس جامعة الدّول العربية، يُنظر عبد الوهاب الكيّالي، موسوعة السّياسة، ج1، دار الهدى للنّشر والتّوزيع، لبنان، 1979م، ص 421.

[2]- (15 يونيو 1879م - 23 أغسطس 1965م) كان سياسيًا مصريًا بارزًا وزعيمًا لحزب الوفد .تـــولّى رئاســـة وزراء مصر عدة مرات بين سنتي 1928م و1952م، وساهم في تأسيس جامعة الدول العربية .وُلد في سمنود بمحافظة الغربيـــة، وبدأ حياته المهنية كقاضٍ قبل انخراطه في السّياسة. يُنظر: نبذة حول مصطفى النّحّاس، تمّ الرّجوع اليه بتاريخ: 18 مارس 2025م.السّاعة 09:00، متاح على الرّابط: https://www.marefa.org/ .

[3]- جميل عارف، **الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسّعودية**، مطابع الهيئة المصرية العامّة، القاهرة، 1995م، ص22.

دبلوماسية بين العواصم العربية، بهدف التّوصل إلى تصوّر واضح حول طبيعة الوحدة الّتي يمكن تحقيقها.

مع تقدّم المباحثات، بدأ يظهر اتّجاهان رئيسيان، الأوّل يدعو إلى وحدة سياسية متكاملة بين الدّول العربية، والثّاني يؤيّد إنشاء كيان يجمع هذه الدّول ضمن إطار تعاون اقتصادي وثقافي دون المساس بسيادة الدّول الأعضاء [1].

المطلب الثّاني: المشاورات التّمهيدية لإنشاء الجامعة

أولا: المشاورات العراقية – المصرية (يونيو – أغسطس 1943م)

عُقدت اجتماعات بين رئيس الوزراء المصري مصطفى النّحاس ونظيره العراقي نوري السّعيد لمناقشة سبل التّعاون العربي في المجالات السّياسية والاقتصادية والثّقافية والاجتماعية. تمّ الاتّفاق على ضرورة إيجاد صيغة قانونية لتنظيم التّعاون العربي دون فرض هيمنة من دولة على أخرى.

ثانيا: المشاورات الأردنية – المصرية (أغسطس – سبتمّبر 1943م)

ناقش مصطفى النّحاس مع رئيس وزراء شرق الأردن توفيق أبو الهدى موضوعات التّعاون السّياسي والاقتصادي والثّقافي، حيث أبدت الأردن استعدادها لدعم أي مشروع يعزّز الاستقلال العربي ويحافظ على مصالح الدّول الأعضاء.

ثالثا: المشاورات السّورية – المصرية (أكتوبر – نوفمبر 1943م)

تناولت اللّقاءات بين النّحاس ووفد سوري برئاسة سعد الله الجابري سبل تعزيز الوحدة العربية، حيث أكّدت سوريا دعمها زعامة مصر للحركة العربية. كما شدّد الطّرفان على أهمّية تنسيق المواقف السّياسية في المحافل الدّولية.

رابعا: المشاورات السعودية – المصرية (نوفمبر 1943م)

استقبلت مصر وفدًا سعوديًا برئاسة يوسف ياسين، حيث تمّ الاتّفاق على ضرورة تعزيز العلاقات بين الدّول العربية، مع التّأكيد على أهمّية عدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخلية لأيّ دولة عضو [2].

---

[1]– جميل عارف، **مرجع سابق**، ص22.

[2]– حسين خليل، محمد المجذوب، **المنظّمات القارّية والاقليمية**، دار المنهل اللّبناني، بيروت، 2010م، ص 43.

المطلب الثّالث: توقيع بروتوكول الإسكندرية وتأسيس الجامعة

عُقد اجتماع تحضيري في 16 سبتمّبر 1944م في قصر أنطونيادس بالإسكندرية، حيث وقّعت الدّول العربية المؤسّسة على بروتوكول الإسكندرية في 7 أكتوبر 1944م. نصّ البروتوكول على تشكيل لجنة تحضيرية تتولّى وضع مشروع ميثاق الجامعة.

وبعدها، اجتمعت اللّجنة التّحضيرية في مارس 1945م، وتمّ التّصديق على ميثاق الجامعة في 11 مايو 1945م. تضمّنت الوثيقة النّهائية المبادئ الأساسية الّتي تنظّم العلاقات بين الدّول الأعضاء، مع التّركيز على احترام السّيادة الوطنية لكلّ دولة.

شهدت الجامعة العربية توسّعًا تدريجيًا، حيث انضمّت إليها دول عربية أخرى بعد استقلالها، ممّا عزّز دورها في القضايا الإقليمية. لكنّ الجامعة واجهت تحدّيات عدّة، أبرزها الخلافات السّياسية بين الدّول الأعضاء، والّتي أثّرت على فاعلية قراراتها.

رغم الصّعوبات، لعبت الجامعة دورًا مهمًّا في التّنسيق بين الدّول العربية، خاصّة في القضايا الاقتصادية والثّقافية. كما عملت على دعم استقلال الدّول العربية غير المستقلّة خلال العقود الأولى من تأسيسها[1].

المبحث الثّالث: موقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين قبل 1964م

مثّلت قضيّة فلسطين محورًا رئيسيّا في اهتمام دول المغرب العربي قبل سنة 1964م، حيث ارتبط موقفها بالنّضال المشترك ضدّ الاحتلال والتّطلع إلى دعم القضايا العربية العادلة. ورغم وقوع معظم بلدان المغرب العربي تحت الاحتلال الأوروبي خلال تلك الفترة، إلاّ أنّ شعوبها وحركاتها الوطنية أبدت تضامنًا واضحًا مع قضيّة فلسطين من خلال الدّعم السّياسي والمادّي والمعنوي.

لعبت الحركات الوطنية المغاربية دورًا بارزًا في التّعريف بقضيّة فلسطين وحشد التّأييد لها، سواء عبر التّظاهرات والاحتجاجات، أو من خلال البيانات الصّادرة عن الأحزاب السّياسية والمنظّمات القومية. كما كان للنّخب السّياسية والثّقافية في المغرب العربي دورا في تسليط الضّوء على معاناة الفلسطينيين، خاصّة مع تصاعد المشروع الصّهيوني والاعلان عن قيام دولة الاحتلال سنة 1948م.

[1]– جمال عبد النّاصر مانع، **التّنظيم الدّولي**، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، عنّابة، الجزائر، د. ت. ن، ص242.

المطلب الأوّل: موقف تونس

شكّلت قضيّة فلسطين أحد الاهتمامات الرّئيسيّة للحركة الوطنية التّونسية قبل سنة 1964م، حيث ارتبط الموقف التّونسي منها بنضاله ضدّ الاحتلال الفرنسي وسعيه لتعزيز الهوية العربية والإسلامية. وعلى الرّغم من أن تونس كانت تحت الاحتلال حتى استقلالها سنة 1956م، فإن مختلف القوى السّياسية والحركات الوطنية أبدت تضامناً واضحًا مع الشّعب الفلسطيني، معتبرة قضيّته امتدادًا لنضال الشّعوب العربية ضدّ الاحتلال والهيمنة الاجنبية.

أولا: الاهتمام السّياسي والإعلامي

حظيت قضيّة فلسطين في تونس باهتمام كبير منذ ثلاثينيات القرن الماضي، حيث شكّلت محورًا هامًّا في الخطاب السّياسي والإعلامي للنّخب التّونسية. وقد تأثّر هذا الاهتمام بوجود تيّارات صهيونية في تونس منذ بداية القرن العشرين، ما دفع التّونسيين إلى اتّخاذ مواقف قوية ضدّ المخطّطات الصّهيونية[1]. كما لعبت الصّحافة دورًا رئيسيا في نشر الوعي بقضيّة فلسطين، حيث نشرت الصّحف مثل الزّهرة، النّهضة، الإدارة، العمل، لسان حال الشّعب مقالات تدعو لدعم الفلسطينيين وفضح مخاطر الصّهيونية.

ثانيا: الحراك الشّعبي والمواقف الاحتجاجية

شهدت تونس تحركات شعبية وسياسية واسعة لمساندة قضيّة فلسطين والتّصدي للنّفوذ الصّهيوني في البلاد. ففي سنة 1937م، قام نشطاء تونسيون بمنع دخول باخرة "سارة"، الّتي كانت تقلّ دعاة صهاينة إلى تونس، ومنعوا إلقاء محاضرات تروج للأفكار الصّهيونية. كما نظّموا احتجاجات لمنع عرض فيلم "أرض الميعاد" في قاعة الكوليزي سنة 1938م، حيث قاد طلاّب جامعة الزّيتونة مظاهرة كبيرة لإفشال الدّعاية الصّهيونية.

ثالثا: الدّعم المالي والاغاثي

إلى جانب النّشاط السّياسي والإعلامي، أطلقت تونس حملات تبرّعات لمسانده الفلسطينيين، حيث تأسّست "لجنة إغاثة منكوبي فلسطين" و"لجنة الدّفاع عن فلسطين"، اللّتان

[1]- رشيد مقدّم، "**موقف أقطار المغرب العربي من الثّورة الفلسطينية المسلّحة ضدّ الانتداب البريطاني (1936م-1939م)**"، مجلّة قضايا تاريخية، مج 5، ع1، الجزائر، 2020م، ص- ص97-98.

نظّمتا حملات لجمع الأموال لصالح اللاّجئين الفلسطينيين. كما دعا قادة الحركة الوطنية إلى صيام "يوم فلسطين" مرّتين في سنتي 1936م و1939م، لحشد التّبرعات لصالح الثّورة الفلسطينية. ووصلت حصيلة التّبرعات إلى 241,757 فرنكًا فرنسيًا بحلول سنة 1937م، ممّا يعكس حجم التّضامن الشّعبي مع الفلسطينيين.

رابعا: الدّور الأدبي والثّقافي

لم يقتصر دعم قضيّة فلسطين على الجانب السّياسي، بل امتد ليشمل الأدب والثّقافة، حيث عبّر العديد من الشّعراء التّونسيين عن رفضهم للظّلم الواقع على الفلسطينيين. ومن أبرزهم عبد الله الزّريبي، الّذي كتب قصيدة "فلسطين الشّهيدة"، الّتي صوّر فيها معاناة الفلسطينيين ودعا إلى مقاومة الاحتلال. كما نشرت الصّحف التّونسية مقالات تحليلية تحذّر من الخطر الصّهيوني وتدعو الشّعوب العربية إلى الاتّحاد للدّفاع عن فلسطين [1].

المطلب الثّاني: موقف الجزائر

شكّلت قضيّة فلسطين جزءًا أساسيًا من الوعي الوطني الجزائري قبل سنة 1964م، حيث ارتبطت بالنّضال التّحرّري ضدّ الاحتلال الفرنسي وبالتّضامن مع القضايا العربية العادلة. ورغم وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830م، فإن الشّعب الجزائري لم يكن بمعزل عن الأحداث في فلسطين، حيث عبّرت الحركات الوطنية مبكّرًا عن رفضها للمشروع الصّهيوني، واعتبرت قضيّة فلسطين امتدادًا لمقاومتها ضدّ الاحتلال[2].

أولا: الموقف الفكري والدّيني

رغم وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، إلاّ أنّ نخبها الفكرية والدّينية لم تتجاهل قضيّة فلسطين. فقد لعب العلماء مثل الشّيخ عبد الحميد بن باديس، الشّيخ البشير الإبراهيمي، والشّيخ الطيب العقبي دورًا أساسيًا في نشر الوعي بقضيّة فلسطين عبر مقالاتهم في الصّحف الجزائرية مثل الشّهاب، البصائر، الأمّة، المغرب. وأكّد هؤلاء العلماء أنّ قضيّة فلسطين ليست مجرد قضيّة عربية، بل هي قضيّة إسلامية تستوجب دعم المسلمين في كل مكان.

---

[1]– رشيد مقدّم، **مرجع سابق**، ص99.

[2]– احمد شنتي ، **الجزائر والقضيّة الفلسطينية...صفحات من الجهاد المشترك**، مجلّة دراسات وأبحاث، مج 7، ع1، 2015، ص 13.

ثانيا: النّشاط الصّحفي والإعلامي

نشرت الصّحف الجزائرية العديد من المقالات الّتي سلّطت الضّوء على معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال البريطاني، وفضحت الممّارسات الصّهيونية ضدّهم. وعلى سبيل المثال، نشرت البصائر مقالة لمفتي فلسطين محمد أمين الحسيني بعنوان "نداء إلى كل كريم في العالم العربي والإسلامي"، ناشد فيها العرب والمسلمين لمساندة الفلسطينيين. كما نشرت مقالات أخرى مثل "حصن الإسلام ومعقل العروبة: كارثة فلسطين"، الّتي كتبها الشّيخ الطّيب العقبي، حيث دعا إلى مقاومة المشروع الصّهيوني بكلّ السّبل المتاحة [1].

ثالثا: التّفاعل الشّعبي والتّبرعات

لم تقتصر المساندة الجزائرية على الجانب الفكري والإعلامي، بل تجسّدت أيضا في دعم مالي ومادي مباشر للثّورة الفلسطينية. ففي سنة 1936م، أطلق الجزائريون حملات لجمع التّبرعات، حيث نظّمت "لجنة شمال إفريقيا للتّضامن مع فلسطين" في باريس حملات إغاثية لدعم الفلسطينيين. كما دعت الأحزاب السّياسية مثل "نجم شمال إفريقيا" إلى تنظيم مهرجانات تضامنية، وكان من أبرزها المهرجان الّذي أقيم في باريس سنة 1936م لتأييد قضيّة فلسطين.

رابعا: المواقف السّياسية والاحتجاجات

كان للحركة الوطنية الجزائرية مواقف واضحة اتجاه قضيّة فلسطين، حيث أصدرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بيانًا احتجاجيًا ضدّ مشروع تقسيم فلسطين سنة 1937م. كما أرسل ابن باديس برقية إلى وزير خارجية فرنسا يطالب فيها بالتّدخّل لصالح الفلسطينيين ومنع تنفيذ المشروع الصّهيوني. ولم تقتصر الاحتجاجات على المستوى المحلّي، بل امتدت إلى المحافل الدّولية، حيث ساهم الجزائريون في تحريك الرّأي العام ضدّ الاحتلال البريطاني والصّهيونية[2].

---

[1]– البشير الإبراهيمي، "**فلسطين تستنجد**"، جريدة البصائر، ع 45، الجزائر، نوفمبر 1936م، ص– ص 3–6.

[2]– رشيد مقدّم، **مرجع سابق**، ص100.

المطلب الثّالث: موقف المغرب الأقصى

تجذّر موقف المغرب الأقصى من قضيّة فلسطين في وعيه الوطني والقومي، حيث ارتبط بدعم القضايا العربية والإسلامية ومناهضة الاحتلال. وعلى الرّغم من وقوع المغرب تحت الحماية الفرنسية والاسبانية حتى استقلاله سنة 1956م، فإن قضيّة فلسطين ظلّت حاضرة في وجدان الشّعب المغربي وقيادته السّياسية.

أولا: التّفاعل السّياسي والدّبلوماسي

شهد المغرب الأقصى ردود فعل رسمية وشعبية قوية اتجاه ما كان يحدث في فلسطين، حيث قامت "كتلة العمل الوطني" بإرسال احتجاج رسمي إلى الحكومة البريطانية تستنكر فيه سياساتها في فلسطين. كما أرسلت القنصلية العامّة بالرّباط مذكّرة إلى رئيس الوزراء البريطاني تطالب فيها بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والتّعامل بإنصاف مع الفلسطينيين الّذين يتعرضون للاضطهاد والتّهجير القسري [1].

ثانيا: دور الصّحافة والمثقّفين

لعبت الصّحف المغربية دورًا كبيرًا في دعم قضيّة فلسطين، حيث نشرت مقالات تسلّط الضّوء على معاناة الفلسطينيين، وتنتقد السّياسات البريطانية المنحازة للصّهيونية. كما ساهم المثقّفون المغاربة في توعية الشّعب المغربي بحقيقة المخاطر الّتي تواجه فلسطين، من خلال النّدوات والمحاضرات الّتي كانت تُنظّم في مختلف المدن المغربية.

ثالثا: التّبرّعات والمساعدات المالية

نظّم المغربيون حملات لجمع التّبرّعات لصالح الثّورة الفلسطينية، حيث أطلقت لجان إغاثة لجمع الأموال وإرسالها إلى فلسطين. وقد ساهمت الشّخصيات الدّينية والوطنية في التّرويج لهذه الحملات، وأكّدوا أن الدّفاع عن فلسطين هو واجب على كل مسلم وعربي. كما كانت هناك دعوات لصيام أيّام تضامنية لجمع التّبرّعات، على غرار ما حدث في تونس والجزائر.

[1]– عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من الثّورة 1936م حتّى الحرب العالمية الثّانية**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م، ص432.

رابعا: الاحتجاجات ضدّ الاحتلال البريطاني والصّهيونية

شهد المغرب احتجاجات واسعة ضدّ الاحتلال البريطاني والصّهيونية، حيث خرجت المظاهرات تنديدًا بالمجازر الّتي كانت ترتكب في فلسطين. كما أرسلت شخصيات سياسية مغربية رسائل إلى الحكومة البريطانية تطالبها بوقف الاعتداءات على الفلسطينيين، ووقف الدّعم للهجرة اليهودية. وكان هناك وعي متزايد بأن قضيّة فلسطين ليست منفصلة عن قضايا المغرب العربي، بل هي جزء من الصّراع ضدّ الاحتلال والهيمنة الاجنبية [1].

[1]– رشيد مقدّم، **مرجع سابق**، ص103.

الفصل الأول

دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية 1964-1969م

شكّلت قضيّة فلسطين محورًا رئيسيا في السّياسة العربية خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين، حيث احتلّت مكانة مركزية في أجندة المؤتمرات والقمم العربية. وفي هذا الإطار، برزت دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا) كفاعلة في دعم قضيّة فلسطين، وإن اختلفت أساليب ودرجات هذا الدّعم وفقًا للسّياقات السّياسية والاستراتيجية لكل دولة.

في الفترة ما بين سنتي 1964م و1969م، شهد العالم العربي تحوّلات كبرى، بدءًا بتأسيس منظّمة التّحرير الفلسطينية سنة 1964م، مرورًا بنكسة 1967م، ووصولا إلى قمّة الرّباط 1969م الّتي عزّزت الاعتراف بمنظّمة التّحرير كممثّل شرعي وحيد للشّعب الفلسطيني. خلال هذه الفترة، شاركت دول المغرب العربي في مؤتمرات القمّة العربية، وعكست مواقفها تباينًا بين التّشدّد في تبنّي المقاومة المسلّحة (كما في حالة الجزائر) والدّعوة إلى الحلول الدّبلوماسية (كما في حالة تونس)، بينما تبنّى المغرب موقفًا وسطيًا يجمع بين الدّعم السّياسي والعسكري.

من خلال هذا الفصل سنحاول عرض وتحليل مواقف دول المغرب العربي من قضيّة فلسطين من خلال ثلاث قمم عربية رئيسيّة: قمّة الإسكندرية 1964م (المبحث الأوّل)، قمّة الخرطوم 1967م (المبحث الثّاني)، قمّة الرّباط 1969م (المبحث الثّالث).

المبحث الأوّل: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الإسكندرية سنة 1964م

شاركت دول المغرب العربي، ممثّلة في المغرب، الجزائر، وتونس، في قمّة الإسكندرية الّتي انعقدت في 5 سبتمبر 1964م. وجاءت هذه القمّة في ظلّ تطوّرات إقليمية ودولية مهمّة، حيث كانت الدّول العربية تسعى إلى توحيد صفوفها لمواجهة التحدّيات الّتي فرضها الاحتلال الصّهيوني لفلسطين. وشكّلت هذه القمّة فرصة تاريخية لتأكيد الدّعم العربي لقضيّة فلسطين ووضع استراتيجية موحّدة لمواجهتها. وبالنّسبة لدول المغرب العربي، فقد مثّلت القمّة منبرًا لإبراز دورها في القضايا العربية، رغم حداثة استقلال بعضها مثل الجزائر. وكانت هذه الدّول مدركة لأهمّية العمل العربي المشترك في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصّة في ظلّ محاولات بعض القوى الدّولية التّدخّل في شؤونها. وبذلك، سعت كل دولة إلى التّأكيد على موقفها الدّاعم لفلسطين وفقًا لمصالحها وتوجهاتها السّياسية.

المطلب الأوّل: مشاركة الجزائر والمغرب وتونس في القمّة

شكّلت قمّة الإسكندرية (5 سبتمبر 1964م) محطةً فارقةً حيث اجتمعت الدّول العربية لوضع استراتيجية موحّدة لمواجهة الاحتلال الصهيوني بعد سنواتٍ قليلةٍ من نكبة فلسطين (1948م) وتصاعد التّهديدات الصّهيونية. وقد شاركت دول المغرب العربي ممثّلةً في الجزائر والمغرب وتونس في هذه القمّة، كلٌّ وفق رؤيته السّياسية وتوجهاته الاستراتيجية.

أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة

شاركت الجزائر في القمّة بوفد ترأّسه الرّئيس أحمد بن بلّة[1]، الّذي عُرف بتوجهاته الثّورية ودعمه الكبير لحركات التّحرّر الوطني[2]. وألقى بن بلّة خطابًا قويًا دعا فيه إلى اتّخاذ موقف حازم ضدّ الاحتلال الصّهيوني، مؤكدًا أن الحلّ الوحيد

[1]- من أبرز قادة الثّورة الجزائرية وأوّل رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال. وُلد في 25 ديسمبر 1916م بمغنية بولاية تلمسان، التحق بالجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثّانية، ثمّ انضمّ إلى الحركة الوطنية الجزائرية، وكان أحد مؤسّسي جبهة التحرير الوطني. اعتُقل سنة 1956م بعد اختطاف طائرة كان على متنها، وسُجن حتى سنة 1962م بعد الاستقلال، ثم أصبح أوّل رئيس للجزائر سنة 1962م، قبل أن يُنحّى عن الحكم إثر عملية التّصحيح الثّوري الّتي قادها هوّاري بومدين يوم 19 جوان 1965م، يُنظر: جمال قنّان، **موسوعة الثّورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنّشر، الجزائر، ط 3، 2004م، ص 67.

[2]- سميحة دري، "**التّوجّه القومي في نضال أحمد بن بلة**"، مجلّة معارف، مج 11، ع 20، الجزائر، 2016م، ص144.

لقضيّة فلسطين هو الكفاح المسلّح. وأوضح أن الجزائر، الّتي خاضت حرب تحرير طويلة ضدّ الاحتلال الفرنسي، تؤمن بأنّ المقاومة المسلّحة هي السّبيل الوحيد لاستعادة الحقوق المغتصبة. وأكّد استعداد الجزائر لتقديم الدّعم العسكري واللّوجستي للفلسطينيين، بما في ذلك تدريب المقاتلين الفلسطينيين وتوفير السّلاح لهم. كما شدّد على ضرورة توحيد الجهود العربية لمواجهة الاحتلال، محذرًا من مخاطر التّقسيم والاختلافات السّياسية بين الدّول العربية. وقد لاقت كلمته ترحيبًا من الدّول الّتي كانت تؤيّد النّهج الثّوري، بينما اعتبرتها بعض الدّول الأخرى موقفًا متشدّدا قد يزيد من تعقيد الأزمة.

كان الرّئيس الجزائري أحمد بن بلّة أكثر وضوحًا في تأييده للعمل المسلّح، معتبرًا أنّه السّبيل الوحيد لتحرير فلسطين، ومؤكّدًا أنّ الجزائر لن تتردّد في دعم المقاومة بكل ما تملك. حيث قدّمت الجزائر مقترحًا في القمّة لإنشاء قوة عسكرية عربية موحّدة، تكون مهمّتها دعم الفلسطينيين عسكريًا وتحرير الأراضي المحتلّة. ورغم أن هذا المقترح لقي دعمًا من بعض الدّول العربية، إلاّ أنّ تنفيذه كان صعبًا بسبب الخلافات الدّاخلية بين الدّول العربية حول آلية تطبيقه. وفي النّهاية، تمّ الاتّفاق على إنشاء جيش التّحرير الفلسطيني تحت مظلّة منظّمة التّحرير الفلسطينية، وهو ما اعتبر إنجازًا مهمًّا في تاريخ النّضال الفلسطيني.

وواصل بن بلّة في كلمته على أن المواجهة المسلّحة هي الخيار الوحيد القادر على تحقيق التّحرير. وشدّد على أن الشّعب الجزائري قد خاض تجربة مريرة في نضاله ضدّ الاحتلال الفرنسي، وأن هذا النّموذج يمكن تطبيقه في فلسطين لتحقيق التّحرّر. ودعا إلى توفير السّلاح والتّدريب العسكري للفلسطينيين حتى يتمكّنوا من مقاومة الاحتلال بأنفسهم، مشيرًا إلى أنّ أيّ تأخير في تبنّي الخيار العسكري قد يؤدّي إلى ضياع المزيد من الأراضي الفلسطينية. كما أكّد أنّ الجزائر مستعدّة لتقديم دعم غير محدود للفلسطينيين في هذا المسار، سواء من خلال الدّعم المالي أو التّدريب العسكري. وقد لقيت مداخلته تأييدًا من الدّول الّتي كانت تدعم خيار المقاومة، فيما أبدت بعض الدّول الأخرى تخوّفًا من أنْ يؤدّي ذلك إلى تصعيد النّزاع بطريقة غير محسوبة[1].

[1]– سميحة دري، **مرجع سابق**، ص157.

ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة

شارك الملك الحسن الثّاني[1] في القمّة ممثّلا عن المغرب، حيث شدّد على ضرورة توحيد الصّف العربي لمواجهة الخطر الصّهيوني المتزايد. وأكّد في كلمته أنّ قضيّة فلسطين ليست مسؤوليّة الفلسطينيين وحدهم، بل هي مسؤوليّة عربية وإسلامية تتطلّب تكاتف الجهود. ودعا الملك إلى اعتماد سياسة متوازنة تجمع بين المقاومة المسلّحة والتّحرّكات الدّبلوماسية في المحافل الدّولية لكسب التّأييد العالمي. كما أشار إلى أهمّية بناء جيش عربي مشترك قادر على ردع الاحتلال الصّهيوني والدّفاع عن حقوق الفلسطينيين. ولم يغفل الحسن الثّاني الإشارة إلى ضرورة تطوير الاقتصاد العربي وتعزيز التّعاون الاقتصادي بين الدّول العربية لمواجهة التحدّيات الّتي يفرضها الكيان الصّهيوني. وقد حظيت مداخلته بتأييد بعض الدّول، بينما رأى آخرون أنّها تميل إلى الحلول الدّبلوماسية أكثر من المواجهة العسكرية المباشرة.

كما أكّد الحسن الثّاني أنّ المغرب يفضّل سلوك نهجًا يجمع بين الدّبلوماسية والمقاومة، لضمان حشد أكبر قدر من التّأييد الدّولي لقضيّة فلسطين. واعتبر أن المواجهة العسكرية وحدها ليست كافية، بل يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية متكاملة تشمل التّأثير السّياسي والاقتصادي[2].

خلال المناقشات، سعى الحسن الثّاني إلى التّوفيق بين الرّؤى المختلفة داخل القمّة، مشدّدا على ضرورة التّفاهم بين الدّول العربية للوصول إلى استراتيجية موحّدة لمواجهة الاحتلال الصّهيوني. أشار إلى أنّ الانقسامات العربية ستؤثر سلبًا على قضيّة فلسطين وستمنّح الكيان الصّهيوني فرصة لاستغلال الخلافات لصالحها. كما أكّد أنّ المغرب على

---

[1]- هو ثاني ملك للمملكة المغربية بعد الاستقلال من سنة 1961م إلى سنة 1999م، وُلد في 9 يوليو 1929م وتوفّي في 23 يوليو 1999م، ابن الملك محمد الخامس، وقد لعب دورًا مهمًا في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث واصل بناء الدّولة المغربية الحديثة. اتّسم حكمه بالسّلطوية، لكنّه تميّز أيضًا بسياسات خارجية نشطة، من أبرزها قضيّة الصّحراء الغربية والمسيرة الخضراء سنة 1975. شهدت فترة حكمه ما يعرف بـ"سنوات الرّصاص"، حيث حدثت مواجهات سياسية وقمع للمعارضة، إلاّ أنّه أطلق في نهاية حياته بعض الإصلاحات السّياسية، يُنظر: عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب، المركز الثّقافي العربي**، الدّار البيضاء، المغرب الأقصى، ط 5، 2006م، ص 411.

[2]- عبد الحليم منّاع، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمّة 1964م-1990م**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، 1991م، ص32.

استعداد لدعم قضيّة فلسطين من خلال المسارات الدّبلوماسية، مؤكدًا على أهمّية الاستفادة من العلاقات الدّولية لحشد دعم عالمي للقضيّة. وأوضح أنّ العمل العسكري وحده قد لا يكون كافيًا لتحقيق الهدف النّهائي، وأنه يجب التّركيز على الضغط السّياسي والقانوني على المستوى الدّولي لتعزيز حقوق الفلسطينيين. وقد لقي هذا الطّرح ترحيبًا من بعض الدّول الّتي كانت تسعى إلى حلول غير عسكرية، بينما رأى آخرون أن نهج المغرب قد لا يكون فعّالا بما يكفي لمواجهة الاحتلال الصّهيوني [1].

ثالثا: مشاركة تونس في القمّة

من جانبه، كان الحبيب بورقيبة أكثر تحفّظًا في موقفه خلال القمّة، حيث شدّد على أهمّية الحلول السّلمية والدّبلوماسية في معالجة قضيّة فلسطين. ودعا إلى ضرورة توظيف الوسائل الدّبلوماسية لحشد التّأييد الدّولي لصالح فلسطين، معتبراً أن الحرب ليست الخيار الأمثل في ظلّ التّفوق العسكري الصّهيوني. وأشار إلى أن الدّول العربية ينبغي أنْ تستفيد من المؤسّسات الدّولية، مثل الأمم المتّحدة، لإجبار الكيان الصّهيوني على احترام حقوق الفلسطينيين. كما حثّ على تعزيز الوحدة العربية، محذرًا من الانقسامات الّتي قد تعيق أي تقدّم في قضيّة فلسطين. رغم تحفّظه على الحلول العسكرية، ولم ينكر ضرورة تقديم الدّعم للفلسطينيين، لكنّه أكّد أن هذا الدّعم يجب أن يكون مدروسًا لضمان تحقيق أهدافه دون تعريض الدّول العربية للخطر. وقد أثار موقفه جدلاً واسعًا داخل القمّة، حيث رأى البعض أنه يميل إلى الواقعية السّياسية، بينما اعتبره آخرون موقفًا متخاذلاً لا يرقى إلى حجم التّحدّيات الّتي تواجه الفلسطينيين.

كما دعا الحبيب بورقيبة[2] إلى تبنّي نهج أكثر حذرًا، محذرًا من مخاطر الدّخول في مواجهة مباشرة مع الكيان الصّهيوني دون استعداد كافٍ. ورأى أنّ قضيّة فلسطين تحتاج إلى

---

[1]- عبد الحليم منّاع، **مرجع سابق**، ص33.

[2]- (3 أغسطس 1903م – 6 أبريل 2000م) هو أوّل رئيس للجمهورية التّونسية وأحد أبرز قادة الحركة الوطنية ضدّ الاحتلال الفرنسي. وُلد في المنستير لعائلة ميسورة، وتلقّى تعليمه في فرنسا حيث أصبح محاميًا. قاد نضال تونس نحو الاستقلال، وأعلن الجمهورية سنة 1957م. اشتهر بإصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية، أبرزها إصدار مجلّة الأحوال الشّخصية الّتي عزّزت حقوق المرأة، وتحديث التّعليم والبنية التّحتية. بفضل سياساته المتوازنة، أسهم في ترسيخ مكانة تونس دوليًا، وبقي رمزًا وطنيًا في الذّاكرة التّونسية. يُنظر: الصّافي الصّعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرّمة**، الرّيس للكتب والنّشر، السّعودية، ط1، 2000م ، ص32.

مقاربة دبلوماسية تعتمّد على كسب التّأييد الدّولي والعربي، بدلاً من الاعتماد الكلّي على القوّة العسكرية. وقد أثار هذا الموقف انتقادات حادّة من بعض القادة العرب الّذين اعتبروا أن المفاوضات لن تجدي نفعًا في مواجهة الاحتلال الصّهيوني، وأنّ العمل المسلّح هو الحلّ الوحيد الفعّال. رغم ذلك، فإن موقف بورقيبة كان يعكس رؤية تونس الواقعية الّتي تفضّل تجنب النّزاعات المباشرة مع القوى الكبرى.

وقد كانت مداخلة الحبيب بورقيبة مختلفة عن سابقيه، حيث دعا إلى عدم الانجراف وراء العواطف في اتّخاذ القرارات. وأشار إلى أنّ التّسرع في تبنّي خيارات عسكرية دون تخطيط مسبق قد يؤدّي إلى نتائج كارثية، معتبرًا أنّ المواجهة المسلّحة مع الكيان الصّهيوني ليست مضمونة النّجاح نظرًا لتفوّقها العسكري والدّعم الغربي القوي الّذي تحظى به. وبدلاً من ذلك، اقترح ضرورة العمل على المستوى الدّبلوماسي لجذب التّأييد الدّولي لقضيّة فلسطين، واستخدام المنظّمات الدّولية مثل الأمم المتّحدة للضّغط على الكيان الصّهيوني. وقد أثارت مداخلته نقاشات واسعة داخل القمّة، حيث اعتبرها البعض موقفًا ضعيفًا، في حين رأى آخرون أنّها تعكس رؤية سياسية أكثر واقعية لمستقبل قضيّة فلسطين[1].

المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة

خلال قمّة الإسكندرية سنة 1964م، تبنّت ليبيا موقفًا داعمًا لقضيّة فلسطين، حيث أيّدت قرارات القمّة المتعلّقة بتأسيس منظّمة التّحرير الفلسطينية ودعم النّضال الفلسطيني ضدّ الاحتلال الصّهيوني. ورغم أن ليبيا لم تكن من الدّول الرائدة في دعم المقاومة المسلّحة في ذلك الوقت، إلاّ أنّها وافقت على تبنّي استراتيجية عربية موحّدة لحماية الحقوق الفلسطينية، معتبرة أن قضيّة فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

وكانت موريتانيا حديثة العهد بالاستقلال (1960م) ولم تكن من الدّول المؤثّرة في السّياسة العربية حينها. خلال قمّة الإسكندرية، لم تلعب دورًا رئيسيّا في صنع القرارات، لكنّها أعربت عن تضامنها مع الفلسطينيين ودعمها للموقف العربي العام ضدّ الاحتلال الصّهيوني. وقد كان موقفها يتمّاشى مع التّوجه العام للجامعة العربية[2]، دون أنْ يكون لها

---

[1]- الحبيب بورقيبة، **تونس وقضية فلسطين**، كتابة الدّولة للأخبار والإرشاد، تونس، 1966م، ص-ص39-41.

[2]- حسين عازي، **الاحتلال الاسرائيلي وشرعية المقاومة والعمليات الاستشهادية**، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2007م، ص47.

تأثير مباشر في صياغة السّياسات المتعلّقة بفلسطين، حيث أيّدوا مع القادة العرب "تشكيل جيش التّحرير وباشرت منظّمة التّحرير الفلسطينية عملها.

المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الإسكندرية

في مداخلاتهم، عبّر قادة دول المغرب العربي عن آرائهم المتباينة حول كيفية التّعامل مع قضيّة فلسطين، حيث تراوحت المواقف بين التّشديد على دعم الكفاح المسلّح والدّعوة إلى تبنّي الحلول السّياسية والدّبلوماسية.

رغم التّباين في مواقف الدّول المغاربية، إلاّ أنّ القمّة شهدت إجماعًا بينها على دعم منظّمة التّحرير الفلسطينية، الّتي تمّ الاعتراف بها رسميًا كممثّل شرعي للشّعب الفلسطيني. واتّفقت الدّول المغاربية على أهمّية بناء جيش التّحرير الفلسطيني وتوفير الدّعم المالي واللّوجستي له لضمان استمّرارية المقاومة. كما تمّ التّأكيد على ضرورة التّعاون بين الدّول العربية لتعزيز الجهود السّياسية والعسكرية ضدّ الاحتلال الصّهيوني. وقد شكّلت هذه القرارات علامة فارقة في تاريخ قضيّة فلسطين، حيث انتقلت من مجرد مسألة عربية إلى قضيّة تحظى بدعم مؤسسي من خلال منظّمة التّحرير الفلسطينية. ومن هنا، برز دور دول المغرب العربي كجزء من الجهود العربية المشتركة لحماية الحقوق الفلسطينية، رغم اختلاف رُؤاها حول آليات التّنفيذ[1].

مثّلت قمّة الإسكندرية فرصة لدول المغرب العربي لإثبات موقفها من قضيّة فلسطين وتعزيز دورها في القضايا العربية الكبرى. ورغم أن مواقفها لم تكن متطابقة، فإن مشاركتها الفعّالة أكّدت التزامها بقضيّة فلسطين وسعيها لدعمها وفق الامكانيات المتاحة لكلّ دولة. ومع ذلك، فإن الخلافات السّياسية بين هذه الدّول، واختلاف أوّلوياتها الوطنية، جعلتها تتبنّى استراتيجيات مختلفة في دعم فلسطين. فبينما ركّزت الجزائر على الدّعم العسكري، فضّلت المغرب التّوازن بين الدّبلوماسية والمقاومة، في حين مالت تونس إلى الحلول السّياسية. ورغم هذه الفروقات، فقد كان حضور دول المغرب العربي في القمّة علامة على انخراطها الجاد في القضايا العربية، خاصّة قضيّة فلسطين الّتي ظلّت محور اهتمامها في العقود اللاّحقة .

[1]– حسين عازي، **مرجع سابق**، ص–ص 25–26.

في ختام القمّة، تمّ التّوصل إلى مجموعة من التّفاهمات المشتركة بين الدّول العربية، حيث تمّ الاتّفاق على إنشاء منظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني. وافقت دول المغرب العربي على تقديم دعم مالي وسياسي لهذه المنظّمة، مع التّأكيد على ضرورة استمرّار الجهود العربية المشتركة لدعم قضيّة فلسطين. كما تمّ الاتّفاق على إنشاء جيش التّحرير الفلسطيني، والّذي سيكون بمثابة الجناح العسكري لمنظّمة التّحرير، وسيتلقى الدّعم من مختلف الدّول العربية، بما في ذلك الجزائر الّتي تعهّدت بتقديم الدّعم العسكري والتّدريبي. كانت هذه القرارات بمثابة خطوة هامّة في توحيد الموقف العربي اتجاه فلسطين، رغم استمّرار التّباينات في وجهات النّظر حول أفضل السّبل لتحقيق التّحرير[1].

بعد انتهاء القمّة، بدأت دول المغرب العربي في تنفيذ بعض التزاماتها الّتي تعهّدت بها خلال القمّة. حيث قامت الجزائر بتوفير التّدريب العسكري لبعض المقاتلين الفلسطينيين في أراضيها، وساهمت في إرسال أسلحة ومعدّات لدعم المقاومة الفلسطينية. أمّا المغرب، فقد ركّز على تقديم الدّعم الدّبلوماسي لقضيّة فلسطين، حيث لعب دورًا مهمًا في نقل المواقف العربية إلى المحافل الدّولية، وساهم في تعزيز العلاقات بين الفلسطينيين وبعض القوى الغربية. في المقابل، استمرّت تونس في الدّعوة إلى الحلول السّياسية، حيث قامت بمبادرات دبلوماسية لمحاولة إيجاد حلول سلميّة تضمن حقوق الفلسطينيين دون الانزلاق إلى حرب شاملة مع الكيان الصّهيوني. وعلى الرّغم من اختلاف أساليب الدّعم، فقد ظلّت دول المغرب العربي ملتزمة بقضيّة فلسطين وساهمت بشكل مستمّر في الجهود العربية لدعم الشّعب الفلسطيني.

رغم النّجاح الّذي حققته قمّة الإسكندرية في توحيد بعض الجهود العربية، إلاّ أنّ الاختلافات الأيديولوجية والسّياسية بين الدّول العربية، بما في ذلك دول المغرب العربي، ظلّت تؤثّر على مستوى التّنسيق في دعم قضيّة فلسطين. فالجزائر، الّتي تبنت نهجًا ثوريًا، ظلّت تدعم المقاومة المسلّحة وتطالب بالمواجهة المباشرة مع الكيان الصّهيوني. بينما اتّجه المغرب إلى تحقيق توازن بين العمل الدّبلوماسي والمقاومة، مستفيدًا من علاقاته الدّولية في التّأثير على القرارات المتعلّقة بفلسطين. في حين بقيت تونس أكثر ميلاً إلى الحلول السّياسية،

[1]- حسين عازي، **مرجع سابق**، ص26.

مع تأكيدها على ضرورة عدم التّسرّع في تبنّي خيارات عسكرية دون استراتيجية واضحة. هذه التّباينات ظلّت قائمة في العقود اللاّحقة، لكنّها لم تؤثّر على الموقف الأساسي لدول المغرب العربي في دعم الحقّ الفلسطيني.

يمكن القول أنّ قمّة الإسكندرية شكّلت محطّة مهمّة في تاريخ قضيّة فلسطين، حيث عزّزت وحدة الموقف العربي رغم الاختلافات التكتيكية بين الدّول. بالنّسبة لدول المغرب العربي، فقد أثبتت من خلال هذه القمّة أنها جزء لا يتجزأ من المنظومة العربية في دعم فلسطين، وأن لكل دولة مقاربتها الخاصّة في تقديم هذا الدّعم. ومع مرور الوقت، استمّرت هذه الدّول في تقديم الدّعم لقضيّة فلسطين بطرق مختلفة، وفقًا لظروفها السّياسية والاقتصادية والإقليمية. وعلى الرّغم من بعض التّباينات، إلاّ أنّ الموقف المبدئي لهذه الدّول ظلّ ثابتًا في دعم حقوق الشّعب الفلسطيني، وهو ما تجلّى في مواقفها اللاّحقة خلال الصّراعات الّتي تلت حرب 1967م وغيرها من المحطّات التاريخية للصّراع العربي الصّهيوني [1].

المبحث الثّاني: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الخرطوم سنة 1967م

شكّلت قمّة الخرطوم سنة 1967م محطة حاسمة في مسار الصّراع العربي الصّهيوني، حيث اجتمعت الدّول العربية في أعقاب هزيمة يونيو لبلورة موقف موحّد اتجاه الاحتلال الصّهيوني. وقد مثّلت دول المغرب العربي في هذه القمّة تيّارات فكرية وسياسية متباينة، انعكست في طبيعة مشاركتها ومواقفها من قضيّة فلسطين.

جاءت هذه القمّة في ظلّ ظروف إقليمية ودولية بالغة التّعقيد، حيث تمثّلت في سيطرة الكيان الصّهيوني على أراض عربية جديدة، وتصاعد الضّغوط الدّولية لقبول التّسوية السّلمية. وقد اتخذت القمّة قرارات تاريخية عرفت بـــ"اللاّءات الثّلاث"[2]، الّتي شكّلت إطاراً للسّياسة العربية اتجاه الصّراع لسنوات لاحقة.

---

[1]- حسين عازي، **مرجع سابق**، ص26.

[2]- تشير إلى الموقف الرّسمي الّذي تبنّته القمّة العربية المنعقدة في الخرطوم (السّودان) في 29 أغسطس 1967م بعد هزيمة العرب في نكسة يونيو 1967م، وقد صيغ هذا الموقف في ثلاث لاءات شهيرة (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع إسرائيل) قبل انسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلّة. يُنظر: فيصل جلّول، **العرب وإسرائيل: صراع المصير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص 112.

المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر، والمغرب وتونس في القمّة

شهدت قمّة الخرطوم سنة 1967م مشاركة فعالة لدول المغرب العربي، حيث مثّلت كل من الجزائر والمغرب وتونس مواقف متباينة تعكس اختلاف الرّؤى الاستراتيجية في التّعامل مع تداعيات نكسة حزيران[1]. وقد تجسّد هذا التّباين في الموقف الجزائري المتشدّد الّذي تزعّمه هواري بومدين، والنّهج المغربي المتوازن بقيادة الحسن الثّاني، والرّؤية التّونسية التّحفظية الّتي قادها الحبيب بورقيبة.

أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة

جاءت مشاركة الجزائر في قمّة الخرطوم 1967م بعد ثلاث سنوات من قمّة الإسكندرية، وفي ظلّ ظروف إقليمية ودوليّة حساسة أعقبت نكسة يونيو 1967م. كان الموقف الجزائري واضحًا في دعمه المطلق لقضيّة فلسطين[2]، حيث رأت القيادة الجزائرية أنّ النّكسة ليست نهاية المطاف، وإنّما محطّة تستدعي إعادة ترتيب الصّفوف العربية لمواصلة النّضال ضدّ الكيان الصّهيوني. ومثّل الرّئيس هواري بومدين الجزائر في القمّة، وكان خطابه شديد اللّهجة، حيث دعا إلى اتّخاذ موقف حازم اتجاه الاحتلال الصّهيوني، مشدّدا على أهمّية إعادة بناء الجيوش العربية بعد الخسائر الّتي تكبّدتها.

وخلال القمّة، أكّدت الجزائر على ضرورة عدم الاستسلام للضّغوط الدّولية الّتي تدعو إلى التّسوية السّياسية دون ضمان الحقوق الفلسطينية. وعارضت الجزائر أي حلول سلمية لا تشمل انسحاب الكيان الصّهيوني من الأراضي المحتلّة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم. كما شدّدت على أنّ أيّ مفاوضات مع الكيان الصّهيوني يجب أنْ تتمّ وفق شروط تضمن تحقيق العدالة للشّعب الفلسطيني، وليس مجرد وقف إطلاق النار دون حلول جذرية للصّراع. وقد

---

[1] – وتُعرف أيضًا باسم حرب الأيّام السّتّة، وقعت في 5 يونيو 1967م بين الكيان الصّهيوني من جهة، وكل من مصر وسوريا والأردن من جهة أخرى. انتهت الحرب في 10 يونيو 1967م بهزيمة الجيوش العربية واحتلال الكيان الصّهيوني لمناطق استراتيجية هي: سيناء من مصر، وقطاع غزة والضّفة الغربية بما فيها القدس الشّرقية، وهضبة الجولان من سوريا. وقد كانت من نتائجها الكارثية تعميق الانقسام العربي، وبروز الدّور الأمريكي في دعم الكيان الصّهيوني، إلى جانب تداعيات خطيرة على قضيّة فلسطين، يُنظر: محمد عبد القادر الزّيات، "**نكسة 1967م: الأسباب والنتائج**"، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 10، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019م.

[2] – مجلّة الجيش، **مشاركة الجيش الوطني الشّعبي في الحروب العربية الاسرائيلية**، مؤسّسة المنشورات العسكرية، ع592، الجزائر، 2012م، ص08.

لقي هذا الموقف دعمًا من بعض الدّول العربية، في حين رأته دول أخرى موقفًا متشدّدا قد يعقّد المساعي الدّبلوماسية.

ومن النّاحية العسكرية، أكّدت الجزائر خلال القمّة استعدادها لتقديم دعم عسكري إضافي للدّول العربية المتضرّرة من الحرب، وخاصّة مصر وسوريا. عرضت الجزائر إرسال مساعدات عسكرية ولوجستية، كما أبدت استعدادها لاستقبال وحدات من الجيشين المصري والسّوري لإعادة تدريبها وتجهيزها للحرب المقبلّة. وقد شكل هذا الدّعم عنصرًا مهمًا في إعادة بناء القدرات العسكرية العربية بعد النّكسة. كما كان للموقف الجزائري تأثير على طبيعة التّوجّه العام للقمّة، حيث عزّز من التّيار الدّاعي إلى عدم التّفاوض مع الكيان الصّهيوني تحت أي ظرف [1].

لعبت الجزائر أيضا دورًا نشطًا في دعم منظّمة التّحرير الفلسطينية داخل القمّة، حيث شدّدت على ضرورة تمّكين الفلسطينيين من قيادة نضالهم بأنفسهم، ودعت إلى تقديم دعم مالي وعسكري متزايد للمقاومة الفلسطينية. كما أكّدت على أهمّية تعزيز الاستقلالية السّياسية للمنظّمة، وعدم السّماح بأن تكون ورقة بيد بعض الدّول العربية تستخدمها وفق مصالحها الخاصّة. وقد ساهم هذا الموقف في تعزيز مكانة منظّمة التّحرير داخل القمّة، حيث تمّ الاتّفاق على تقديم دعم مالي وسياسي أقوى لها.

وهكذا كان لموقف الجزائر تأثير واضح على نتائج القمّة، إذ ساهم في تعزيز الاتّجاه الرّافض للاعتراف بالكيان الصّهيوني أو التّفاوض معها، وهو ما عُرف لاحقًا بمقرّرات "اللاّءات الثّلاث" الّتي أقرها البيان الختامي للقمّة: لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بالكيان الصّهيوني. وكان هذا الموقف منسجمًا تمّامًا مع الرّؤية الجزائرية، الّتي كانت تعتبر أن الكيان الصّهيوني لا يمكن أنْ يكون شريكًا في أي عملية سلام، وأنّ المقاومة المسلّحة هي السّبيل الوحيد لاستعادة الحقوق الفلسطينية[2].

لم يقتصر الدّعم الجزائري لقضيّة فلسطين خلال القمّة على الخطاب السّياسي فقط، بل تزامن مع سياسات عملية تمّ تنفيذها على الأرض. فبعد القمّة، استمّرت الجزائر في تقديم

---

[1]- مجلّة الجيش، **مرجع سابق**، ص09.

[2]- الطّاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح، مذكّرات قائد الأركان الجزائري**، الشّروق للإعلام والنّشر، الجزائر، 2011م، ص161.

الدّعم العسكري والتّدريب للمقاومة الفلسطينية، كما عزّزت علاقاتها مع الدّول الّتي كانت تقدّم دعمًا مباشرًا للفصائل الفلسطينية، مثل سوريا ومصر. كما حرصت الجزائر على تقديم قضيّة فلسطين في المحافل الدّولية، حيث استمرّت في استخدامها كأوّلوية دبلوماسية في الأمم المتّحدة وحركة عدم الانحياز.

تميّزت مشاركة الجزائر في قمّة الخرطوم بموقفها الحازم الرّافض لأي حلول سلمية لا تضمن استعادة الحقوق الفلسطينية كاملة. وقد نجحت في التّأثير على مخرجات القمّة، حيث ساهمت في ترسيخ موقف عربي موحّد ضدّ الاعتراف بالكيان الصّهيوني، وأكّدت على أهمّية استمرّار الكفاح المسلّح. كما كان لها دور محوري في تعزيز مكانة المقاومة الفلسطينية كطرف أساسي في الصّراع، وهو ما انعكس على تطوّرات قضيّة فلسطين في العقود اللاّحقة [1].

ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة

جاءت مشاركة المغرب في قمّة الخرطوم سنة 1967م في ظلّ ظروف إقليمية حسّاسة، حيث كان الملك الحسن الثّاني يسعى لتحقيق توازن بين دعم قضيّة فلسطين والمحافظة على علاقاته الدّولية، خاصّة مع الدّول الغربية. بعد النّكسة، كما كان الموقف المغربي داعمًا للحقوق الفلسطينية، لكنّه مال إلى الخيارات الدّبلوماسية أكثر من التّوجهات العسكرية المباشرة. خلال القمّة، وأكّد الوفد المغربي على أهمّية التّضامن العربي في مواجهة تداعيات الهزيمة، لكنّه شدّد أيضا على ضرورة التّعامل بحكمة مع الوضع الجديد لتجنّب مزيد من الخسائر.

وكان المغرب من بين الدّول الّتي دعّمت تقديم مساعدات مالية للدّول العربية المتضرّرة من الحرب، وخاصّة مصر والأردن، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعويض خسائر الحرب وإعادة بناء الجيوش العربية. وأعلن الملك الحسن الثّاني التزام بلاده بتقديم دعم مالي للمجهود الحربي العربي، مع التّأكيد على ضرورة البحث عن حلول سياسية موازية لتعزيز الموقف العربي على السّاحة الدّولية[2]. ورغم أن هذا الموقف لقي ترحيبًا من

---

[1]- الطّاهر زبيري، **مرجع سابق**، ص162.

[2]- عيسى بريجية، **سياسة المملكة المغربية اتجاه القضيّة الفلسطينية (1967م-1982م)**، رسالة ماجستير في التّاريخ الحديث، جامعة الخليل، فلسطين ، 2015م، ص25.

بعض الدّول العربية؛ إلاّ أنّ الّتيار الدّاعم للخيار العسكري كان يرى في الموقف المغربي نوعًا من التّحفظ المفرط.

وفيما يخص قضيّة فلسطين، أكّد المغرب دعمه الكامل لمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي للشّعب الفلسطيني، لكنّه دعا أيضا إلى تبنّي نهج دبلوماسي يضمن استعادة الحقوق الفلسطينية عبر المؤسّسات الدّولية. اعتبر الحسن الثّاني أنّ الصّراع مع الكيان الصّهيوني ليس مجرد مواجهة عسكرية، بل هو معركة دبلوماسية تحتاج إلى استراتيجيات متعددة، تشمل العمل السّياسي والتّفاوضي إلى جانب الدّعم العسكري. هذا الطّرح جعل المغرب في موقع وسط بين الدّول الّتي تبنّت خيار المواجهة العسكرية، مثل الجزائر وسوريا، وتلك الّتي دعت إلى البحث عن حلول سياسية، مثل تونس [1].

لم يكن المغرب متحمسًا لمبدأ "اللاّءات الثّلاث" الّتي تبنّتها القمّة (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بالكيان الصّهيوني)، إذ رأى أن رفض أيّ شكل من أشكال التّفاوض قد يُعقّد الوضع العربي ويفقده أيّ فرص محتمّلة لاستعادة الأراضي المحتلّة ومع ذلك، وافق المغرب على هذه المقرّرات انسجامًا مع الموقف العربي العام، لكنّه استمّر لاحقًا في تبنّي نهج أكثر مرونة في التّعامل مع قضيّة فلسطين، خاصّة في سياق علاقاته مع الدّول الغربية الّتي كانت تدعو إلى حلول سلمية للصّراع[2].

وخلال القمّة، أكّد الوفد المغربي أنّ دعم قضيّة فلسطين يجب أن يتمّاشى مع الحفاظ على استقرار الدّول العربية، محذّرًا من أنّ التّصعيد غير المحسوب قد يؤدّي إلى تدخلات دولية تزيد من تعقيد الاوضاع. وقد اعتبر المغرب أن المواجهة المسلّحة لا يجب أن تكون الخيار الوحيد، بل يجب دعم الجهود الدّبلوماسية لتعزيز الموقف العربي أمام المجتمّع الدّولي. هذه الرؤية جعلت المغرب يلعب دورًا مهمًا لاحقًا في الوساطات العربية المتعلّقة بقضيّة فلسطين، وخاصّة في المحافل الدّولية[3].

---

[1]- عيسى بريجية، **مرجع سابق**، ص25.

[2]- عصام شاور، **اللاّءات الثّلاث.. بين التّحريف والنّبذ**، تمّ الرّجوع اليه بتاريخ : 2025/02/14م على السّاعة 14:00، متاح على الرّابط: https://shehabnews.com/p/116777 .

[3]- محمد عزة دروزة، **العدوان الاسرائيلي القديم والعدوان الصّهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها**، دار الكلمة للنّشر، بيروت، 1980م، ص 83.

وبعد القمّة، واصل المغرب تقديم دعمه السّياسي والدّبلوماسي لقضيّة فلسطين، حيث لعب دورًا في تعزيز علاقات منظّمة التّحرير الفلسطينية مع بعض القوى الغربية. كما استضاف المغرب عدة لقاءات عربية لمناقشة التطوّرات المتعلّقة بقضيّة فلسطين، في محاولة لجمع الأطراف المختلفة على رؤية موحّدة. ورغم أنّه لم يكن في طليعة الدّول الدّاعمة للمقاومة المسلّحة؛ إلاّ أنّ دوره في المجال السّياسي كان مهمًا في إبقاء قضيّة فلسطين ضمن أوّلويات الأجندة الدّولية[1].

يمكن تلخيص دور المغرب في قمّة الخرطوم بأنّه كان داعمًا لقضيّة فلسطين، لكنّه تبنّى نهجًا أكثر اعتدالا مقارنة ببعض الدّول العربية الأخرى. ورغم تأييده لقرارات القمّة، إلاّ أنّه سعى للحفاظ على علاقاته الدّولية وتجنب التصعيد غير المحسوب. وقد ساهم هذا النّهج في جعل المغرب تلعب دورا دبلوماسيًا مهمًا في القضايا المتعلّقة بفلسطين، خاصّة في العقود اللاّحقة عندما أصبح وسيطًا في العديد من القضايا الإقليمية.

ثالثا: مشاركة تونس في القمّة

شاركت تونس في قمّة الخرطوم سنة 1967م برؤية سياسية واضحة تميل إلى الحلول الدّبلوماسية والتّفاوضية أكثر من المواجهة العسكرية المباشرة. كان الرّئيس التّونسي الحبيب بورقيبة من أوائل القادة العرب الّذين دعوا إلى اتباع نهج سياسي في التّعامل مع قضيّة فلسطين، حيث رأى أنّ الحروب المتتالية مع الكيان الصّهيوني لم تؤدِ إلى استعادة الحقوق الفلسطينية، بل زادت من تعقيد الوضع العربي. خلال القمّة، أكّدت تونس دعمها الكامل لقضيّة فلسطين، لكنّها شدّدت على ضرورة البحث عن حلول واقعية تضمن حقوق الفلسطينيين دون الدّخول في مواجهات عسكرية غير محسوبة.

أبدت تونس تحفّظًا واضحًا اتجاه قرارات "اللاّءات الثّلاث" (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بالكيان الصّهيوني) الّتي تبنّتها القمّة، حيث اعتبرت أنّ رفض أي شكل من أشكال الحوار قد يُعقّد الوضع ويجعل العرب في موقف ضعف أمام القوى الدّولية. رأى بورقيبة أنّ قضيّة فلسطين يجب أن تُدار بطرق أكثر مرونة، تشمل التّفاوض مع القوى الدّولية والتّعامل بذكاء مع المستجدات الإقليمية والدّولية. ورغم أن هذا الطّرح لم يلقَ تأييدًا واسعًا داخل القمّة، إلاّ أنّه عكس رؤية تونس المختلفة في التّعامل مع الصّراع .

[1]- محمّد عزّة دروزة، **مرجع سابق**، ص-ص 83-84.

أكّدت تونس خلال القمّة على أهمّية الوحدة العربية في دعم قضيّة فلسطين، لكنّها شدّدت على أن هذه الوحدة يجب أن تكون قائمة على أسس عقلانية تأخذ بعين الاعتبار الامكانيات الواقعية للدّول العربية. حذّرت تونس من أنّ تبنّي سياسات تصعيدية دون إعداد استراتيجي قد يؤدّي إلى مزيد من النّكسات، كما حدث في حرب 1967م. وقد لقي هذا الموقف تفهّمًا من بعض الدّول العربية، لكنّه قوبل أيضا بانتقادات من الدّول الّتي كانت تدعو إلى تصعيد المواجهة مع الكيان الصّهيوني.

من النّاحية الاقتصادية، دعمت تونس القرارات المتعلّقة بتقديم مساعدات مالية للدّول العربية المتضرّرة من الحرب، وخاصّة مصر والأردن. هذا رغم إمكانياتها المحدودة مقارنة ببعض الدّول النّفطية، إلاّ أنّها تعهّدت بتقديم مساهمات مالية لدعم الدّول الّتي تأثّرت بالعدوان الصّهيوني. اعتبرت تونس أنّ الدّعم الاقتصادي جزء أساسي من معركة استعادة الحقوق العربية، حيث لا يمكن خوض صراع طويل الأمد دون وجود قاعدة اقتصادية قوية تضمن استمّرار المقاومة والدّفاع عن الأراضي المحتلّة [1].

فيما يخصّ منظّمة التّحرير الفلسطينية، أكّدت تونس دعمها للمنظّمة كممثّل شرعي للشّعب الفلسطيني، لكنّها دعت إلى ضرورة أن يكون هناك توافق عربي حول دورها وأهدافها. كانت تونس تخشى أن تتحوّل المنظّمة إلى ساحة صراع بين الدّول العربية، ممّا قد يُضعف موقفها ويفقدها استقلاليتها. لذلك، دعت إلى ضرورة أنْ تحظى المنظّمة بدعم سياسي ومالي منظّم، بعيدًا عن الحسابات السّياسية الضيّقة لبعض الدّول.

بعد القمّة، استمّرت تونس في اتباع نهجها الدّبلوماسي في دعم قضيّة فلسطين، حيث لعبت دورًا مهّما في المحافل الدّولية للدّفاع عن حقوق الفلسطينيين. ورغم أنّها لم تكن من الدّول الّتي دعمت العمل العسكري المباشر، إلاّ أنّها ركّزت جهودها على كسب التّأييد الدّولي لقضيّة فلسطين، وخاصّة من خلال الأمم المتّحدة ومنظّمة الوحدة الافريقية. كما استضافت تونس لاحقًا اجتماعات مهمّة للفصائل الفلسطينية، ممّا جعلها تلعب دورًا محوريًا في تقريب وجهات النّظر بين مختلف الأطراف[2].

---

[1] عبد اللّطيف الحنّاشي، "**موقف بورقيبة من القضيّة الفلسطينية 1946م-1965م**"، مجلّة الدّراسات الفلسطينية، مج18، ع69، الجزائر، 2007م، ص10.

[2] **المرجع نفسه**، ص11.

يمكن القول أنّ مشاركة تونس في قمّة الخرطوم كانت امتدادًا لموقفها السّياسي القائم على تبنّي الحلول الدّبلوماسية والتّفاوضية بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة. ورغم تحفّظها على بعض قرارات القمّة، إلاّ أنّها حافظت على موقف داعم لقضيّة فلسطين، مع التّركيز على أهمّية الوحدة العربية والاستعداد الاستراتيجي قبل خوض أيّ مواجهات مستقبلية مع الكيان الصّهيوني. هذا النّهج جعل تونس لاحقًا تلعب دورًا مهّمًا في الوساطات المتعلّقة بقضيّة فلسطين، وخاصّة خلال فترات الازمات السّياسية في المنطقة.

المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة

بعد نكسة 1967م، اتّخذت ليبيا موقفًا أكثر تشدّدا اتجاه الكيان الصّهيوني، حيث أكّدت خلال قمّة الخرطوم دعمها لقرارات "اللاّءات الثّلاث". وقد بدأت ليبيا في هذه الفترة بتقديم مساعدات مالية لبعض الدّول العربية المتضرّرة من الحرب، كما زادت من دعمها الدّبلوماسي لفلسطين في المحافل الدّولية. وأظهرت القيادة اللّيبية رغبة متزايدة في اتّخاذ خطوات أكثر فاعلية لدعم قضيّة فلسطين.

بعد قمّة الخرطوم، بدأ النّظام الليبي بقيادة الملك إدريس السّنوسي في اتّخاذ مواقف أكثر حدّة ضدّ الكيان الصّهيوني، لكنّ التّحوّل الحقيقي جاء بعد وصول معمر القذّافي إلى السّلطة سنة 1969م. حيث تبنّت ليبيا نهجًا أكثر عدائية اتجاه الكيان الصّهيوني وبدأت في تقديم دعم مباشر لحركات المقاومة الفلسطينية، ممّا جعلها من بين الدّول العربية الاكثر دعمًا لفلسطين في العقود اللاّحقة حيث قدّمت ليبيا دعماً مالياً معتبراً لدول المواجهة مع الكيان الصّهيوني.

ورغم أنّ موريتانيا لم تكن من الدّول المؤثّرة في السّياسات العربية الكبرى، إلاّ أنّها استمرّت في دعم القرارات الصّادرة عن الجامعة العربية فيما يتعلق بفلسطين. ومع مرور الوقت، بقي موقفها متماشيًا مع الموقف العربي العام دون أنْ تتّخذ خطوات مستقلّة أو مبادرات خاصّة بها لدعم الفلسطينيين ماديًا أو عسكريًا [1].

[1]- **القمم العربية... تاريخ من القرارات والتّحوّلات 46 لقاءً بين «عادي وطارئ» على مدى ثمانية عقود**، تمّ الرّجوع اليه بتاريخ: 2025/02/15م على السّاعة 10:00. متوفّر عبر الرّابط: https://aawsat.com/.

المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الخرطوم سنة 1967م

تميّزت مواقف دول المغرب العربي في قمّة الخرطوم سنة 1967م بتنوّعها بين التّأييد المطلق للمواجهة العسكرية مع الكيان الصّهيوني، كما هو الحال مع الجزائر، والتّوجّه نحو الحلول الدّبلوماسية، كما ظهر في مواقف المغرب وتونس. كان هذا التّنوع يعكس اختلاف الرّؤى السّياسية والاستراتيجية لكل دولة في التّعامل مع قضيّة فلسطين والصّراع العربي الصّهيوني. ورغم هذا الاختلاف، ألاّ أنّ الدّول الثّلاث اتفقت على دعم قضيّة فلسطين باعتبارها قضيّة مركزية في العالم العربي، وهو ما انعكس في التزامها بتقديم الدّعم المالي والسّياسي للدّول المتضرّرة من الحرب.

تبنّت الجزائر موقفًا متشدّدا، حيث أكّدت رفضها لأي شكل من أشكال التّفاوض مع الكيان الصّهيوني، وأصرّت على استمرّار الكفاح المسلّح كوسيلة وحيدة لاستعادة الأراضي المحتلّة. هذا الموقف كان متماشيًا مع سياستها الثّورية الّتي تبنّتها منذ استقلالها، حيث كانت ترى أن مواجهة الاحتلال لا يمكن أن تتمّ إلاّ عبر القوّة المسلّحة، وليس عبر التّفاوض أو التسويات السّياسية. وقد أثّر هذا الموقف على مخرجات القمّة، حيث عزّز التّيار الرّافض للحلول الدّبلوماسية [1].

في المقابل، تبنّى المغرب موقفًا أكثر توازنًا، حيث دعّم قرارات القمّة، لكنّه لم يكن متحمّسًا بالكامل لسياسة "اللاّءات الثّلاث". رأى المغرب أنّ التّعنت في رفض أي شكل من أشكال الحوار قد يضرّ بالمصالح العربية، خاصّة مع وجود ضغوط دولية تدعو إلى البحث عن حلول سلمية للصّراع. وبالرّغم من التزامه بدعم الدّول العربية المتضرّرة من الحرب، إلاّ أنّه فضّل إبقاء الباب مفتوحًا أمام الحلول الدّبلوماسية، وهو ما ظهر لاحقًا في سياسته اتجاه قضيّة فلسطين.

أمّا تونس، فقد كان موقفها أكثر تحفظًا من قرارات القمّة، حيث أكّدت على ضرورة التّعامل بواقعية مع نتائج النّكسة. دعا الرّئيس بورقيبة إلى عدم الانجرار وراء مواقف تصعيدية قد تؤدي إلى مزيد من الخسائر، مشدّدا على أن الصّراع مع الكيان الصّهيوني يحتاج إلى مقاربة استراتيجية تعتمّد على الدّبلوماسية والتخطيط بعيد المدى. ورغم تأييد

---

[1]- فاروق مهنّد، "**مؤتمّر القمّة العربي بالخرطوم دراسة تاريخية في الأسباب والنّتائج**"، مجلّة القلزم، ع 02، السّودان، 2020م، ص-ص 143-144.

تونس للدّعم المالي والعسكري لقضيّة فلسطين، إلاّ أنّها بقيت متحفّظة على رفض أي شكل من أشكال التّفاوض مع الكيان الصّهيوني، معتبرة أنّ المرونة السّياسية قد تكون أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف العربية.

يمكن القول أنّ التّنوع في مواقف دول المغرب العربي خلال قمّة الخرطوم يعكس طبيعة السّياسات الخارجية لكل دولة، حيث تأثّرت الجزائر بتوجهاتها الثّورية، بينما حرص المغرب على تحقيق توازن بين الدّعم العربي وعلاقاته الدّولية، فيما ركزت تونس على الواقعية السّياسية والدّبلوماسية. هذا الاختلاف لم يكن عائقًا أمام وحدة الموقف العربي، لكنّه شكّل تحديًا أمام صياغة رؤية موحّدة حول كيفية التّعامل مع قضيّة فلسطين بعد النّكسة.

رغم اختلاف مواقف دول المغرب العربي، إلاّ أنّها جميعًا اتّفقت على ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك في مواجهة الاحتلال الصّهيوني. كما ساهمت في بلورة قرارات القمّة الّتي أكّدت على دعم المقاومة الفلسطينية ورفض الاعتراف بالكيان الصّهيوني. وكان لهذا الموقف الجماعي تأثير مهمّ في توجيه السّياسات العربية خلال السّنوات التّالية، حيث استمرّ الدّعم السّياسي والمالي لقضيّة فلسطين، وإنْ كان كلّ بلد قد تبنّى أسلوبه الخاص في هذا الدّعم [1].

يمكن اعتبار قمّة الخرطوم سنة 1967م محطّة مهمّة في تاريخ الصّراع العربي الصّهيوني، حيث كشفت عن تباين مواقف الدّول العربية، بما في ذلك دول المغرب العربي، لكنّها أكّدت في الوقت ذاته على أهمّية التّضامن العربي في مواجهة التحدّيات الإقليمية. ورغم أنّ بعض الخلافات ظلّت قائمة، إلاّ أنّ القمّة نجحت في توحيد الصّف العربي إلى حدّ كبير، ممّا ساهم في إعادة ترتيب أوّلويات الدّول العربية في التّعامل مع قضيّة فلسطين.

المبحث الثّالث: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الرّباط سنة 1969م

شكّلت قمّة الرّباط سنة 1969م محطّة نوعية في مسار قضيّة فلسطين، حيث اجتمعت الدّول العربية بعد سنتين من نكسة 1967م لتعزيز الموقف العربي الموحّد. وقد تميّزت مشاركة دول المغرب العربي في هذه القمّة بتطوّر ملحوظ في أدوارها، حيث برزت الجزائر كقوة داعمة للمقاومة المسلّحة، بينما حافظ المغرب على نهجه المتوازن، وتمسّكت تونس بموقفها الدّاعي للحلول السّلمية. جاءت القمّة في ظلّ تصاعد العمليات الفدائية الفلسطينية

[1]- فاروق مهنّد، **مرجع سابق**، ص144.

وتزايد الاعتراف الدّولي بمنظّمة التّحرير. وقد أسهمت المواقف المغاربية في صياغة قرارات القمّة الّتي عززت الشّرعية الفلسطينية، مع الحفاظ على التمايز في الرّؤى الاستراتيجية بين الدّول الثّلاث.

المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر والمغرب وتونس في القمّة

تميّزت مشاركة دول المغرب العربي في قمّة الرّباط سنة 1969م بتجسيدها للتحوّلات السّياسية الكبرى الّتي شهدتها المنطقة بعد حرب 1967م. حيث مثّلت الجزائر بقيادة هوّاري بومدين قوّة دافعة لتعزيز المقاومة المسلّحة، بينما قدّم المغرب تحت قيادة الحسن الثّاني رؤية توفيقية تجمع بين الدّعم السّياسي والعسكري، في حين حافظت تونس بزعامة بورقيبة على خطّها الدّاعي للحلول الدّبلوماسية. وقد أسفرت هذه المشاركات عن تعزيز مكانة قضيّة فلسطين في المحافل الدّولية، مع الاحتفاظ بخصوصية كل موقف ضمن الإطار العربي المشترك.

أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة

جاءت مشاركة الجزائر في قمّة الرّباط الّتي انعقدت بتاريخ 1969/12/20م في سياق استمّرار التزامها القوي بقضيّة فلسطين، حيث كان الرّئيس هواري بومدين من أبرز القادة العرب الّذين دعوا إلى دعم الكفاح المسلّح ضدّ الاحتلال الصّهيوني [1]. مثلما كان موقفها في قمّة الخرطوم، أكّدت الجزائر على رفض أيّ شكل من أشكال التّسوية السّياسية مع الكيان الصّهيوني، معتبرة أنّ المواجهة العسكرية هي الحلّ الوحيد لاستعادة الأراضي المحتلّة وضمان حقوق الشّعب الفلسطيني. وقد انعكس هذا الموقف المتشدّد في الخطاب الجزائري خلال القمّة، حيث شدّدت الجزائر على ضرورة تعزيز الدّعم العربي للمقاومة الفلسطينية وعدم الانخراط في أي محادثات دبلوماسية قد تؤدّي إلى الاعتراف بالكيان الصّهيوني.

خلال القمّة، طالبت الجزائر بزيادة الدّعم العسكري والمالي لمنظّمة التّحرير الفلسطينية، مؤكّدة أنّ الكفاح المسلّح يجب أن يكون الخيار الاستراتيجي للدّول العربية. وأكّد الوفد الجزائري أنّ تجارب التّحرّر الوطني، مثل تجربة الجزائر نفسها، تثبت أنّ الاحتلال لا

[1]- عبد الحليم منّاع ، **مرجع سابق**، ص71.

يمكن أنْ ينتهي إلاّ بالقوّة. كما دعت الجزائر إلى توحيد الفصائل الفلسطينية تحت قيادة واحدة قوية لضمان استمّرار المقاومة بشكل منظّم وفعال ضدّ الاحتلال الصّهيوني [1].

لم يكن الموقف الجزائري مقتصرًا على الدّعم السّياسي والعسكري فحسب، بل شمل أيضا الدّعوة إلى اتّخاذ مواقف حازمة اتجاه الدّول الّتي تدعم الكيان الصّهيوني، وخاصّة الولايات المتّحدة وبريطانيا. واقترحت الجزائر أنْ يتمّ اتّخاذ إجراءات سياسية واقتصادية ضدّ هذه الدّول، مثل قطع العلاقات الدّبلوماسية أو فرض عقوبات اقتصادية عليها. ورغم أنّ بعض الدّول العربية لم تكن متحمسة لهذه المقترحات، إلاّ أنّ الجزائر نجحت في الضّغط من أجل تبنّي قرارات قوية تعزّز من عزلة الكيان الصّهيوني على المستوى الدّولي.

وفي خطابه خلال القمّة، شدّد بومدين على أن الجزائر لن تتراجع عن موقفها الدّاعم لفلسطين، مؤكّدًا أن استقلال الجزائر لم يكن ليتمّ لولا دعم الشّعوب العربية، وبالتالي فمن واجب الجزائر أنْ تردّ هذا الجميل عبر الوقوف مع الشّعب الفلسطيني في معركته ضدّ الاحتلال. كما أكّد أن الجزائر مستعدة لتقديم المزيد من الدّعم العسكري للفصائل الفلسطينية، وأنّها لن تعترف أبدًا بالكيان الصّهيوني تحت أي ظرف من الظروف [2].

بالإضافة إلى دعم المقاومة المسلّحة، ركّزت الجزائر أيضا على أهمّية الوحدة العربية في مواجهة الاحتلال، محذّرة من أنّ أيّ انقسام داخل الصّف العربي سيؤدّي إلى إضعاف الموقف الفلسطيني. ودعت الجزائر الدّول العربية إلى تجاوز الخلافات البينية والتّركيز على الهدف المشترك، وهو تحرير الأراضي المحتلّة. كما أكّدت على ضرورة وضع استراتيجية موحّدة تضمن استمّرار الدّعم العربي لفلسطين على المدى الطّويل.

بعد انتهاء القمّة، واصلت الجزائر تنفيذ تعهّداتها، حيث زادت من دعمها العسكري والمالي لمنظّمة التّحرير الفلسطينية، واستمّرت في تقديم التّدريب العسكري للفصائل الفلسطينية على أراضيها. كما لعبت دورًا بارزًا في تعزيز العلاقات بين الثّورة الفلسطينية والحركات التّحرّرية في إفريقيا، ممّا ساهم في زيادة الدّعم الدّولي لقضيّة فلسطين.

كانت مشاركة الجزائر في قمّة الرّباط سنة 1969م امتدادًا لموقفها الثّابت والدّاعم للمقاومة الفلسطينية، حيث لم تكتفِ بتأييد القرارات الصّادرة عن القمّة، بل دفعت نحو تبنّي

---

[1]- عبد الحليم منّاع ، **مرجع سابق**، ص71.

[2]- **المرجع نفسه**، ص72.

مواقف أكثر حِدّة اتجاه الاحتلال الصّهيوني وحلفائه. وقد ساهم هذا النّهج في تعزيز مكانة الجزائر كإحدى الدّول العربية الاكثر التزامًا بقضيّة فلسطين، وهو ما استمّر لسنوات طويلة بعد القمّة[1].

ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة

استضاف المغرب القمّة في ظلّ سياق سياسي خاص، حيث كانت المملكة تسعى إلى لعب دور بارز في تنسيق المواقف العربية اتجاه قضيّة فلسطين، مع المحافظة على توازن استراتيجي بين الالتزام العربي والعلاقات الدّولية. كان الملك الحسن الثّاني يدرك أهمّية هذه القمّة بعد أحداث 1967م وتزايد الضّغوط على الدّول العربية لاتّخاذ قرارات واضحة بشأن الصّراع مع الكيان الصّهيوني. لهذا، سعى المغرب إلى استغلال استضافته للقمّة من أجل تعزيز التّوافق العربي وتقريب وجهات النّظر بين الدّول ذات المواقف المختلفة.

وخلال القمّة، أكّد المغرب دعمه الثّابت لقضيّة فلسطين، مشدّدا على أهمّية إيجاد استراتيجية موحّدة للدّفاع عن الحقوق الفلسطينية. ورغم أنّه لم يكن متحمسًا لنهج المواجهة العسكرية المباشرة كما هو الحال مع الجزائر، إلاّ أنّه شدّد على ضرورة تعزيز المقاومة الفلسطينية من خلال الدّعم السّياسي والمالي. كما دعا المغرب إلى تقديم مساعدات مالية مستمّرة لمنظّمة التّحرير الفلسطينية، معتبرًا أنّ دعم الفلسطينيين اقتصاديًا لا يقلّ أهمّية عن دعمهم عسكريًا.

تبنّى المغرب خلال القمّة موقفًا دبلوماسيًا متّزنًا، حيث حاول الموازنة بين الّتيار المتشدّد الدّاعي إلى التّصعيد العسكري والّتيار الأكثر اعتدالا الّذي كان يفضل اتباع نهج دبلوماسي. أكّد الملك الحسن الثّاني أن المواجهة مع الكيان الصّهيوني لا يجب أن تكون متسرّعة أو غير محسوبة، بل يجب أن تكون ضمن استراتيجية شاملة تعتمّد على التّحالفات الدّولية والدّعم العربي المشترك. ورغم أنّ هذا الطّرح لم يلقَ ترحيبًا من بعض الدّول المتشدّدة، إلاّ أنّه كان يعكس رؤية المغرب في الحفاظ على استقرار المنطقة[2].

في إطار الدّعم العملي لقضيّة فلسطين، أعلن المغرب استعداده لتقديم مساعدات مالية مباشرة للفلسطينيين، بالإضافة إلى استضافة تدريبات عسكرية لبعض الفصائل الفلسطينية

---

[1]- عيسى بريجية، **مرجع سابق**، ص47.

[2]- **المرجع نفسه**، ص48.

على أراضيه. كما أكّد التزامه بتقديم الدّعم السّياسي في المحافل الدّولية، خاصّة في الأمم المتّحدة، من أجل الضّغط على القوى الكبرى لدعم الحقوق الفلسطينية. وقد لقي هذا الموقف ترحيبًا من بعض الدّول العربية الّتي كانت ترى أن قضيّة فلسطين تحتاج إلى زخم دبلوماسي قوي إلى جانب الدّعم العسكري.

من النّاحية الاقتصادية، دعا المغرب إلى إنشاء صندوق دعم عربي لقضيّة فلسطين، يتمّ تمّويله من الدّول العربية الغنية، بهدف تأمين احتياجات الفلسطينيين ودعم المقاومة مالياً. ورأى أنّ الاعتماد فقط على المواجهة العسكرية قد لا يكون كافيًا لتحقيق الأهداف الفلسطينية، بل يجب العمل على تحسين الظّروف الاقتصادية للفلسطينيين وتعزيز صمودهم داخل الأراضي المحتلّة. وقد لقيت هذه الفكرة دعمًا من بعض الدّول العربية الّتي رأت ضرورة تنويع أساليب الدّعم الموجّه لقضيّة فلسطين.

بعد انتهاء القمّة، حرص المغرب على الاستمّرار في دعمه السّياسي والدّبلوماسي لقضيّة فلسطين، حيث كثّف جهوده في الأمم المتّحدة والمحافل الدّولية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين. كما استمّرت علاقاته القوية مع منظّمة التّحرير الفلسطينية، حيث لعب دورًا مهمًا في تقريب وجهات النّظر بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة في بعض الفترات، ممّا ساهم في الحفاظ على وحدة الصّف الفلسطيني نسبيًا.

يمكن القول أنّ مشاركة المغرب في قمّة الرّباط سنة 1969م عكست سياسته المتوازنة اتجاه قضيّة فلسطين، حيث دعم المقاومة الفلسطينية من خلال الدّعم المالي والدّبلوماسي، لكنّه لم يكن متحمسًا بالكامل للمواجهة العسكرية المباشرة مع الكيان الصّهيوني. ورغم بعض الانتقادات الّتي واجهها بسبب هذا الموقف، إلاّ أنّه نجح في تقديم طرح واقعي يعكس مصالحه الوطنية ويضمن استمّرار الدّعم العربي لقضيّة فلسطين بطريقة أكثر استدامة[1].

ثالثا: مشاركة تونس في القمّة

جاءت مشاركة تونس في القمّة في سياق تبنّيها نهجًا سياسيًا ودبلوماسيًا متحفّظًا اتجاه الصّراع العربي الصّهيوني، حيث فضّلت تونس منذ نكسة 1967م التّركيز على الحلول الدّبلوماسية بدلاً من التّصعيد العسكري. كان الرّئيس الحبيب بورقيبة قد طرح في مناسبات

[1]- عيسى بريجية، **مرجع سابق**، ص48.

سابقة أفكارًا تدعو إلى التّفاوض مع الكيان الصّهيوني ضمن إطار تسوية سلمية شاملة، وهو الموقف الّذي أثار جدلاً داخل العالم العربي. رغم ذلك، شاركت تونس في القمّة تأكيدًا على التزامها بقضيّة فلسطين ودعمها للجهود العربية الرّامية إلى استعادة الأراضي المحتلّة.

خلال القمّة، أكّد الوفد التّونسي دعمه لحقوق الشّعب الفلسطيني، لكنّه شدّد على أنّ أيّ مواجهة مع الكيان الصّهيوني يجب أنْ تكون مدروسة بعناية وأنْ لا تؤدّي إلى مزيد من الخسائر العربية. ودعت تونس إلى ضرورة التّركيز على الحلول السّياسية والدّبلوماسية بالتّوازي مع أيّ دعم عسكري محتمّل للمقاومة الفلسطينية، معتبرة أنّ العالم العربي يحتاج إلى بناء تحالفات دولية قويّة لدعم قضيّة فلسطين على المستوى الأممي [1].

تبنّت تونس موقفًا وسطيًا بين الّتيار المتشدّد، الّذي كانت الجزائر تمثّله، والّتيار الاكثر اعتدالا، الّذي ضم دولاً مثل المغرب والأردن. كانت تونس تؤمن بأنّ الصّراع العربي الصّهيوني يحتاج إلى استراتيجيات متعدّدة، تجمع بين الدّبلوماسية والضّغط الدّولي إلى جانب المقاومة المسلّحة. ولهذا، أكّدت على ضرورة تقديم الدّعم السّياسي لمنظّمة التّحرير الفلسطينية كي تصبح الممثّل الشّرعي الوحيد للشّعب الفلسطيني في السّاحة الدّولية.

من النّاحية الاقتصادية، دعت تونس إلى تعزيز التّعاون العربي لدعم الفلسطينيين، حيث اقترحت إنشاء صندوق مشترك لدعم الشّعب الفلسطيني اقتصاديًا، ممّا يساعدهم على الصّمود في وجه الاحتلال. ورأت أن تحسين الاوضاع المعيشية للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلّة يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتعزيز نضالهم ضدّ الاحتلال، خاصّة أنّ الكيان الصّهيوني كان يسعى إلى إضعاف الفلسطينيين عبر فرض قيود اقتصادية صارمة عليهم[2].

رغم عدم تبنّيها لخطاب المواجهة المسلّحة، أكّدت تونس التزامها بدعم الجهود العسكرية الّتي تتبنّاها الدّول العربية الأخرى، لكنّ بشرط أن تكون هذه الجهود جزءًا من خطّة شاملة وليست مجرد ردود فعل غير محسوبة. وأعربت عن قلقها من أنْ تؤدّي قرارات غير مدروسة إلى المزيد من الانقسامات داخل الصّف العربي، ممّا قد يضعف الموقف الفلسطيني بدلاً من تعزيزه.

---

[1]- عبد اللطيف الحنّاشي، **مرجع سابق**، ص9.

[2]- **المرجع نفسه**، ص11.

بعد انتهاء القمّة، واصلت تونس نهجها الدّبلوماسي اتجاه قضيّة فلسطين، حيث كثّفت جهودها في الأمم المتّحدة لدعم الحقوق الفلسطينية، كما استمرّت في تقديم دعم مالي محدود للفلسطينيين عبر القنوات العربية الرّسمية. رغم الانتقادات الّتي تعرض لها موقفها من بعض الدّول المتشدّدة، إلاّ أنّ تونس ظلّت متمّسكة بمقاربتها الواقعية الّتي تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية لقضيّة فلسطين من خلال الحوار والتّحالفات الدّولية.

في المجمل، كانت مشاركة تونس في قمّة الرّباط سنة 1969م تعبيرًا عن موقفها المتوازن اتجاه قضيّة فلسطين، حيث أكّدت على ضرورة الجمع بين الحلول الدّبلوماسية والدّعم العربي للفلسطينيين دون الانجرار إلى مواجهات عسكرية غير محسوبة العواقب. وقد استمرّ هذا النّهج في سياسات تونس الخارجية لسنوات لاحقة، ممّا جعلها تلعب دورًا مهمًا في تقريب وجهات النّظر بين الأطراف المختلفة داخل السّاحة الفلسطينية والعربية [1].

المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة

في قمّة الرّباط، عزّزت ليبيا موقفها المؤيّد للمقاومة الفلسطينية، حيث دعت إلى تقديم دعم مالي وعسكري أكبر لمنظّمة التّحرير الفلسطينية. كما بدأت في تقديم مساعدات مباشرة لبعض الفصائل الفلسطينية، مؤكّدة على ضرورة استمرّار الكفاح المسلّح ضدّ الكيان الصّهيوني. وقد ساهم هذا الموقف في تقوية علاقاتها مع بعض الدّول العربية المتشدّدة مثل الجزائر وسوريا.

ومع وصول القذّافي، أصبحت ليبيا من أبرز الدّاعمين لحركات المقاومة الفلسطينية، حيث قدّمت مساعدات مالية وعسكرية ضخمة لبعض الفصائل، مثل حركة فتح والجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين. وبدأت ليبيا في استضافة قادة فلسطينيين على أراضيها، ممّا جعلها لاعبًا رئيسيّا في الصّراع العربي الصّهيوني خلال السّبعينيات والثّمانينيات [2].

على غرار القمم السّابقة، لم يكن لموريتانيا دور بارز في قرارات قمّة الرّباط، لكنّها أيّدت بالإجماع جميع التّوصيات الدّاعمة لفلسطين. ومع ذلك، لم تكن لديها القدرة على تنفيذ سياسات مستقلّة لدعم الفلسطينيين، حيث ظلّت مواقفها محكومة بعلاقاتها مع الدّول العربية الكبرى وتوجهات الجامعة العربية.

---

[1]- عبد اللطيف الحنّاشي، **مرجع سابق**، ص12.

[2]- عبد الحليم منّاع، **مرجع سابق**، ص120.

استمرّت موريتانيا في تبنّي موقف داعم لقضيّة فلسطين لكنّه ظلّ محدودًا بالمقارنة مع دول أخرى. لم تدخل موريتانيا في صراعات مباشرة مع الكيان الصّهيوني ولم تقدّم دعمًا عسكريًا للمقاومة، لكنّها حافظت على تأييدها السّياسي للحقوق الفلسطينية في المحافل الدّولية. وقد ظلّت علاقاتها مع الدّول العربية الكبرى مؤثّرة في تحديد توجّهاتها الخارجية اتجاه قضيّة فلسطين[1].

المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الرّباط

عكست مواقف دول المغرب العربي خلال قمّة الرّباط سنة 1969م توجّهاتها السّياسية المختلفة اتجاه قضيّة فلسطين، حيث أظهرت الجزائر نهجًا متشدّدا يدعم المواجهة المسلّحة، بينما تبنّى المغرب موقفًا متوازنًا يجمع بين الدّعم المالي والدّبلوماسي، في حين فضلت تونس التّركيز على الحلول السّلمية والدّبلوماسية. رغم هذا التّباين، كان هناك إجماع بين الدّول المغاربية على رفض الاحتلال الصّهيوني والتّأكيد على ضرورة دعم قضيّة فلسطين كأوّلوية عربية.

لعبت الجزائر دورًا قياديًا في الدّفع نحو تبنّي موقف أكثر صرامة ضدّ الكيان الصّهيوني، حيث دعت إلى تعزيز المقاومة المسلّحة كوسيلة أساسية لاستعادة الحقوق الفلسطينية. كان موقفها متماشياً مع سياستها التّحرّرية الّتي خاضتها ضدّ الاحتلال الفرنسي، ممّا جعلها من أبرز الدّاعمين لحركات المقاومة الفلسطينية. في المقابل، لم يكن المغرب متحمّسًا لهذا النّهج، حيث فضّل تقديم الدّعم المالي والسّياسي للفلسطينيين، معتبرًا أن المواجهة المباشرة مع الكيان الصّهيوني قد تكون مكلفة وغير مضمونة النتائج[2].

أمّا تونس، فقد سعت إلى تبنّي موقف أكثر دبلوماسية، حيث أكّدت على ضرورة الجمع بين الجهود السّياسية والعسكرية في التّعامل مع قضيّة فلسطين. كانت تونس ترى أن المواجهة العسكرية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تكون هناك تحرّكات دولية لدعم الحقوق الفلسطينية عبر المؤسّسات الأممية والضّغط على القوى الكبرى لتغيير موقفها من الاحتلال الصّهيوني. وقد أدّى هذا التّوجه إلى تباين وجهات النظر بين تونس والجزائر، حيث كانت الاخيرة ترى أنّ الحلّ السّياسي غير ممكن في ظلّ استمرّار الاحتلال.

---

[1]- عبد الحليم منّاع، **مرجع سابق**، ص121.

[2]- عبد اللطيف الحنّاشي، **مرجع سابق**، ص11.

رغم هذه الفوارق في المواقف، نجحت دول المغرب العربي في الحفاظ على حدّ أدنى من التّوافق خلال القمّة، حيث أجمعت على ضرورة تقديم الدّعم المالي للفلسطينيين، وإنشاء صندوق عربي لدعم المقاومة. كما تمّ الاتّفاق على أنْ يكون لمنظّمة التّحرير الفلسطينية دور رئيسي في تمثّيل الشّعب الفلسطيني، وهو ما عزّز من مكانتها في السّاحة السّياسية العربية والدّولية.

من النّاحية العملية، انعكست هذه المواقف بعد القمّة في سياسات كل دولة اتجاه فلسطين، حيث واصلت الجزائر دعمها العسكري والسّياسي للمقاومة الفلسطينية، واستمّرت في تقديم التّدريب والدّعم اللّوجستي للفصائل المسلّحة. أما المغرب، فعمل على تعزيز دور الدّبلوماسية المغربية في الدّفاع عن فلسطين في المحافل الدّولية، بينما استمّرت تونس في نهجها المتوازن الّذي يركز على الدّعم الاقتصادي والسّياسي دون الانخراط المباشر في أيّ تصعيد عسكري.

يمكن القول إن قمّة الرّباط مثّلت محطّة مهمّة في بلورة توجّهات دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين، حيث وضعت الأسس لتنسيق الجهود المغاربية لدعم فلسطين، رغم الاختلافات في الوسائل والأساليب. كما أن القمّة أثبتت أنّ هناك حاجة إلى استراتيجية عربية موحّدة لمواجهة الاحتلال الصّهيوني، وهو ما ظلّ يمثّل تحدّيًا للدّول العربية لعقود لاحقة.

في المجمل، عكست مواقف دول المغرب العربي في قمّة الرّباط سنة 1969م التّوجهات السّياسية المختلفة لكلّ منها، لكنّها أظهرت في الوقت نفسه التزامًا واضحًا بدعم قضيّة فلسطين كلٌ وفق إمكانياته ورؤيته الاستراتيجية. ورغم عدم اتّفاقها على الأسلوب الأمثل لمواجهة الاحتلال، إلاّ أنّ هذه الدّول ظلّت فاعلة في الدّفاع عن الحقوق الفلسطينية، سواء عبر الدّعم العسكري، أو الدّبلوماسي، أو الاقتصادي[1].

[1]- أنور السّادات، "**مصر والواقع العربي الجديد**"، مجلّة السياسة الدولية، العدد61، مؤسّسة الأهرام، القاهرة، 1981م، ص43.

خلاصة الفصل الأوّل:

شكّلت قضيّة فلسطين قاسماً مشتركاً بين دول المغرب العربي خلال الفترة (1964م-1969م)، حيث عبّرت كل دولة عن دعمها للقضيّة وفقاً لرؤيتها السّياسية وإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية. وقد اتّضح من خلال تحليل مواقف هذه الدّول في القمم العربية الثّلاث (الإسكندرية 1964م، الخرطوم 1967م، الرّباط 1969م) أنّ هناك تبايناً في الاستراتيجيات، رغم الاتّفاق على المبدأ الأساسي المتمثّل في رفض الاحتلال الصّهيوني والدّعوة إلى تحرير فلسطين.

فقد تبنّت الجزائر موقفا متشدّداً داعماً للمقاومة المسلّحة، مستندة إلى تجربتها الثّورية ضدّ الاحتلال الفرنسي، بينما فضّل المغرب سياسة متوازنة تجمع بين الدّبلوماسية والدّعم العسكري، انسجاماً مع سعيه للحفاظ على علاقاته الدّولية. أما تونس، فقد ركّزت على الحلول السّياسية والوساطات الدّبلوماسية، معتبرة أنّ المواجهة العسكرية وحدها غير كافية. في حين ظلّت ليبيا وموريتانيا، رغم محدودية تأثيرهما، منسجمتين مع الموقف العربي العام، وإنْ اختلفت درجة مشاركتهما الفعلية في دعم قضيّة فلسطين.

وقد أسهمت هذه المواقف المتباينة في إثراء النّقاش العربي حول أفضل السّبل لمواجهة الكيان الصّهيوني، كما ساهمت في بلورة استراتيجيات دعم فلسطين، سواء عبر المقاومة المسلّحة أو العمل السّياسي والدّبلوماسي. ورغم الاختلافات، التزمت دول المغرب العربي بدعم منظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي للشّعب الفلسطيني، ممّا عزّز مكانتها في المحافل العربية والدّولية.

يمكن القول أنّ دول المغرب العربي لعبت أدواراً متفاوتة في مجملها متكاملة في دعم قضيّة فلسطين خلال هذه المرحلة الحرجة، ممّا يعكس تعدّد المناهج في التّعامل مع الصّراع العربي- الصّهيوني، ويؤكّد أن قضيّة فلسطين ظلّت محوراً أساسياً في السّياسة الخارجية لهذه الدّول، ولو كانت بدرجات متفاوتة من الحماس والالتزام.

الفصل الثّاني

دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية 1974-1988م

شكّلت قضيّة فلسطين خلال الفترة الممتدّة من سنة 1974م إلى سنة 1988م أحد أبرز محاور الاهتمام في السّياسات العربية، إذْ ظلّت في صلب أوّلويات العمل العربي المشترك، وحظيت باهتمام خاص في المحافل والقمم الّتي جمعت الدّول العربية. وقد كان لدول المغرب العربي – المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا – دور لافت في تبنّي هذه القضيّة، تفاوت في حدّته واتّجاهاته تبعًا للظّروف السّياسية الدّاخلية والتّوجهات الإقليمية والدّولية لكل دولة.

لقد تميّزت هذه المرحلة بجملة من التطوّرات المفصلية في مسار قضيّة فلسطين، كان أبرزها اعتماد قمّة الرّباط سنة 1974م منظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني، واجتياح لبنان سنة 1982م، ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987م، ما أعاد زخم النّضال الفلسطيني إلى الواجهة. وخلال هذه المحطّات، اتّخذت دول المغرب العربي مواقف متباينة عكست تنوّع استراتيجياتها: فالجزائر واصلت نهجها الدّاعم للكفاح المسلّح، بينما مالت تونس إلى تبنّي الخيار السّياسي والحوار، في حين سعى المغرب إلى التوفيق بين المسارين السّياسي والدّبلوماسي من جهة، والدّعم الرّمزي والميداني من جهة أخرى.

وفي هذا الفصل، سنسلّط الضّوء على مواقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين خلال هذه المرحلة، من خلال تحليل مخرجات ثلاث قمم عربية رئيسيّة: قمّة الرّباط 1974م (المبحث الأوّل)، قمّة فاس 1982م (المبحث الثّاني)، وقمّة الجزائر 1988م (المبحث الثّالث).

المبحث الأوّل: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الرّباط سنة 1974م

شاركت دول المغرب العربي، وفي مقدّمتها المغرب والجزائر وتونس، في قمّة الرّباط الّتي انعقدت في أكتوبر 1974م، في سياق عربي ودولي بالغ الحساسية، بعد مرور سنة على حرب أكتوبر 1973م، وفي ظلّ تصاعد الجهود لإعادة ترتيب الموقف العربي اتجاه قضيّة فلسطين. وقد جاءت هذه القمّة لتشكّل محطّة مفصلية في تاريخ الصّراع العربي- الصّهيوني، إذ أفضت إلى اتّخاذ قرار تاريخي تمثّل في الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني، وهو القرار الّذي مثّل تتويجًا لمسار طويل من النّضال السّياسي والمسلّح الفلسطيني، وفتح الباب أمام المنظّمة لتكون طرفًا رسميًا في المحافل الدّولية.

المطلب الأوّل: مشاركة الجزائر والمغرب وتونس في القمّة

برزت قمّة الرّباط المنعقدة في أكتوبر 1974م كمحطّة حاسمة في مسار قضيّة فلسطين، حيث اجتمعت الدّول العربية في ظلّ تحوّلات إقليمية ودولية بارزة، أبرزها ما بعد حرب أكتوبر 1973م. وقد تمّ خلالها الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني، ما مثّل تحوّلا استراتيجيًا في الموقف العربي. شاركت دول المغرب العربي – الجزائر، المغرب، وتونس – في هذه القمّة، وعكست مواقفها تنوع التّوجهات بين من دعم الكفاح المسلّح ومن فضّل المسار الدّبلوماسي، بينما تبنّى البعض نهجًا توفيقيًا يعكس خصوصياته السّياسية.

أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة

جاءت مشاركة الجزائر في قمّة الرّباط سنة 1974م ممثّلة في الرّئيس الراحل هواري بومدين في سياق انسجام تام مع مواقفها الثّابتة اتجاه قضيّة فلسطين، الّتي لطالما اعتبرتها مسألة تحرّر وطني لا تقلّ أهمّية عن كفاحها ضدّ الاحتلال الفرنسي. وقد لعبت الجزائر دورًا بارزًا في دعم منظّمة التّحرير الفلسطينية، سياسيًا وعسكريًا، وحرصت على تأكيد هذا الدّعم من خلال مواقفها المعلنة في القمّة، حيث كانت من أبرز الدّول الدّاعية إلى الاعتراف بالمنظّمة كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني[1].

---

[1]- شهاب الدّين الورافي، "**قضيّة فلسطين محورها الرّئيسي وقاسمها المشترك في القمم العربية**"، جريدة الشّروق، ع7591، الدّوحة، 2009م، ص27.

في مداولات القمّة، تبنّت الجزائر خطابًا واضحًا يدعو إلى وحدة الصّف العربي خلف منظّمة التّحرير، معتبرة أنّ أيّ تردّد أو تراجع في هذا الشّأن من شأنه أن يُضعف الموقف العربي في مواجهة الاحتلال الصّهيوني. وقد أيّدت الجزائر بشدّة منح المنظّمة كامل الشّرعية والتّمثيل في المحافل الدّولية، بل وشجّعت على تزويدها بالدّعم اللاّزم لمواصلة الكفاح المسلّح، انطلاقًا من رؤيتها الّتي تربط بين المقاومة الفلسطينية وتجربتها التّحرّرية الخاصّة.

كما انعكست مواقف الجزائر في القمّة على مستوى التّنسيق مع الدّول الدّاعمة للمقاومة، حيث نسّقت مع كل من سوريا والعراق وليبيا في الدّفع نحو قرار جماعي يعزّز مكانة منظّمة التّحرير على الصّعيدين العربي والدّولي. وقد ساهم هذا التّنسيق في تقوية الجبهة المؤيّدة للكفاح المسلّح، في مقابل الّتيار الدّاعي إلى تسوية سلمية.

وفي الختام، جسّدت مشاركة الجزائر في قمّة الرّباط استمرّار التزامها المبدئي بقضيّة فلسطين، ومساهمتها الفعّالة في ترسيخ الاعتراف العربي بالقيادة الفلسطينية الموحّدة. وقد كانت هذه المشاركة امتدادًا لدورها الفاعل في دعم حركات التّحرّر، وتأكيدا على ثبات موقفها من الصّراع العربي- الصّهيوني كقضيّة جوهرية تتعلّق بالكرامة والسّيادة الوطنية [1].

ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة

احتضن المغرب أشغال قمّة الرّباط سنة 1974م، وهو ما منح مشاركته بُعدًا سياسيًا خاصًّا، إذ كان على رأس الدّول المنظّمة والدّاعية إلى تقريب وجهات النظر بين الأقطار العربية بشأن عدد من القضايا، وعلى رأسها قضيّة فلسطين. وقد مثّلت هذه القمّة فرصة للملك الحسن الثّاني ليؤكد التزام المغرب بقضيّة فلسطين، ودعمه للوحدة العربية، دون أنْ يغفل توازناته الدّاخلية والإقليمية والدّولية.

لعب المغرب دور الوسيط في النّقاشات بين الدّول الّتي أيدت منح منظّمة التّحرير الفلسطينية تمّثيلاً حصريًا، وتلك الّتي كانت تتحفّظ على ذلك لأسباب سياسية تتعلّق بتحالفاتها أو تقديراتها الخاصّة. وقد سعى الملك الحسن الثّاني إلى خلق توافق عربي حول هذا الملف، إدراكًا منه لحساسية المرحلة وخطورة الانقسام العربي، وهو ما تمّخض عنه قرار القمّة التاريخي بالاعتراف بالمنظّمة كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني[2].

---

[1]- أحمد شنتي، **مرجع سابق**، ص 118.

[2]- **مؤتمّر القمّة العربية العاشر، أفريكا نيوز**، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ 2025/05/15م، على السّاعة 15:00. متوفّر على الرّابط: https://africanews.dz/.

ورغم أنّ المغرب لم يتبنَّ موقفًا متشدّدا كالجزائر في دعم الكفاح المسلّح، إلاّ أنّه أكّد دعمه الكامل للحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني، بما في ذلك حقّه في إقامة دولته المستقلّة. وقد حافظ على خطاب توافقي يُظهر الالتزام العربي بالقضيّة، مع الحرص على تقديم المملكة كقوّة عقلانية تدعم الحلول السّياسية دون التّفريط في الثّوابت الوطنية والقومية.

في المحصّلة، مثّلت مشاركة المغرب في قمّة الرّباط تجسيدًا لسياسة التوازن الّتي دأب على انتهاجها في القضايا العربية الكبرى، وساهمت في إنجاح القمّة والخروج بقرارات مفصلية، أبرزها الاعتراف الرّسمي بمنظّمة التّحرير الفلسطينية، وهو ما أضفى على المغرب مكانة معتبرة في مسار دعم قضيّة فلسطين على الصّعيدين العربي والدّولي [1].

ثالثا: مشاركة تونس في القمّة

جاءت مشاركة تونس في قمّة الرّباط سنة 1974م في إطار التزامها التّقليدي بالعمل العربي المشترك، ودعمها الثّابت لقضيّة فلسطين باعتبارها قضيّة عادلة ومركزية في الضّمير العربي. وقد عبّرت تونس، بقيادة الرّئيس الحبيب بورقيبة، عن موقف متوازن خلال القمّة، يتمّاشى مع رؤيتها السّياسية القائمة على تبنّي الحلول السّلمية والدّبلوماسية لتسوية الصّراع العربي– الصّهيوني، دون المساس بالحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني.

في مداولات القمّة، دعمت تونس فكرة الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني، باعتبار ذلك خطوة ضرورية لترسيخ وحدة الصّف الفلسطيني وتعزيز حضوره على السّاحة الدّولية. ورغم أنّ النّهج التّونسي لم يكن متطابقًا مع الطّروحات الثّورية الّتي تبنّتها بعض الدّول، إلاّ أنّه اتّسم بالبراغماتية، مع التّأكيد على ضرورة تمكين الفلسطينيين من حقوقهم عبر القنوات الدّولية والشّرعية الأممية.

وقد حرصت تونس على دعم موقف توافقي يجنّب العالم العربي الانقسام، ويعزّز من قدرة منظّمة التّحرير على تمثيل شعبها في المنتديات الإقليمية والدّولية. كما شدّدت على أهمّية الحفاظ على التّنسيق العربي في التّعامل مع قضيّة فلسطين، دون الانجرار إلى صراعات هامشية قد تُضعف الموقف العربي الجماعي.

---

[1]– **ادريس الأندلسي، الشّعب المغربي يدعم شعب فلسطين أوّلا وآخرا**، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ 2025/05/15م على السّاعة 17:00. متوفّر على الرّابط: https://nichan.ma/300928/

وبذلك، جاءت مشاركة تونس في قمّة الرّباط لتؤكّد ثبات موقفها المبدئي في نصرة قضيّة فلسطين، مع تمسّكها بالحلول السّياسية والتّفاوضية، وهو التّوجه الّذي سيستمّر لاحقًا ويُترجم من خلال استضافتها لمقرّ منظّمة التّحرير الفلسطينية على أراضيها في الثّمانينيات، بعد الخروج من بيروت[1].

المطلب الثّاني: مشاركة ليبيا وموريتانيا في القمّة

مثّلت قمّة الرّباط سنة 1974م مناسبة جمعت مختلف الدّول العربية، بما فيها ليبيا وموريتانيا، للتّعبير عن مواقفها اتجاه قضيّة فلسطين في ظلّ تحوّلات إقليمية حسّاسة. ورغم أنّ مشاركتهما لم تكن بنفس زخم دول المغرب العربي الثّلاث (الجزائر، المغرب، تونس)، إلاّ أنّها عكست التزامهما بالموقف العربي العام اتجاه دعم الشّعب الفلسطيني وحقّه في تقرير مصيره.

شاركت ليبيا، بقيادة العقيد معمر القذّافي، بفعالية في أشغال القمّة، وكانت من بين الدّول الدّاعمة بقوّة للاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني. وقد اتّسم الخطاب اللّيبي بالحماسة والوضوح، مؤيّدًا للكفاح المسلّح كخيار استراتيجي في مواجهة الاحتلال الصّهيوني. وجاء الموقف اللّيبي منسجمًا مع سياسة القذّافي الخارجية الّتي كانت تقوم على دعم حركات التّحرّر الوطني في العالم العربي وإفريقيا، ما جعله من أشدّ المؤيّدين لتقوية منظّمة التّحرير سياسيًا وعسكريًا.

كما دعت ليبيا خلال القمّة إلى ضرورة اتّخاذ مواقف أكثر جرأة في دعم المقاومة الفلسطينية، بما في ذلك تقديم الدّعم المالي والعسكري، ورفض أي حلول سلمية لا تضمن استرجاع كامل الحقوق الفلسطينية. وبهذا، برزت ليبيا كأحد الأصوات الثّورية الدّاعمة للتّصعيد في مواجهة الاحتلال الصّهيوني[2].

أما موريتانيا، فقد كانت مشاركتها في قمّة الرّباط نابعة من التزامها بمواقف التّضامن العربي، على الرّغم من حداثة عهدها بالاستقلال وتواضع دورها السّياسي آنذاك في القضايا الإقليمية الكبرى. وقد أبدت موريتانيا تأييدها للقرار العربي بالاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية ممثّلا شرعيًا ووحيدًا للشّعب الفلسطيني، انسجامًا مع الموقف الجماعي، دون أنْ تلعب دورًا محوريًا في مداولات القمّة.

---

[1]- عبد اللّطيف الحنّاشي، **مرجع سابق**، ص- ص 12-13.

[2]- **القمم العربية... تاريخ من القرارات والتّحوّلات ....، مصدر سابق.**

ورغم الطّابع الرّمزي لموقفها، فإن مشاركة موريتانيا مثّلت تأكيدًا على وحدة الصّف العربي، وإسهامًا معنويًا في دعم قضيّة فلسطين، في وقت كانت فيه تحاول تعزيز حضورها السّياسي والدّبلوماسي ضمن المحيط العربي[1].

المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الرّباط سنة 1974م

شكّلت قمّة الرّباط سنة 1974م نقطة تحوّل استراتيجية في مسار قضيّة فلسطين، خاصّة بعد صدور القرار العربي الجماعي بالاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني. وقد عكست مواقف دول المغرب العربي الخمس – الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا – تباينًا في الرّؤى السّياسية، ينبع من اختلاف توجهاتها الايديولوجية وسياقاتها الدّاخلية، مع اتفاقها العام على دعم الحق الفلسطيني.

أوّلا: وحدة الهدف واختلاف الوسائل

رغم تباين النّهج بين هذه الدّول، إلاّ أنّ جميعها أجمعت على مركزية قضيّة فلسطين في أوّلويات العمل العربي المشترك. فقد التقت المواقف حول دعم منظّمة التّحرير الفلسطينية، وإن اختلفت من حيث الأسلوب؛ إذْ رأت الجزائر وليبيا أنْ دعم المنظّمة يجب أنْ يُبنى على أساس المقاومة المسلّحة والتّحرّر الكامل من الاحتلال، بينما فضّلت تونس والمغرب نهجًا دبلوماسيًا أكثر اعتدالا، يراعي التّوازنات الإقليمية والدّولية[2] .

ثانيًا: تمايز الأدوار حسب الثقل السّياسي والدّبلوماسي

برزت الجزائر وليبيا كمحورين متشدّدين في دعم النّضال المسلّح والشّرعية الثّورية للمنظّمة، في حين قام المغرب، بصفته الدّولة المضيفة، بدور محوري في صياغة توافق عربي سمح بتمّرير قرار تاريخي من دون صدام داخلي. تونس من جهتها، تبنّت موقفًا وسطًا، مؤيدًا للشّرعية الفلسطينية، مع التمّسك بخيار الحلّ السّلمي. أمّا موريتانيا، فقد كانت مشاركتها ذات طابع رمزي أكثر منها سياسي، إذْ التزمت بالموقف العربي الموحّد دون أنْ يكون لها تأثير كبير على مجريات القمّة.

---

[1] – **القمم العربية... تاريخ من القرارات والتّحوّلات ...، مصدر سابق.**

[2] – **انعقاد القمّة السّابعة في الرّباط**، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/16م على السّاعة 10:00. متوفّر على الرّابط: https://www.al-jazirah.com/2004/20041026/xh8.htm .

ثالثًا: تجلّيات الانقسام العربي في وحدة الموقف المغاربي

على الرّغم من التّباينات، قدّمت دول المغرب العربي نموذجًا على إمكانية توحيد الصّف خلف قضيّة مركزية، رغم اختلاف المرجعيات السّياسية. هذا التّفاهم النّسبي بين الدّول المغاربية مكّن من تحصين الموقف العربي من الانقسامات الّتي كانت تهدّد وحدة الصّف، خاصّة بعد تداعيات ما بعد حرب أكتوبر.

رابعًا: البعد الاستراتيجي لموقف المغرب العربي

اتّضح من خلال مواقف هذه الدّول أن قضيّة فلسطين لم تكن مجرد التزام سياسي، بل ارتبطت أيضا باعتبارات استراتيجية تخصّ كلاً منها، سواء في سعيها لبناء الشّرعية الثّورية (الجزائر)، أو تعزيز الدّور الاقليمي (المغرب)، أو دعم التّوجهات الوحدوية والتّحرّرية (ليبيا)، أو الالتزام بخطاب الاعتدال والانفتاح الدّبلوماسي (تونس)، أو تكريس الانتماء العربي (موريتانيا). وهكذا، تميّز الموقف المغاربي بالتّكامل في الأدوار رغم تباين الرّؤى، ما ساهم في إنجاح القمّة وخروجها بقرار تاريخي[1].

المبحث الثّاني: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة فاس سنة 1982م

تعد قمّة فاس سنة 1982 كسابقتها قمّة مفصلية في مسار التّعاطي العربي مع قضيّة فلسطين، حيث سعت الدّول العربية، وفي مقدّمتها دول المغرب العربي، إلى بلورة تصوّر جماعي لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الصّهيوني. وقد جاء انعقاد هذه القمّة في سياق إقليمي ودولي بالغ التّعقيد، إذ تصاعدت الضّغوط الدّولية والإقليمية للدّفع نحو حلّ سلمي، في ظلّ استمرّار الاحتلال الصّهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية.

لعبت دول المغرب العربي دوراً بارزاً في مداولات القمّة، حيث عكست مشاركتها مواقف سياسية وفكرية متنوعة، عبّرت في مجملها عن دعم ثابت للحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني، مع الانفتاح على المبادرات السّلمية. وقد شكّلت مخرجات قمّة فاس، وعلى رأسها مشروع السّلام العربي، تحوّلاً في الخطاب السّياسي العربي، ومحاولة جادّة لإيجاد مخرج من حالة الجمود في قضيّة فلسطين، مع الحفاظ على الثّوابت القومية.

---

[1] – **الموسوعة الفلسطينية، القمّة العربية (مؤتمرات)**، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/16م على السّاعة 14:00. متوفّر على الرّابط: https://www.palestinapedia.ps/.

المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر، والمغرب وتونس في القمّة

شهدت قمّة فاس لسنة 1982م مشاركة بارزة لدول المغرب العربي، تمثّلت في الجزائر والمغرب وتونس، حيث عبّرت كل دولة عن مقاربتها الخاصّة اتجاه قضيّة فلسطين وسبل تسويتها. وقد بدا واضحاً التّباين في المواقف بين الأطراف المغاربية، إذْ تبنّت الجزائر، بقيادة الشّاذلي بن جديد، موقفاً رافضاً لأيّ تسوية لا تضمن الحقوق الكاملة للشّعب الفلسطيني، في حين سعى المغرب، بقيادة الملك الحسن الثّاني، إلى التّوفيق بين المواقف العربية عبر دعم المبادرة السّلمية المطروحة في القمّة. أما تونس، بقيادة الحبيب بورقيبة، فقد واصلت نهجها الحذر والداعي إلى حلّ سياسي يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الإقليمية والدّولية [1] .

أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة

شاركت الجزائر في قمّة فاس سنة 1982م بتمثيل رفيع المستوى، عكس اهتمامها العميق بمستجدّات قضيّة فلسطين وتطوّرات الصّراع العربي الصّهيوني. وقد جاء حضورها في سياق استمّرارها في تبنّي خطاب قومي متشدّد، يعارض أية تسوية لا تضمن الحقوق الوطنية الكاملة للشّعب الفلسطيني، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس. وكان الرّئيس الشّاذلي بن جديد، الّذي خلف هواري بومدين، حريصاً على الحفاظ على إرث الجزائر الثّوري ومواقفها الثّابتة من القضايا القومية[2].

جاء الموقف الجزائري في القمّة منسجماً مع توجهاتها التّاريخية الدّاعمة لحركات التّحرّر، فقد عبّرت الجزائر عن تحفّظها على بعض بنود مشروع السّلام العربي الّذي طُرح خلال القمّة، وخاصّة تلك المتعلّقة بالاعتراف الضّمني بالكيان الصّهيوني أو التّنازلات المحتمّلة بشأن القدس وحقّ العودة. واعتبرت القيادة الجزائرية أنّ أيّ حل لا ينبع من المقاومة الفلسطينية ولا يحظى بتوافق وطني فلسطيني-عربي سيكون بمثابة انتكاسة لمبادئ النّضال العربي المشترك.

رغم هذا الموقف الصّارم، لم تسع الجزائر إلى عرقلّة أعمال القمّة أو تعطيل مخرجاتها، بل شاركت بفعالية في النّقاشات، مع الحرص على تأكيد مبادئ التّضامن العربي

---

[1]- **مؤتمر القمّة العربية الثّانية عشر: مبادرة فاس**، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/16م على السّاعة 18:00. متوفّر على الرّابط: https://www.palquest.org/ar/historictext/9663 .

[2]- شهاب الدّين الورافي، **مرجع سابق**، ص28.

ودعم وحدة الصّف الفلسطيني. كما شدّدت على أنّ أيّ مبادرة عربية للسّلام يجب أنْ تكون نابعة من قوة وليس من موقع ضعف، وأنْ تُطرح كخيار استراتيجي لا كبديل عن الكفاح المشروع.

وقد انعكست مشاركة الجزائر في قمّة فاس على مواقف عدد من الدّول العربية الأخرى، الّتي تبنّت بدورها مقاربة حذرة اتجاه مشروع السّلام، ما جعل المداولات أكثر توازناً بين تيّار الاعتدال وتيّار التشدّد. وبذلك، أسهم الدّور الجزائري في تعزيز النّقاش العربي حول شروط التّسوية، مع التّأكيد على مركزية قضيّة فلسطين في الوجدان السّياسي العربي [1].

ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة

لعب المغرب دوراً مركزياً في قمّة فاس سنة 1982م، باعتباره الدّولة المضيفة للقمّة وصاحب المبادرة الّتي شكّلت أساساً للنقاش العربي حول إمكانية الوصول إلى تسوية سلمية عادلة لقضيّة فلسطين. وقد أبدى الملك الحسن الثّاني حرصاً شديداً على إنجاح القمّة، وتوفير مناخ من التّفاهم بين الدّول العربية، رغم التّباين الواضح في مواقفها بشأن مشروع السّلام المقترح.

طرح المغرب، بقيادة الحسن الثّاني، مشروعاً متقدّماً آنذاك عُرف بـ"مبادرة فاس"[2]، تضمّن الاعتراف بحقّ الشّعب الفلسطيني في إقامة دولته، مقابل اعتراف عربي بالكيان الصّهيوني ضمن تسوية شاملة تضمن الأمن لجميع الأطراف. وقد كان هذا الطّرح مثيراً للجدل، خاصّة أنّه تضمّن لأوّل مرة في وثيقة عربية رسمية فكرة قبول وجود الكيان الصّهيوني، ولو بشكل غير مباشر، وهو ما شكّل نقطة خلاف مع دول مثل الجزائر وسوريا.

اتّسم الموقف المغربي بالمرونة السّياسية والرّغبة في الخروج من حالة الجمود الّتي عاشها العالم العربي منذ نكسة 1967م، خصوصاً بعد فشل الحلول العسكرية، وتعاظم الضّغوط الدّولية باتجاه التّسوية. وقد سعى المغرب إلى لعب دور الوسيط بين الأطراف العربية، محاولاً التّوفيق بين تيارات الرّفض والموافقة، بما يحافظ على وحدة الموقف العربي دون التّفريط بالحقوق الفلسطينية.

---

[1] – أحمد شنتي، **مرجع سابق**، ص121.

[2] – ينظر الملحق رقم 02.

وقد لقيت المبادرة المغربية دعماً من بعض الدّول العربية، فيما قوبلت بتحفّظ من أخرى. ومع ذلك، استطاع المغرب أنْ يفرض مشروعه كأرضية للنّقاش، ويضع نفسه في موقع مؤثّر على مستوى السّياسة العربية الجماعية. وقد برز هذا الدّور في قدرة الحسن الثّاني على إدارة جلسات القمّة بحنكة سياسية، مكّنت من تمرير المشروع بشكل توافقي، وإنْ بقي محل تحفّظ بعض الدّول [1].

ثالثا: مشاركة تونس في القمّة

جاءت مشاركة تونس في قمّة فاس سنة 1982م ضمن سياق سياسي داخلي وخارجي يتّسم بالحذر والدّبلوماسية المتوازنة، وهو النّهج الّذي ميّز السّياسة الخارجية التّونسية بقيادة الرّئيس الحبيب بورقيبة. وقد اتّسم الموقف التّونسي بالتّروّي والانفتاح على مقترحات الحلّ السّلمي، مع الحفاظ على المبدأ القاضي بضرورة الاعتراف بحقوق الشّعب الفلسطيني المشروعة.

لم تكن تونس غريبة عن الدّعوات إلى الحلول السّلمية، فقد سبق لبورقيبة أن طرح منذ ستّينيات القرن العشرين تصوّراً لحلّ النّزاع العربي الصّهيوني عبر قبول قرارات الشّرعية الدّولية، وهو ما قوبل آنذاك برفض واسع من معظم الدّول العربية. وفي قمّة فاس، سعى الوفد التّونسي إلى إسناد أي مبادرة تضمن حداً أدنى من الاجماع العربي، مع التّأكيد على أنّ الحلّ السّياسي هو الخيار الأنسب في ظلّ اختلال موازين القوى لصالح الاحتلال.

دعّمت تونس بشكل عام مشروع الحسن الثّاني للسّلام، ورأت فيه فرصة لإعادة الزّخم لقضيّة فلسطين على المستوى الدّولي، خاصّة بعد الاجتياح الصّهيوني للبنان سنة 1982م وتراجع الدّعم الدّولي الفعلي للفلسطينيين. ومع ذلك، شدّدت تونس على ضرورة أنْ تكون أيّ مبادرة متوافقة مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، وألاّ تأتي على حساب وحدة القرار العربي أو تحت ضغط خارجي.

وقد مثّلت المشاركة التّونسية في القمّة امتداداً لدورها الدّبلوماسي النّشط في تلك المرحلة، حيث استقبلت لاحقاً مقر منظّمة التّحرير الفلسطينية على أراضيها بعد الخروج من بيروت، ما عزّز من حضورها في ملف قضيّة فلسطين. وعلى الرّغم من تحفّظات بعض

---

[1]- **مشروع السّلام العربي المطروح في مؤتمر القمة العربيّة الثّانية عشر/ مبادرة فاس – 9 أيلول/ سبتمبر 1982م**، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/16م على السّاعة 18:30. متاح على الرّابط:
https://palestine-memory.org/sites/PalestineMemory

الأطراف العربية على المواقف التّونسية، فإنها أسهمت في تقريب وجهات النّظر والمساهمة في بلورة مشروع عربي مشترك [1].

المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة

شاركت ليبيا في قمّة فاس سنة 1982م بموقف واضح يتّسم بالرّفض القاطع لأيّ تسوية سلمية مع الكيان الصّهيوني، وهو امتداد للنّهج الثّوري الّذي تبناه العقيد معمر القذّافي في مقاربة الصّراع العربي الصّهيوني. وقد عبّر الوفد اللّيبي خلال القمّة عن رفضه التّام لمشروع السّلام المقترح، واعتبر أنّ مجرّد مناقشة فكرة الاعتراف بالكيان الصّهيوني يُعدّ خيانة لدماء الشّهداء وتفريطاً في الحقوق التّاريخية للشّعب الفلسطيني.

انسجمت المواقف اللّيبية في القمّة مع خطابها القومي الرّاديكالي، حيث دعت إلى استمّرار الكفاح المسلّح كسبيل وحيد لتحرير فلسطين، ورفضت بشدّة أيّة مبادرة تتضمّن حلولاً تفاوضية. وقد أدّى هذا الموقف المتشدّد إلى توتّر في النّقاشات مع عدد من الوفود العربية، لاسيما الدّول الّتي تبنّت خيار السّلام كاستراتيجية بديلة. بل إنّ ليبيا عبّرت عن رفضها لنتائج القمّة وغادرت جلساتها احتجاجاً على ما اعتبرته انحرافاً عن الثّوابت القومية[2].

أمّا موريتانيا، فقد جاءت مشاركتها في القمّة مختلفة من حيث الحجم والتّأثير، إذْ اتّسمت بالحذر والدّعم العام للقرارات العربية دون أن تلعب دوراً محورياً في صياغة توجهات القمّة. وقد عبّرت نواكشوط عن تأييدها لمشروع السّلام، في إطار الالتزام الجماعي العربي، مع تأكيدها على مركزية قضيّة فلسطين وأهمّية وحدة الصّف العربي في مواجهتها.

رغم محدودية الدّور الموريتاني، فإن مشاركتها مثّلت استمّراراً في انخراطها في المنظومة العربية، ومحاولة لإثبات حضورها السّياسي في القضايا القومية الكبرى. وقد التزمت موريتانيا بموقف التّوافق العربي العام، دون الاصطفاف الصّريح مع تيار الاعتدال أو تيّار التشدّد، وهو ما يعكس خصوصية موقعها الجيوسياسي وطبيعة سياستها الخارجية آنذاك.

---

[1]- عبد الحليم منّاع ، **مرجع سابق**، ص- ص33 – 34.

[2]- **مشروع السّلام العربي المطروح في مؤتمر القمة العربيّة الثانية عشر...، مصدر سابق.**

المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة فاس سنة 1982م.

تُظهر مواقف دول المغرب العربي في قمّة فاس سنة 1982م تبايناً واضحاً في الرّؤى السّياسية اتجاه سبل التّعامل مع قضيّة فلسطين، ما يعكس اختلاف السّياقات الوطنية والتّوجهات الايديولوجية لكل دولة، وإن ظلّ الالتزام المبدئي بقضيّة فلسطين عاملاً مشتركاً يجمع بينها.

فمن جهة، اتّسم الموقف الجزائري بالتشدّد والتمّسك بخيار المقاومة، ورفض أي تسوية سلمية لا تضمن الحقوق التّاريخية والكاملة للشّعب الفلسطيني، وقد ارتكز هذا الموقف على خلفية ثورية نابعة من تجربة التّحرّر الوطني الجزائرية، ما جعل الجزائر تُعارض مشروع السّلام المقترح، باعتباره يمثّل تنازلاً خطيراً عن الثّوابت القومية.

في المقابل، اتّخذ المغرب موقفاً مغايراً، إذ لعب دور الوسيط والمبادر، وسعى إلى التّوفيق بين الأطراف العربية من خلال طرح مشروع سياسي متكامل للتّسوية. وقد عكس هذا الموقف رؤية واقعية للملك الحسن الثّاني، حاول من خلالها استثمار التّحوّلات الإقليمية والدّولية لإعادة الاعتبار للدّور العربي في إدارة الملف الفلسطيني، من دون الاصطدام المباشر بالقوى الكبرى أو تجاهل ميزان القوى القائم.

أمّا تونس، فقد اختارت موقفاً وسطياً، ميّالا للحلول السّياسية والدّبلوماسية، حيث دعّمت المبادرة المغربية من منطلق قناعتها بأهمّية الواقعية السّياسية وضرورة الانخراط في مسار سلمي يضمن الحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطينية، دون القفز على مبادئ الشّرعية الدّولية. وقد ساهم الموقف التّونسي في التّخفيف من حدّة التوتر بين الّتيارين العربيين الرّئيسين داخل القمّة.

من خلال تحليل هذه المواقف، يمكن القول أنّ دول المغرب العربي، رغم اختلاف توجّهاتها، لعبت أدواراً متكاملة في قمّة فاس. فقد مثّلت الجزائر صوت الممانعة، والمغرب صوت المبادرة، وتونس صوت التّوازن[1]. وهذا التّعدد منح القمّة بعداً حيوياً في النّقاش السّياسي، وأسهم في بلورة مشروع عربي أكثر شمولاً، رغم استمّرار الانقسام بشأن آليات تنفيذه. كما يعكس هذا التّنوع مدى قدرة دول المغرب العربي على التّأثير في القرار العربي، كلّ من موقعه ووفق خصوصياته السّياسية[2].

---

[1]- مشروع السّلام العربي المطروح في مؤتمّر القمة العربيّة الثّانية عشر...، مصدر سابق.

[2]- المصدر نفسه.

المبحث الثّالث: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الجزائر سنة 1988م

مثّلت قمّة الجزائر سنة 1988م محطة محورية في تطوّر الموقف العربي اتجاه قضيّة فلسطين، حيث انعقدت في لحظة فارقة تزامنت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإعلان قيام دولة فلسطين من طرف المجلس الوطني الفلسطيني على أرض الجزائر. وقد جاءت هذه القمّة لتؤكّد الدّعم العربي المتجدّد للحقوق الفلسطينية المشروعة، في سياق دولي وإقليمي متغير.

برزت دول المغرب العربي في هذه القمّة بأدوار مؤثّرة، حيث جسّدت مواقفها تنوّعاً في المقاربات السّياسية مع وحدة في الهدف. فقد قادت الجزائر، بصفتها الدّولة المضيفة، توجهاً داعماً بقوة للشّرعية الفلسطينية والمقاومة الوطنية، مؤكّدة على مكانة منظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي وحيد للشّعب الفلسطيني. بينما حافظ المغرب على نهجه المتوازن، داعماً للشّرعية الفلسطينية من جهة، ومنفتحاً على إمكانيات التسوية السّياسية من جهة أخرى. أمّا تونس، فواصلت التزامها بخيار الحلّ السّلمي، مع تأكيد دعمها للمبادرة الفلسطينية المعلنة في القمّة.

المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر والمغرب وتونس في القمّة

جاءت مشاركة دول المغرب العربي في قمّة الجزائر سنة 1988م[1] لتعكس مدى انخراطها الفاعل في دعم قضيّة فلسطين، في مرحلة اتّسمت باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وإعلان قيام دولة فلسطين. وقد جسّدت هذه المشاركة مواقف متكاملة، تعبّر عن خصوصية كل دولة في مقاربتها للقضيّة ضمن الإطار العربي المشترك.[2].

فقد برزت الجزائر، بقيادة الشّاذلي بن جديد، كقوة داعمة بلا تحفظ للشّرعية الفلسطينية والمقاومة الوطنية، حيث استضافت إعلان الاستقلال الفلسطيني على أراضيها، مؤكّدة التزامها التّاريخي بمساندة نضال الشّعب الفلسطيني. في المقابل، حافظ المغرب بقيادة الملك الحسن الثّاني على نهجه المتوازن، مؤيّداً للحقّ الفلسطيني في إقامة الدّولة، مع دعمه لمسار التّسوية السّياسية وفق رؤية شاملة. أمّا تونس، بقيادة الحبيب بورقيبة، فاستمرّت في التمسّك بخيار الحلّ السّلمي، مع دعمها للقيادة الفلسطينية وتأكيدها على ضرورة الحلّ العادل القائم على قرارات الشّرعية الدّولية.

---

[1] – يُنظر الملحق رقم 03.

[2] – أحمد شنتي، **مرجع سابق**، ص121.

أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة

انعقدت القمّة العربية التّاسعة عشرة في الجزائر العاصمة يومي 7 و8 يونيو 1988م، في سياق إقليمي ودولي حافل بالأحداث، خاصّة في ظلّ استمرّار الصّراع العربي الصّهيوني وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م. كما تميّزت هذه المرحلة بتنامي الجهود العربية لإيجاد مخرج سياسي عادل لقضيّة فلسطين، إلى جانب العمل على تعزيز التّضامن العربي الّذي عرف تراجعا منذ مطلع الثّمانينات بسبب الانقسامات بين الدّول العربية.

لعبت الجزائر دورًا محوريًا في التّحضير واستضافة القمّة، حيث سعت إلى جعلها منبرًا لإعادة توحيد الصّف العربي وتقديم دعم فعلي للشّعب الفلسطيني. وأكّد الرّئيس الجزائري الشّاذلي بن جديد في كلمته الافتتاحية على ضرورة تجاوز الخلافات العربية الدّاخلية لمواجهة التحدّيات الخارجية، خاصّة ما يتعلق بقضيّة فلسطين. كما شهدت القمّة دعمًا عربيًا لإعلان الدّولة الفلسطينية الّذي جرى لاحقًا في نوفمبر من السّنة نفسها، وهو ما يعكس تأثير موقف الجزائر في دعم منظّمة التّحرير الفلسطينية.

افضت القمّة إلى إصدار "إعلان الجزائر"، الّذي أكّد على حق الشّعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأدان الممّارسات الصّهيونية في الأراضي المحتلّة، كما شدّد على ضرورة وحدة الصّف العربي. ورغم وجود خلافات بين بعض الدّول، فقد اعتُبرت القمّة ناجحة نسبيًّا في جمع عدد كبير من القادة العرب وبلورة موقف موحّد نسبيًّا اتجاه قضيّة فلسطين. وقد رسّخت هذه القمّة صورة الجزائر كفاعل دبلوماسي نشط في القضايا العربية المصيرية [1].

ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة

جاءت مشاركة المغرب في القمّة العربية لسنة 1988م في الجزائر في ظلّ علاقات عربية متوتّرة نتيجة لانقسامات بينية وتباين المواقف بشأن الحرب العراقية-الايرانية وقضيّة فلسطين. وعلى الرّغم من هذه الظروف، حرص المغرب، بقيادة الملك الحسن الثّاني، على تأكيد التزامه بالعمل العربي المشترك. وقد عبّر المغرب عن دعمه لعقد القمّة، معتبرًا إيّاها فرصة لتقوية التّضامن العربي خاصّة في ظلّ اشتداد الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

شارك المغرب بوفد رفيع المستوى، وترأّس العاهل المغربي الملك الحسن الثّاني وفد بلاده، مؤكّدًا في كلمته على ضرورة تجاوز الخلافات العربية، ودعا إلى دعم قضيّة

[1]- أحمد شنتي، **مرجع سابق**، ص-ص121-122.

فلسطين بشكل فعّال. كما شدّد على أهمّية الاعتدال والحوار في حل النّزاعات العربية، مع التّأكيد على دعم منظّمة التّحرير الفلسطينية باعتبارها الممثّل الشّرعي الوحيد للشّعب الفلسطيني. وقد ساهم المغرب في الدفع نحو التوافق على القرارات المتعلّقة بفلسطين والوحدة العربية.

أظهرت مشاركة المغرب في قمّة الجزائر سنة 1988م التزامه بمبادئ العمل العربي المشترك رغم الخلافات الّتي كانت قائمة مع بعض الدّول. وقد مثّلت القمّة مناسبة لإعادة التّأكيد على ثوابت السّياسة المغربية في دعم قضيّة فلسطين، والدّعوة إلى تنقية الاجواء العربية. كما كرّست مشاركة المغرب مكانته كفاعل معتدل في السّاحة العربية، يسعى إلى التّوازن بين المبادئ القومية والحوار السّياسي الواقع[1].

ثالثا: مشاركة تونس في القمّة

شاركت تونس في القمّة العربية التّاسعة عشرة بالجزائر سنة 1988م، في فترة شهدت فيها السّاحة العربية تحدّيات كبيرة، من أبرزها الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتصاعد التّوتّرات الإقليمية. جاءت المشاركة التّونسية في ظلّ تحسّن نسبي في العلاقات مع بعض الدّول العربية بعد التّوتّر الّذي أعقب استضافة تونس لمقرّ جامعة الدّول العربية عقب الخروج من القاهرة سنة 1979م. وقد اعتبرت تونس أنّ هذه القمّة تمثّل فرصة لتجديد الالتزام العربي المشترك بقضيّة فلسطين وتعزيز التّنسيق بين الدّول[2].

مثّلت تونس بوفد رسمي هام برئاسة الرّئيس زين العابدين بن علي، الّذي كان قد تولّى الحكم مؤخّرًا (نوفمبر 1987م). وقد أكّد في مداخلاته خلال القمّة على دعم تونس الكامل لنضال الشّعب الفلسطيني وعلى ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك بعيدًا عن الصّراعات الهامشية. كما شدّد على أهمّية الحفاظ على وحدة الموقف العربي وتكريس الاعتدال والحوار السّياسي لحلّ الأزمات الإقليمية، في انسجام مع سياسة تونس الخارجية المبنية على التّوازن والوساطة.

عكست مشاركة تونس في قمّة الجزائر سنة 1988م رغبتها في استعادة دورها الفاعل في المحيط العربي، بعد سنوات من الجفاء بين بعض العواصم العربية. وكانت القمّة مناسبة لتأكيد ثوابت الدّبلوماسية التّونسية في دعم قضيّة فلسطين والبحث عن حلول سلمية

---

[1]- **مؤتمر القمّة العربية العاشر...، مصدر سابق.**

[2]- عبد اللطيف الحنّاشي، **مرجع سابق**، ص9.

للنّزاعات. كما ساهمت هذه المشاركة في تعزيز علاقات تونس بالجزائر، وإبراز صورة النّظام الجديد بقيادة بن علي كفاعل ملتزم بالقضايا العربية الكبرى [1].

المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة

شاركت ليبيا في القمّة العربية الّتي انعقدت في الجزائر يومي 7 و8 يونيو 1988م، رغم التّوتّرات الّتي كانت تحيط بعلاقاتها مع بعض الانظّمة العربية آنذاك. وقد مثّلت المشاركة الليبية تحوّلاً نسبياً في موقف النّظام الليبي بقيادة العقيد معمر القذّافي، الّذي كان قد تبنّى مواقف راديكالية اتجاه النّظام الرّسمي العربي، وصلت أحيانًا إلى حدّ مقاطعة القمم السّابقة.

ورغم أن القذّافي لم يحضر شخصيًا، فقد أرسلت ليبيا وفدًا رسميًا عبّر عن مواقفها المعهودة، خاصّة في ما يتعلق بقضيّة فلسطين. أكّدت ليبيا في مداخلاتها ضرورة دعم الكفاح المسلّح الفلسطيني وتحرير كامل التّراب الفلسطيني، وهاجمت مواقف الدّول الغربية، مطالبة بموقف عربي موحّد أكثر صرامة ضدّ الاحتلال الصّهيوني. وقد لقيت هذه المواقف بعض التّأييد من دول ممّانعة، وإنْ لم تلقَ إجماعًا عربيًا كاملاً.

أمّا موريتانيا، فقد كانت مشاركتها في قمّة الجزائر سنة 1988م تأكيدًا على التزامها الدّائم بالقضايا العربية المصيرية، وفي مقدّمتها قضيّة فلسطين. وقد شارك الرّئيس الموريتاني معاوية ولد سيد أحمد الطّايع على رأس وفد رسمي، ما عكس اهتمام موريتانيا بتفعيل دورها ضمن منظومة العمل العربي المشترك.

وقد دعت موريتانيا خلال القمّة إلى ضرورة تعزيز وحدة الصّف العربي، ووقفت إلى جانب الاجماع العربي في دعم الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ومساندة منظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني[2]. كما أكّدت على ضرورة التمسّك بقرارات الشّرعية الدّولية والسّعي إلى حلّ سلمي عادل وشامل للنّزاع العربي الصّهيوني. شكّلت هذه المشاركة دليلاً على رغبة نواكشوط في لعب دور متوازن ضمن السّاحة العربية.

المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الجزائر سنة 1988م

انعقدت القمّة العربية التّاسعة عشرة في الجزائر في يونيو 1988م ، في ظلّ ظروف إقليمية ودولية حسّاسة، أبرزها الانتفاضة الفلسطينية الأولى الّتي اندلعت أواخر 1987م. وقد

---

[1]- عبد اللطيف الحنّاشي، **مرجع سابق**، ص9.

[2]- **القمم العربية... تاريخ من القرارات والتّحولات ...، مصدر سابق.**

شكّلت هذه القمّة محطّة مهمّة لإعادة طرح قضيّة فلسطين بقوّة على السّاحة العربية والدّولية. وفي هذا السّياق، كان لمواقف دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا) دور ملموس، يجمعها دعمها المبدئي لفلسطين، مع تباينات واضحة في الرّؤى والأساليب.

باعتبارها الدّولة المضيفة، لعبت الجزائر دورًا قياديًا في إنجاح القمّة، وسعت إلى توحيد الصّف العربي حول دعم الانتفاضة الفلسطينية. وقد استثمرت الجزائر في علاقتها الوثيقة بمنظّمة التّحرير الفلسطينية لتأمين إجماع عربي حول دعم إعلان قيام الدّولة الفلسطينية، الّذي جرى لاحقًا في السّنة نفسها. كانت مواقف الجزائر واضحة، تميّل إلى دعم الكفاح الفلسطيني، لكنّها عملت في الوقت نفسه على تهدئة الخلافات العربية – العربية.

شارك المغرب بوفد رسمي رفيع، وأظهر دعمًا صريحًا لقضيّة فلسطين والانتفاضة، لكنّه تمسّك بسياسة خارجية متّزنة تميل إلى الاعتدال والحلول السّياسية. دعا الملك الحسن الثّاني خلال القمّة إلى تغليب الحوار والوحدة، مجدّدًا موقف المغرب الدّاعم لمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي، مع التّذكير بأهمّية عدم الانزلاق نحو التّوتّرات البينية. اتّسم الموقف المغربي بالتّوازن، جامعًا بين المبدأ والتّكتيك الدّبلوماسي.

عبّرت تونس عن موقف ثابت في دعم الحقّ الفلسطيني، لكنّها التزمت الخطّ نفسه المعتدل الّذي اتّبعته دائمًا في السّياسة الخارجية. وأكّدت على ضرورة وحدة الصّف العربي وتفادي الاستقطاب. ساهمت تونس في تعزيز الدّعم السّياسي لمنظّمة التّحرير، لا سيما وأنّها كانت تحتضن مقرّها في تلك الفترة، بعد خروجها من بيروت سنة 1982م، ما أضفى رمزية خاصّة على الموقف التّونسي في القمّة[1].

حافظت ليبيا على خطابها الثّوري المعتاد، حيث دعت خلال القمّة إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية بكل الوسائل، بما فيها الكفاح المسلّح، وانتقدت ما وصفته بـــ"التّقاعس العربي" في مواجهة الاحتلال الصّهيوني. ورغم نبرة الخطاب التّصعيدي، فإن مشاركة ليبيا مثّلت عنصرًا إيجابيًا في تحقيق حدّ أدنى من الوحدة داخل القمّة، مقارنةً بقمم سابقة شهدت غيابًا أو انسحابًا ليبيًا.

[1]- **مؤتمر القمّة العربي غير العادي، 1988: بيان ختامي**، ، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/17م على السّاعة 10:00. متوفّر عبر الرّابط: https://www.palquest.org/ar/historictext/23248/

شاركت موريتانيا بشكل فعّال، وأعربت عن دعمها الكامل للانتفاضة الفلسطينية، كما أيّدت بالإجماع كل القرارات الصّادرة عن القمّة. وعبّرت عن التزامها بموقف موحّد اتجاه الكيان الصّهيوني، رغم محدودية تأثيرها في مجريات النّقاشات الكبرى، إلاّ أنّ مشاركتها أضفت بعدًا شموليًا على التّوافق العربي في القمّة.

يمكن القول أنّ دول المغرب العربي قدّمت في قمّة الجزائر سنة 1988م نموذجًا جيّدًا للتّنسيق الإقليمي داخل المنظومة العربية. ورغم تباين اللّهجات السّياسية – من الاعتدال التّونسي والمغربي إلى الرّاديكالية اللّيبية – فقد جمعتها رؤية موحّدة داعمة لقضيّة فلسطين والانتفاضة. كما ساهمت مشاركتها في إنجاح القمّة، الّتي مهّدت لاحقًا لإعلان الدّولة الفلسطينية بالجزائر في نوفمبر من السّنة نفسها، ما يُعتبر تتويجًا دبلوماسيًا بارزًا لدور المغرب العربي في دعم فلسطين[1].

[1]- مؤتمّر القمة العربي غير العادي، 1988 ...، المصدر نفسه.

خلاصة الفصل الثّاني:

مثّلت قمّة الجزائر العربية التّاسعة عشرة، المنعقدة يومي 7و8 يونيو 1988م، محطّة محورية في تاريخ القمم العربية، حيث جاءت في سياق إقليمي معقّد، أبرز ملامحه اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتصاعد التّوتّرات في عدد من الدّول العربية. وقد كانت قضيّة فلسطين العنوان الأبرز لأعمال القمّة، الّتي شهدت إجماعًا عربيًا واضحًا على دعم الانتفاضة ومساندة منظّمة التّحرير الفلسطينية باعتبارها الممثّل الشّرعي والوحيد للشّعب الفلسطيني، في خطوة مهّدت لاحقًا لإعلان قيام دولة فلسطين في نوفمبر من السّنة نفسها.

لعبت الجزائر، باعتبارها الدّولة المضيفة، دورًا محوريًا في تنظيم القمّة وضمان نجاحها، حيث وفّرت منبرًا جامعًا للدّول العربية رغم تباين المواقف، وأكّدت دعمها الكامل لقضيّة فلسطين ونهجها الثّوري التّحرّري. أما المغرب، فقد شارك بموقف متوازن، دعّم فيه الانتفاضة وندّد بالاحتلال الصّهيوني، مع تمسّكه بسياسة الاعتدال والحوار، في انسجام مع توجهاته الدّبلوماسية التّقليدية.

من جهتها، عبّرت تونس عن موقف داعم للمنظّمة الفلسطينية وملتزم بالحلول السّلمية، مؤكّدة على ضرورة وحدة الصّف العربي. وقد عكس هذا الموقف دورها كحاضنة لمقرّ منظّمة التّحرير آنذاك. أما ليبيا، فقد تبنّت خطابًا أكثر تشدّدا، داعية إلى المقاومة المسلّحة ومواجهة الاحتلال، ضمن خطّها الثّوري المعروف، في حين شاركت موريتانيا بموقف متضامن وإنْ كان محدود التّأثير، مؤكّدة التزامها بقضيّة فلسطين والدّعم العربي المشترك.

ورغم اختلاف اللّهجات والمقاربات السّياسية بين دول المغرب العربي، ألاّ أنّ قمّة الجزائر 1988م شهدت تقاربًا مغاربيًا في دعم فلسطين وتكريس الاجماع العربي، ممّا ساهم في إنجاح القمّة وأعاد الزّخم لقضيّة فلسطين في المحافل الإقليمية والدّولية.

أبرزت قمّة الجزائر سنة 1988م أهمّية وحدة الموقف العربي، وبيّنت أنّ دول المغرب العربي، على اختلاف سياساتها، قادرة على التّنسيق والتّكامل دفاعًا عن القضايا المصيرية،

وفي مقدّمتها قضيّة فلسطين. وقد مثّلت هذه القمّة أحد آخر أشكال التّضامن العربي الحقيقي قبل تصاعد الانقسامات في العقود اللاّحقة.

الفصل الثّالث

تطوّر مواقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين والدّعم السياسي والاقتصادي 1979-1988م

شهدت قضيّة فلسطين خلال الفترة الممتدة من سنة 1979م إلى 1988م تطوّرات جوهرية في السّياقين الإقليمي والدّولي، انعكست بشكل واضح على مواقف الدّول العربية، ومنها دول المغرب العربي. فقد تميّز هذا العقد بحدوث تحوّلات حادّة في طبيعة الصّراع العربي الصّهيوني، خاصّة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد[1] بين مصر والكيان الصّهيوني سنة 1978م، وما تبعها من انقسام عربي ألقى بظلاله على آليات دعم قضيّة فلسطين. وفي ظلّ هذه الانقسامات، برزت دول المغرب العربي بمواقف تراوحت بين الحذر السّياسي والدّعم العملي، لتعيد بلورة توجهاتها بما يخدم الثّوابت الفلسطينية دون الإخلال بعلاقاتها الإقليمية.

كما شكّلت قمّتا بغداد سنة 1978م وفاس سنة 1982م منعرجًا حاسمًا في زيادة التزام دول المغرب العربي بقضيّة فلسطين، سواء من خلال الدّعم السّياسي لمنظّمة التّحرير الفلسطينية، أو عبر المساهمة في تقديم الدّعم المالي والاقتصادي للشّعب الفلسطيني، في ظلّ تعنّت الاحتلال وتوسّع الاستيطان. هذا الزّخم العربي المغاربي تواصل بوضوح مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987م، حيث شهدت مواقف المغرب، والجزائر، وتونس، وحتى موريتانيا وليبيا، تفاعلاً متصاعداً مع نضال الشّعب الفلسطيني، في إطار إقليمي اتّسم بمحاولات استعادة المبادرة العربية. وانطلاقًا من هذا السّياق، سيتمّ تحديد انعكاسات اتّفاقية كامب ديفيد 1978م على مواقف دول المغرب العربي (المبحث الأول)، تأثيرات قمّة بغداد 1978م وقمّة فاس 1982م على تزايد دعم دول المغرب العربي لقضيّة فلسطين (المبحث الثاني) تفاعل دول المغرب العربي مع الانتفاضة الفلسطينية 1987م ودعم قضية فلسطين حتّى سنة 1988م (المبحث الثالث)

[1] – يُنظر الملحق رقم 01.

المبحث الأول: انعكاسات اتّفاقية كامب ديفيد 1978 على مواقف دول المغرب العربي

شكّلت اتفاقية كامب ديفيد لسنة 1978[1] نقطة تحوّل في مسار الصّراع العربي الصّهيوني، حيث أدّت إلى أوّل تسوية منفردة بين دولة عربية، هي مصر، والكيان الصّهيوني، بعيدًا عن الإجماع العربي الّذي كان يربط أيّ تسوية شاملة بانسحاب الكيان الصّهيوني من جميع الأراضي المحتلّة والاعتراف بحقوق الشّعب الفلسطيني. وقد أثارت هذه الاتّفاقية ردود فعل متباينة في العالم العربي، وكان لدول المغرب العربي مواقف متمايزة تعكس توازنات داخلية واعتبارات إقليمية ودولية. فقد تراوحت تلك المواقف بين الرّفض القاطع والمقاطعة السّياسية كما في الجزائر وليبيا، والتّحفّظ والحذر كما في المغرب وتونس، في حين عبّرت موريتانيا عن موقف أقرب إلى التزام التّضامن العربي العام. ويستعرض هذا المبحث مظاهر التفاعل المغاربي مع الاتّفاقية من خلال تحليل مواقف هذه الدول وسياقاتها السّياسية والدّبلوماسية.

المطلب الأول: موقف الجزائر والمغرب الأقصى وتونس من اتّفاقية كامب ديفيد

شكّلت اتّفاقية كامب ديفيد الموقّعة سنة 1978 بين مصر والكيان الصّهيوني تحوّلاً كبيرًا في مسار الصّراع العربي–الصّهيوني، حيث اُعتُبرت أوّل اعتراف عربي رسمي بالكيان الصّهيوني كدولة، ما أحدث انقسامًا حادًّا داخل الصّف العربي. وقد تباينت ردود أفعال دول المغرب العربي اتجاه هذه الاتّفاقية، متأثّرة بمواقفها السّياسية، وتحالفاتها الإقليمية، ورؤاها الخاصّة لحلّ قضيّة فلسطين.

أوّلا: موقف الجزائر

عبّرت الجزائر عن رفضها التّام لاتفاقيّة كامب ديفيد، معتبرةً إياها خطوة منفردة من قبل مصر تُضعف الموقف العربي المشترك اتجاه قضيّة فلسطين[2]. وقد أعلن الرّئيس

---

[1]– يُنظر الملحق رقم 05

[2]– أحمد طالب الابراهيمي، **مذكّرات جزائري**، ج3، دار القضية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2014م، ص267.

الجزائري آنذاك، الشّاذلي بن جديد، عن هذا الرّفض بشكل صريح[1]، مؤكّدًا أنّ الاتّفاقية لا تخدم مصالح الأمّة العربية. كما استضافت الجزائر في فبراير 1978 قمّة عربية استثنائية أكّدت على رفض الاتّفاقية ودعت إلى تعزيز التّضامن العربي في مواجهة التّحديات المشتركة.

أدّت اتفاقيّة كامب ديفيد إلى توتّر العلاقات بين الجزائر ومصر، حيث اعتبرت الجزائر أنّ الاتّفاقيّة تمثّل خروجًا عن الصّف العربي وتفريطًا في الحقوق الفلسطينية. وقد تجلّى هذا التّوتر في المواقف الرّسمية والتّصريحات الإعلامية الّتي صدرت عن الجانبين خلال تلك الفترة .

في ظلّ رفضها لاتّفاقيّة كامب ديفيد، عزّزت الجزائر دعمها لمنظّمة التّحرير الفلسطينية، معتبرةً إياها الممثّل الشّرعي والوحيد للشّعب الفلسطيني. وقد تجلّى هذا الدّعم في المساعدات المالية والسّياسية الّتي قدّمتها الجزائر للمنظّمة، بالإضافة إلى استضافتها للعديد من الفعاليات والمؤتمرات الدّاعمة لقضيّة فلسطين، وقد أصبحت الجزائر منبرًا للمعارضة العربية لاتّفاقيّة كامب ديفيد، حيث استضافت العديد من الشّخصيات والوفود العربية الرّافضة للاتّفاقيّة. وقد نظّمت الجزائر مؤتمرات وندوات تهدف إلى توحيد الصّف العربي وتعزيز الدّعم لقضيّة فلسطين، مما ساهم في تعزيز مكانتها كداعم رئيسي للمقاومة الفلسطينية.

رغم التّحديات والضّغوط الدّولية، استمرت الجزائر في دعمها لقضيّة فلسطين، معتبرةً أنّ اتّفاقيّة كامب ديفيد لا تمثّل نهاية للصّراع العربي–الصّهيوني. وقد واصلت الجزائر تقديم الدّعم السّياسي والاقتصادي للشّعب الفلسطيني، مؤمنةً بأنّ الحلّ العادل والشّامل لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال احترام حقوق الشّعب الفلسطيني وتطلّعاته الوطنية .[2]

[1]– أحمد طالب الابراهيمي، **مصدر سابق**، ص267.

[2]– عبد السّلام كمّون، **اتّفاقيّة كامب ديفيد 1978م وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المصرية**، مجلّة رفوف، ع 11، جامعة أدرار، 2017م، ص248.

ثانيا: موقف المغرب الأقصى

اتّسم موقف المغرب من اتّفاقيّة كامب ديفيد بنوع من الحذر والاتّزان، إذ لم يذهب في معارضته إلى حدّ القطيعة مع مصر كما فعلت دول عربية أخرى، بل حاول التّوفيق بين دعمه التّقليدي لقضيّة فلسطين من جهة، ورغبته في الحفاظ على علاقاته مع القاهرة والولايات المتّحدة من جهة أخرى. فقد عبّر الملك الحسن الثاني عن تحفّظه إزاء الاتّفاقيّة، خصوصًا لكونها لم تنصّ صراحة على انسحاب الكيان الصّهيوني من كافّة الأراضي المحتّلة، ولم تمنح الفلسطينيين حقوقًا سياسية واضحة. ومع ذلك، دعا المغرب إلى دراسة نتائج الاتّفاقيّة بشكل عقلاني، معتبرًا أنّ أيّ خطوة نحو السّلام يجب أنْ تُبنى على أساس احترام الحقوق الفلسطينية.

اتّخذ المغرب موقفًا متوازنًا تجاه اتّفاقيّة كامب ديفيد الموقّعة سنة 1978م بين مصر والكيان الصّهيوني، حيث سعى الملك الحسن الثّاني إلى لعب دور الوسيط بين الأطراف المعنية، مع الحفاظ على التزامه بقضيّة فلسطين. فيما يلي تحليل لموقف المغرب من الاتّفاقيّة[1]:

لعب الملك الحسن الثّاني دورًا مهمًا في تسهيل الاتّصالات بين مصر والكيان الصّهيوني قبل توقيع اتّفاقية كامب ديفيد. فقد استضاف المغرب لقاءات سرّية بين مسؤولين مصريين وصهيونيين، من بينها لقاء جمع وزير الخارجية الصّهيوني موشي ديان ونائب رئيس الوزراء المصري حسن التّهامي. كما قام الجنرال المغربي أحمد الدّليمي بتسليم رسالة من رئيس الوزراء الصهّيوني إسحاق رابين إلى الرّئيس المصري أنور السّادات، مما ساهم في تمهيد الطّريق للمفاوضات .

رغم دور الوساطة، لم يعلن المغرب تأييده الصّريح لاتّفاقيّة كامب ديفيد. فقد تبنّى الملك الحسن الثّاني موقفًا حذرًا، حيث صرح بأن نجاح مبادرة السّادات سيكون مفيدًا للعرب، أما فشلها فسيكون مسؤولية مصر وحدها. هذا الموقف يعكس توازن المغرب بين دعم جهود السّلام والحفاظ على التّضامن العربي .

[1]- منصور كميل ، **مرجع سابق**، ص102.

واجهت اتّفاقيّة كامب ديفيد رفضًا واسعًا من الدّول العربية، ممّا أدّى إلى تعليق عضوية مصر في جامعة الدّول العربية ونقل مقرّ الجامعة من القاهرة إلى تونس. ورغم مشاركة المغرب في هذه الإجراءات، إلاّ أنّه حافظ على قنوات الاتّصال مع مصر، ممّا يعكس حرصه على عدم القطيعة التّامة.

على الرّغم من دوره في الوساطة، استمرّ المغرب في دعم قضيّة فلسطين، حيث ترأّس الملك الحسن الثّاني لجنة القدس منذ سنة 1975. وقد وصف الملك هذا المنصب بأنه "هديّة مسمومة"، في إشارة إلى التّحدّيات المرتبطة به، ممّا يدلّ على التزامه بالقضيّة رغم الضّغوط.

سعى المغرب إلى تحقيق توازن بين تعزيز علاقاته الدّولية، خاصة مع الولايات المتّحدة، والحفاظ على التزامه بالقضايا العربية. فقد استمرّ في لعب دور الوسيط في النّزاعات الإقليمية، مع التّأكيد على دعمه للحقوق الفلسطينية ، وبالتالي يُظهر موقف المغرب من اتّفاقيّة كامب ديفيد حرصه على لعب دور بناء في تحقيق السّلام، دون التّفريط في التزاماته تجاه القضايا العربية، وعلى رأسها قضيّة فلسطين.

ثالثا: موقف تونس

أمّا تونس، فقد كانت أكثر حذرًا في انتقاد الاتّفاقيّة، حيث سعت إلى لعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة. وعلى الرّغم من أنّ القيادة التّونسية، بزعامة الرّئيس الحبيب بورقيبة، لم تُخفِ خيبة أملها من الطّابع الثّنائي للاتّفاق، إلاّ أنّها لم تشارك في فرض العزلة على مصر. بل على العكس، احتفظت تونس بعلاقاتها الدّبلوماسية مع القاهرة، وأكّدت على ضرورة دعم مسار السّلام ضمن رؤية أشمل تشمل الفلسطينيين. هذا الموقف نابع من توجّه تونسي تقليدي يقوم على تغليب الحوار والدّبلوماسية على المواجهة المباشرة [1] .

وقد استفادت من موقفها الوسيط لتحتضن لاحقًا مقر منظّمة التّحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت سنة 1982م، وهو ما عزّز موقعها كطرف محايد داعم للحوار

[1]- منصور كميل ، **مرجع سابق**، ص101.

السّياسي. كما أن هذا الدّور الدّبلوماسي لتونس كان مقدّمة لمواقفها اللاّحقة الدّاعية إلى حلّ سلمي شامل وعادل للنّزاع العربي الصّهيوني، حيث بقيت على موقفها الثّابت في دعم حقوق الشّعب الفلسطيني، دون أن تقطع علاقاتها مع مصر.

المطلب الثاني: موقف ليبيا وموريتانيا من الاتّفاقيّة وردود الفعل السّياسية والدّبلوماسية

أما ليبيا، بقيادة العقيد معمر القذّافي، فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك في رفضها لاتّفاقيّة كامب ديفيد، حيث وصفتها بالخيانة التّاريخية، وقامت بتجميد علاقاتها الدّبلوماسية مع مصر. ورأت ليبيا أنّ الاتّفاقيّة تشكّل تقويضًا تامًّا لمشروع الوحدة العربية، بل وسعت إلى تعبئة الرّأي العام العربي والدّولي ضدّها، من خلال خطاب تصعيدي يهاجم القيادة المصرية والولايات المتّحدة الأمريكية. كما دعمت ليبيا جهود الدّول المعارضة للاتّفاقيّة، خاصّة الجزائر وسوريا، في سبيل تشكيل جبهة عربية رافضة لما اعتبرته "استسلامًا" للعدو الصّهيوني [1].

من جانبها، اتّسم الموقف الموريتاني بالحذر النّسبي والتّحفظ، إلاّ أنّه اتّجه بشكل واضح نحو دعم التّوجه العربي الجماعي الرّافض للاتّفاقيّة. فرغم أنّ موريتانيا لم تكن ذات تأثير كبير في القرار العربي، فإنّها عبّرت من خلال بيانات رسمية وتصريحات دبلوماسية عن رفضها لأيّ تسوية فردية مع الكيان الصّهيوني، معتبرة أنّ ذلك يقوّض المساعي الجماعية لتحقيق سلام عادل وشامل. كما شاركت موريتانيا في الاجتماعات العربية الطّارئة الّتي نُظمت آنذاك لإدانة الاتّفاقيّة واتّخاذ إجراءات جماعية ضدّ مصر. [2]

وعلى المستوى الدّبلوماسي، لعبت هذه المواقف دورًا في تعزيز التّكتّل المغاربي المعارض لاتّفاقيّة كامب ديفيد، مما ساهم في تأزيم العلاقات بين دول المغرب العربي ومصر خلال تلك الفترة. وقد ساهمت هذه الأزمة في بلورة موقف مغاربي مشترك نسبيًا، يطالب بضرورة التّوصل إلى سلام شامل لا يستثني أيّ طرف عربي، ويعيد الحقوق الكاملة

[1]- محمد كامل ابراهيم، **السّلام الضائع في كامب ديفيد**، مطابع جريدة الأهالي، ط5، مصر، 1986، ص62.

[2]- منصور كميل ، **مرجع سابق**، ص102.

للشّعب الفلسطيني، على أنْ يتمّ ذلك من خلال مظلّة عربية موحّدة وليس عبر مفاوضات ثنائية تنفرد بها دولة واحدة.

المبحث الثّاني: تأثيرات قمّة بغداد 1978 وقمّة فاس 1982 على تزايد دعم دول المغرب العربي لقضيّة فلسطين

شكّلت قمّتا بغداد سنة 1978م وفاس سنة 1982م محطّتين حاسمتين في مسار الموقف العربي من قضيّة فلسطين، وكان لدول المغرب العربي حضور فاعل فيهما، سواء من حيث المشاركة أو من حيث التّأثير السّياسي. فقد جاءت قمّة بغداد في سياق الرّد العربي الجماعي على اتّفاقية كامب ديفيد، ممّا أتاح لدول المغرب العربي فرصة للتّعبير عن رفضها للعزلة المصرية، وتأكيد التزامها بدعم قضيّة فلسطين سياسيًا وماليًا. أمّا قمّة فاس، فقد مثّلت تحوّلاً نوعيًا في الطّرح العربي، حيث جرى تقديم أوّل مبادرة سلام عربية متكاملة، بدعم لافت من المغرب وتونس تحديدًا. وقد ساهمت هاتان القمّتان في بلورة موقف مغاربي أكثر انسجامًا حول مركزية قضيّة فلسطين، بما يعكس تحوّلاً في المقاربة من مجرّد الدّعم العاطفي إلى تبنٍّ فعلي للمبادرات الدبلوماسية العربية الهادفة إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق الشّعب الفلسطيني.

المطلب الأول: دور قمّة بغداد في توحيد موقف دول المغرب العربي تجاه العزلة المصرية وتعزيز الدّعم المالي والسّياسي لفلسطين

مثّلت قمّة بغداد لسنة 1978م محطّة مفصلية في التّنسيق العربي إزاء تداعيات اتّفاقيّة كامب ديفيد، حيث شكّلت مناسبة لتوحيد الموقف العربي ضد النّهج الانفرادي الّذي سلكته مصر في التفّاوض مع الكيان الصّهيوني. وقد ساهمت دول المغرب العربي، وعلى رأسها الجزائر وليبيا، في الدّفع نحو اتخاذ قرارات حاسمة خلال القمّة، من أبرزها تعليق عضوية مصر في جامعة الدّول العربية، ونقل مقرّ الجامعة إلى تونس[1]. وقد برز موقف موحّد بين الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس، وموريتانيا في دعم الإجراءات السّياسية ضدّ مصر،

[1]- عبد القادر محمودي، **النّزاعات العربية وتطوّر النّظام الاقليمي العربي**، منشورات المؤسّسة الوطنية للاتّصال والنّشر، الجزائر، 2002م، ص531.

باعتبارها خرقًا للإجماع العربي، مما شكّل لحظة نادرة من التّوافق المغاربي حول قضيّة جوهرية.

أولا: توحيد موقف دول المغرب العربي إزاء العزلة المصرية بعد كامب ديفيد

شكّلت قمّة بغداد سنة 1978م ردًا عربيًا رسميًا على اتفاقيّات كامب ديفيد، الّتي وُصفت بالخروج عن الإجماع العربي، وقد لعبت دول المغرب العربي دورًا بارزًا في الدّفع نحو موقف موحّد ضدّ هذه الاتّفاقيّات، حيث برز التّكتّل المغاربي، لا سيما الجزائر وليبيا، كقوّة دبلوماسية مؤثّرة داخل القمّة، من خلال الضّغط لفرض عقوبات سياسية على مصر بسبب انفرادها في مسار التّسوية مع الكيان الصّهيوني.

أدّى هذا التّكتّل إلى اتّخاذ قرارات غير مسبوقة في تاريخ الجامعة العربية، من أبرزها تعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة إلى تونس، وهو ما عُدّ خطوة رمزية وجوهرية في آنٍ واحد. وحّدت هذه الإجراءات مواقف المغرب العربي بشكل استثنائي، إذ أجمعت دوله على ضرورة الحفاظ على وحدة الصّف العربي والتّصدي لأي مبادرة منفردة تمس بقضيّة فلسطين.

أظهرت الجزائر، من خلال مداخلات وفدها، موقفًا مبدئيًا رافضًا لاتفاقيّات كامب ديفيد، معتبرة أنّ الانخراط المصري فيها يُعد خيانة للتّوافق العربي ودعمًا ضمنيًا للاحتلال الصّهيوني، من جهتها، دعّمت ليبيا بقوة المقترحات الرّامية إلى عزل مصر سياسيًا، وهو ما يؤكّد التّوجه الثّوري الّذي تبنّاه نظام القذّافي في تلك المرحلة، في تعارض حادّ مع الواقعية السّياسية الّتي انتهجتها مصر.[1]

رغم بعض التّحفظات المغربية على أسلوب المواجهة، إلاّ أنّ الرّباط شاركت في التّصويت لصالح القرارات، ما أظهر وحدة صفّ مغاربية نادرة حول قضيّة عربية مركزية، أما تونس، فكانت في موقع خاص، إذ أصبحت مقرًّا جديدًا للجامعة العربية، وهو ما يعكس الثّقة في التزامها بقضيّة فلسطين ورفضها للانفراد المصري بالمفاوضات. موريتانيا، رغم

[1]- عبد القادر محمودي، **مرجع سابق**، ص531.

بعدها الجغرافي، انضمّت إلى هذا التّكتّل السّياسي المغاربي، مكرّسة بذلك مبدأ التّضامن العربي في وجه ما اعتُبر اختراقًا للوحدة السّياسية اتجاه الكيان الصّهيوني [1].

وعليه، فإن قمّة بغداد مثّلت لحظة توافق مغاربي قلّ نظيرها، حيث اجتمعت دول المغرب العربي خلف موقف عربي مشترك اعتبر اتّفاقيّات كامب ديفيد خطرًا على مستقبل قضيّة فلسطين والعمل العربي المشترك.

ثانيا: تعزيز الدعم المالي والسياسي الفلسطيني من طرف دول المغرب العربي

لم تقتصر قرارات قمّة بغداد على العزلة المصرية، بل شملت كذلك تفعيل الدّعم لقضيّة فلسطين، وهو ما مثّل ركيزة ثانية في الموقف المغاربي داخل القمّة، حيث التزمت الجزائر بتعزيز دعمها المالي والسّياسي لمنظّمة التحرير الفلسطينية، معتبرة أنّ تعزيز مكانة المنظّمة هو الرّد الأمثل على محاولات التّهميش النّاجمة عن التّسوية المنفردة.

ليبيا، الّتي رأت في الكفاح الفلسطيني امتدادًا لحركات التّحرر العالمية، بادرت بتخصيص موارد مالية معتبرة لدعم صمود الفلسطينيين، خاصّة داخل الأراضي المحتلّة، وعبّر المغرب، رغم توتّر علاقاته أحيانًا مع منظّمة التّحرير، عن التزامه بالموقف العربي الموحّد، وساهم بزيادة الدّعم المالي وفقًا لقرارات القمّة، ما يعكس مرونة في تعاطيه مع الظّرف العربي العام.

ساهمت تونس كذلك في الجهود السّياسية لدعم المنظّمة، وقد توّج هذا الدّعم باستضافة مقرّ منظّمة التّحرير لاحقًا، ما يؤكّد انخراطها العملي في دعم القضيّة، وقد شكّلت قمّة بغداد منصّة لتأكيد أنّ منظّمة التّحرير الفلسطينية هي الممثّل الشّرعي الوحيد للشّعب الفلسطيني، وهو اعتراف عزّز من شرعيتها السّياسية والدّبلوماسية [2].

---

[1]- **مؤتمر القمة العربية التّاسع (قمّة بغداد)**، موقع الدّرر السّنية، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/18، على السّاعة 11:00. متوفّر عبر الرّابط: https://dorar.net/history/event/

[2]- "**تاريخ القمم العربية**"، صحيفة الشّرق الأوسط، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/18 على السّاعة 13:00، متوفّر عبر الرّابط: https://aawsat.com/

رُصدت خلال القمّة اعتمادات مالية كبيرة لدعم الشّعب الفلسطيني، خاصّة في مجالات التّعليم والإغاثة والبنية التّحتية داخل المخيمات، وقد ساهمت الدّول المغاربية بقدر معتبر منها، كما تمّ الاتّفاق في القمّة على تشكيل لجنة متابعة لضمان تنفيذ الالتزامات المالية، وشاركت فيها دول مغاربية بشكل نشط، ما يدل على جدّية التزاماتها، وبالتّالي شكّل هذا الدّعم المغاربي تحوّلاً مهمًّا في مواقف بعض الدّول، الّتي انتقلت من الحياد النّسبي إلى الانخراط الفعلي في جهود الكفاح الفلسطيني.[1]

يمكن اعتبار نتائج قمّة بغداد فيما يخصّ فلسطين علامة فارقة في تاريخ العمل العربي المشترك، حيث عبّرت دول المغرب العربي عن استعداد ملموس لتجاوز الخلافات البينية في سبيل دعم القضيّة المركزية للأمة.

المطلب الثّاني: مساهمة قمّة فاس في بلورة مبادرات سلمية بدعم مغاربي

جاءت قمّة فاس الأولى سنة 1982م كمحاولة لإعادة صياغة الموقف العربي اتجاه الصراع الفلسطيني–الصّهيوني في ظلّ تعقيدات الواقع الإقليمي والدولي، وقد لعبت دول المغرب العربي دورًا فاعلاً في هذا المسار. احتضنت المغرب القمّة، ما منحها بعدًا مغاربيًا خاصًّا، وأسهم في بلورة ما عُرف بـــ"مبادرة فاس" للسّلام، الّتي دعت إلى انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلّة سنة 1967م، وضمان الحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة دولته المستقلّة. وقد دعّمت الدّول المغاربية هذه المبادرة بصفتها تعبيرًا عن التزام سياسي بديل عن المواجهة العسكرية المباشرة، مع الحفاظ على الثّوابت الفلسطينية.

أولا: خلفية قمّة فاس ودور دول المغرب العربي في بلورة مبادرة السّلام

انعقدت قمّة فاس الأولى سنة 1981م في ظلّ سياق إقليمي ودولي متأزّم، أبرز ملامحه تداعيات الغزو الصّهيوني للبنان وتنامي الانقسامات العربية بعد كامب ديفيد، وقد

[1]– مؤتمر القمّة العربية التّاسع (قمّة بغداد)، مصدر سابق.

جاء اختيار المغرب لاحتضان القمّة نتيجة لدوره التّاريخي في تقريب وجهات النّظر العربية، إضافة إلى حرصه على تقديم بدائل سلمية للصراع العربي-الصّهيوني.

قدّم ولي العهد المغربي آنذاك، الأمير الحسن الثّاني، مبادرة فاس الأولى كمقترح متكامل يتضمّن انسحاب الكيان الصّهيوني من الأراضي المحتلّة سنة 1967م مقابل تطبيع شامل مع الدّول العربية، مثّل هذا الاقتراح نقطة تحول استراتيجية في الخطاب العربي، إذ دعا لأول مرة إلى اعتراف عربي مشروط بدولة الكيان الصّهيوني مقابل دولة فلسطينية مستقلّة، ضمن مقاربة سلمية شاملة[1].

دعّمت تونس بقوّة هذا التّوجه، ورأت فيه فرصة لإعادة ترتيب أولويات النّضال الفلسطيني ضمن أطر دبلوماسية، خاصّة بعد استضافة منظّمة التّحرير الفلسطينية على أراضيها، كما ساندت موريتانيا ومصر المقاربة المغربية رغم اختلافهما في بعض التّفاصيل، ممّا أبرز مرونة الموقف العربي في سبيل الوصول إلى تسوية مقبولة.

الجزائر، رغم تشدّدها المبدئي وميولها الثّورية، لم تعرقل المسار، بل عبّرت عن موقف متوازن، يرفض التّطبيع المجّاني لكنّه لا يستبعد الحلّ السّياسي في إطار دعم المنظّمة، تمثّل موقف ليبيا آنذاك بمقاطعة القمّة، غير أنّ تأثيرها كان محدودًا مقارنة بالإجماع النّسبي الذّي تحقّق داخل المغرب العربي بخصوص دعم الطّرح السّلمي، وأكّدت القمّة على أنّ المبادرة المغربية تعبّر عن رؤية مغاربية مسؤولة تسعى إلى تقديم بديل عقلاني للصّراع المسلّح، مع الالتزام بعدم التّنازل عن الثّوابت الوطنية الفلسطينية[2].

بهذه المعطيات، ساهمت دول المغرب العربي في بلورة مسار تفاوضي جديد لقضيّة فلسطين، انطلاقًا من قناعتها بضرورة تجاوز الجمود وتفعيل آليات العمل السّياسي العربي المشترك.

---

[1]- مؤتمر القمّة الثّاني عشر (مبادرة فاس)، مصدر سابق.

[2]- "تاريخ القمم العربية"، مصدر سابق.

ثانيا: أثر الموقف المغاربي في دعم مبادرة فاس وتثبيت الخيار السّلمي عربياً

بعد فشل قمّة فاس الأولى في تحقيق توافق شامل، جاء عقد القمّة الثانية سنة 1982م ليؤكّد جدية المبادرة المغربية، ويمنحها غطاءً عربياً أوسع بدعم مغاربي واضح، وقد تميّزت القمّة الثّانية بموافقة الأغلبية السّاحقة من الدّول العربية على المبادرة، ما كان ليحدث دون الموقف المتّزن الّذي قادته المغرب وساندته تونس والجزائر.

عملت تونس، الّتي كانت حينها في علاقة قوية مع منظّمة التّحرير الفلسطينية، على تقريب وجهات النّظر بين المعسكرين المعتدل والرّاديكالي في العالم العربي، أمّا الجزائر، رغم استمرارها في الحذر من أي مبادرة قد تعترف بالوجود الصّهيوني، اكتفت بالتّحفظ دون العرقلة، وهو ما اعتُبر موقفًا براغماتيًا يصبّ في صالح التّوافق العربي، وقد أسهم الدّعم المغاربي في منح المبادرة مصداقية، خاصّة أنّها صدرت عن دول لم تكن متورّطة في اتفّاقيّات سابقة مع الكيان الصّهيوني، ما أكسبها نوعًا من الحياد الإيجابي.

عزّزت دول المغرب العربي من جهودها الدّبلوماسية في المحافل الدّولية لشرح المبادرة، ما ساعد في تسويقها كخطّة سلام متوازنة، رغم تجاهل الكيان الصّهيوني لها مثّلت المبادرة قاعدة لاحقة لعدد من المبادرات العربية، ما يعكس تأثير "مبادرة فاس" في تثبيت نهج التّسوية السّياسية.

على المستوى الدّاخلي، ساهم هذا التّوجه في تعزيز صورة الأنظمة المغاربية كقوى فاعلة عقلانية، قادرة على لعب دور الوساطة بين التّشدد العربي والمجتمع الدّولي، ورغم الرّفض الصّهيوني للمبادرة، فإن موقف المغرب العربي ساعد في الحفاظ على التّوازن داخل جامعة الدّول العربية، ومنع الانقسام الحاد حول آليات التّعاطي مع قضيّة فلسطين. [1]

في المجمل، فإنّ دعم دول المغرب العربي لمبادرة فاس شكّل علامة فارقة في مسار السّلام العربي–الصّهيوني، حيث أكّد على خيار الحل السّياسي دون المساس بجوهر المطالب الفلسطينية.

[1]- منصور كميل، **مرجع سابق**، ص –ص103-104..

المبحث الثّالث: تفاعل دول المغرب العربي مع الانتفاضة الفلسطينية 1987 ودعم قضيّة فلسطين حتى سنة 1988م

شكّلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى الّتي اندلعت في ديسمبر 1987 لحظة مفصلية في مسار النّضال الفلسطيني، إذ أعادت الزّخم لقضيّة فلسطين على المستويين الشّعبي والدّولي. وقد كان لتلك الانتفاضة أصداء قوية في دول المغرب العربي، الّتي رأت فيها تعبيرًا حيًّا عن رفض الاحتلال ومطالبةً بحقوق مشروعة طال انتظارها. وعبّرت هذه الدّول، كل حسب إمكاناتها وظروفها السّياسية، عن دعمها للانتفاضة سواء عبر مواقف رسمية أو تحركات دبلوماسية أو مبادرات تضامنية. وتوّج هذا التّفاعل بالمشاركة البارزة في قمّة الجزائر سنة 1988م، الّتي شهدت إعلان قيام الدّولة الفلسطينية، وتكريس الاعتراف العربي والدّولي بمنظّمة التّحرير كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني، وهو ما مثّل تحولاً نوعيًّا في تعاطي دول المغرب العربي مع قضيّة فلسطين في سياقها الجديد.

المطلب الأول: مواقف دول المغرب العربي من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية 1987م

مثّل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر 1987م منعطفًا مهمًّا في مسار قضيّة فلسطين، وقد لاقت هذه الانتفاضة دعمًا واسعًا من دول المغرب العربي، التي رأت فيها تجسيدًا لصمود الشّعب الفلسطيني وتمسّكه بحقوقه الوطنية. الجزائر كانت من أوائل الدّول الّتي عبّرت عن تضامنها العلني مع الانتفاضة، واعتبرت أنّ هذه الهبّة الشّعبية تمثّل مرحلة جديدة في النّضال التّحرري الفلسطيني. كما كثّفت الجزائر من نشاطها السّياسي والدّبلوماسي لتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، ودعت إلى دعم الانتفاضة ماديًا وسياسيًا في المحافل الإقليمية والدّولية.[1]

أمّا المغرب، فقد عبّر بدوره عن تأييده للانتفاضة، مع التّركيز على أهمّية تفعيل الجهود السّلمية والدّبلوماسية لدعم نضال الفلسطينيين. وعلى الرّغم من علاقاته المتوازنة مع الغرب، لم يتوانَ المغرب في تأكيد دعمه الكامل لحقوق الفلسطينيين، وحرص على حشد

[1]- محسن محمد صالح، **فلسطين دراسات منهجية في القضيّة الفلسطينية**، ط1، مركز الإعلام العربي، بيروت، 2003م، ص322.

الدّعم العربي والدّولي لإدانة الممارسات الصّهيونية. تونس كذلك دعمت الانتفاضة معنويًا وسياسيًا، خصوصًا وأنّ منظّمة التّحرير الفلسطينية كانت تتخذّ من أراضيها مقرًا رئيسيًا آنذاك، ما منح تونس دورًا مهمًّا في دعم الفعل المقاوم الفلسطيني وتوفير الحماية السّياسية والدّبلوماسية للقيادة الفلسطينية.[1]

كما عبّرت ليبيا وموريتانيا عن تضامنهما، وإنْ بدرجات متفاوتة. فقد رأت ليبيا في الانتفاضة امتدادًا للمقاومة العربية ضدّ الاحتلال، ودعت إلى تقديم الدّعم المادّي لحركات المقاومة الفلسطينية. أمّا موريتانيا، فرغم محدودية تأثيرها السّياسي، إلاّ أنّها ساندت الموقف العربي العام المتمثّل في دعم الانتفاضة وإدانة الاحتلال الصّهيوني، وسعت إلى إبراز ذلك من خلال البيانات الرسمية والانخراط في التّحركات الدّبلوماسية العربية.[2]

المطلب الثّاني: مشاركة دول المغرب العربي في قمّة الجزائر 1988م وتكريس الاعتراف بمنظّمة التّحرير

شكّلت قمّة الجزائر العربية الاستثنائية سنة 1988م لحظة فارقة في تاريخ قضيّة فلسطين، حيث أعلنت منظّمة التّحرير الفلسطينية من العاصمة الجزائرية عن قيام دولة فلسطين على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشّريف. وقد حظيت هذه الخطوة بدعم مطلق من دول المغرب العربي، الّتي حضرت القمّة بقوة، وأكّدت تأييدها الكامل لإعلان الاستقلال الفلسطيني، كما أجمعت على الاعتراف بمنظّمة التّحرير كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني.

الجزائر، باعتبارها الدّولة المضيفة، لعبت دورًا محوريًا في إنجاح القمّة، ووفّرت الغطاء السّياسي والإعلامي لإعلان الدّولة الفلسطينية. وقد ألقى ياسر عرفات خطاب الاستقلال أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في حدث تاريخي أكّد على مركزية

---

[1]- **الانتفاضة الأولى 1987، بهجة الانتفاة وأمل بالحرية**، تمّ الرّجوع إليه بتاريخ: 2025/05/19 على السّاعة 09:00، متوفّر عبر الرابط: https://www.palquest.org/ar/highlight/

[2]- "**المؤتمر الثّالث للجبهة القومية والصّمود والتّصدّي (لا تفريط ولا مساومة في القضيّة الفلسطينية)**"، مجلّة الجيش الوطني الشّعبي، ، ع175، 1988م، ص ص8-9.

الجزائر في دعم النّضال الفلسطيني. أمّا المغرب، فقد بارك الخطوة ودعا إلى مواصلة الدّعم العربي الموحّد للدولة الفلسطينية الوليدة، مؤكّدًا على ضرورة حصولها على الاعتراف الدّولي ودعم مسار التّسوية وفق قرارات الشّرعية الدّولية [1].

كما كان لتونس دور لافت في تعزيز وحدة الصّف الفلسطيني خلال القمّة، خصوصًا في ظلّ استضافتها للقيادة الفلسطينية بعد خروجها من لبنان. وأكّدت تونس على أهمّية استمرار الاعتراف العربي والدّولي بمنظّمة التّحرير، ودعت إلى تحويل إعلان الاستقلال إلى أداة ضغط دبلوماسي على المجتمع الدّولي. من جهتها، دعّمت ليبيا وموريتانيا الإعلان بشكل صريح، واعتبرتا أنه يُعبّر عن إرادة الشّعب الفلسطيني ويشكّل محطّة مهمّة في تعزيز النّضال السّياسي بعد عقود من الكفاح المسلّح.

وقد مثّل تفاعل دول المغرب العربي في قمّة الجزائر 1988م ترجمة حقيقية لالتزامها الدّائم اتجاه قضيّة فلسطين، حيث تجسّد ذلك من خلال توحيد الخطاب السّياسي، وتكثيف الجهود لدفع المجتمع الدّولي نحو الاعتراف بالدّولة الفلسطينية المستقلّة، ما شكّل بداية مرحلة جديدة من النّضال الفلسطيني المدعوم عربيًا، وبخاصّة من بلدان المغرب العربي [2].

[1]- **المؤتمر الثّالث للجبهة القومية والصّمود والتّصدي ... ، مصدر سابق**، ص9.

[2]- عبد الحليم مناع، **مرجع سابق**، ص137.

خلاصة الفصل الثّالث:

من خلال ما تمّ التّطرق إليه في هذا الفصل، يتّضح أنّ قضية فلسطين بين سنتي 1979م و1988م عرفت تحوّلات كبرى أثّرت على مواقف دول المغرب العربي، حيث تفاوتت ردود أفعالها اتجاه اتفاقيّة كامب ديفيد (1978م) بين الرّفض القاطع (الجزائر وليبيا) والموقف المتوازن (المغرب وتونس). كما لعبت هذه الدّول أدوارًا محورية في القمم العربية، خاصّة قمّة بغداد (1978م) الّتي عزّزت العزلة الدّبلوماسية لمصر، وقمّة فاس (1982م) الّتي أطلقت أول مبادرة سلام عربية شاملة.

وانعكس التزام دول المغرب العربي بقضيّة فلسطين بوضوح خلال الانتفاضة الأولى (1987م)، حيث قدّمت دعمًا سياسيًا وماديًا، وشاركت بقوّة في قمّة الجزائر (1988م) الّتي أعلنت فيها منظّمة التّحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطين. وهكذا، مثّلت هذه الفترة تحوّلاً في النّهج المغاربي من الدّعم العاطفي إلى تبنّي مبادرات سياسية ملموسة، مع الحفاظ على وحدة الموقف العربي اتجاه الحقوق الفلسطينية.

خاتمة

خاتمة:

مثّلت قضية فلسطين العنوان الأبرز لمؤتمرات القمّة العربية منذ تأسيس الجامعة العربية، وكان لدول المغرب العربي دور جوهري في صياغة المواقف الجماعية اتجاه هذه القضيّة، لا سيما خلال المرحلة الممتدّة من قمّة القاهرة سنة 1964م إلى قمّة الجزائر 1988م. وقد أظهرت هذه الدّول التزامًا سياسيًا ودبلوماسيًا واضحًا بقضيّة فلسطين، رغم التّباينات الظّرفية الّتي ميّزت كل دولة على حدة.

بيّنا خلال الدّراسة أنّ مواقف دول المغرب العربي، رغم اختلاف سياساتها الدّاخلية وتوجّهاتها الإقليمية، اتّسمت بقدر من الانسجام إزاء دعم الشّعب الفلسطيني ورفض الحلول الانفرادية، كما بدا جليًا في مواقفها من اتفاقيّة كامب ديفيد سنة 1978م، ومبادرة فاس للسّلام سنة 1982م، الّتي عكست محاولة جادة لصياغة رؤية سلمية عربية بديلة عن المواجهة المفتوحة.

كما أظهرت التّحولات الّتي شهدتها الدّول المغاربية داخليًا خلال الفترة المعنية، تأثيرًا واضحًا في مواقفها اتجاه فلسطين، فمثلاً، لعبت الجزائر، بفضل خلفيتها الثّورية، دورًا قويًا في دعم الكفاح المسلّح الفلسطيني، في حين حاول المغرب وتونس التّوفيق بين الدّعم السّياسي والتّوجه نحو الحلول الدّبلوماسية.

اتّضح من خلال تحليل نتائج القمم أنّ الدّعم المغاربي لم يكن مقتصرًا على الخطابات، بل تجسّد في قرارات ملموسة، مثل الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية كممثّل شرعي وحيد في قمّة الرّباط 1974م، أو دعم صمود الفلسطينيين ماديًا، كما أُقرّ في قمّة بغداد. هذا الانخراط المكثّف يعكس إدراكًا مغاربيًا عميقًا لأهمّية قضيّة فلسطين في وجدان الشّعوب العربية.

كذلك، برزت أهمّية انعقاد بعض القمم داخل دول المغرب العربي، على غرار قمّة الرّباط، الجزائر وفاس، في تعزيز مكانة هذه الدّول ضمن النّظام الإقليمي العربي، ومنحها هامشًا أوسع للتّأثير على اتّجاهات العمل العربي المشترك. وقد أتاحت هذه الاستضافات فرصة للدّول المغاربية لتثبيت خطابها السّياسي اتجاه فلسطين في إطار الشّرعية العربية الجامعة.

غير أنّ التّحديات الجيوسياسية والانقسامات العربية أحيانًا قلّلت من فعالية المواقف المغاربية، خاصّة عندما كانت بعض الدّول تتبنّى خيارات دبلوماسية تختلف عن النّهج الجماعي. ومع ذلك، فإن الطّابع العام للموقف المغاربي بقي محافظًا على ثوابته المبدئية في دعم الشّعب الفلسطيني ورفض التّطبيع غير المشروط مع الاحتلال.

وبناء على ما تقدّم، فإن مساهمة دول المغرب العربي في مؤتمرات القمّة العربية لم تكن هامشية، بل شكلت عنصرًا فاعلاً في الحفاظ على مركزية قضيّة فلسطين في الأجندة العربية، وهو ما يمنح هذه الدّراسة أهمّية خاصّة في فهم ديناميات العمل العربي في نصف قرن مضى.

التّوصيات:

- أهمّية توثيق الدّور المغاربي في دعم فلسطين ضمن مناهج التّعليم والبرامج الأكاديمية، بهدف تعزيز الوعي القومي بالتّجارب التّاريخية المشتركة.
- ضرورة إعادة إحياء الدّور المغاربي في مؤتمرات القمّة الحالية، من خلال بلورة مبادرات سياسية جديدة تعكس مقاربة واقعية وعادلة لحلّ قضيّة فلسطين.
- تشجيع البحث الأكاديمي حول علاقات المغرب العربي بفلسطين، وتوفير أرشيفات القمم والوثائق الرّسمية للباحثين، خاصّة تلك الّتي لا تزال غير منشورة أو محصورة في دوائر ضيّقة.
- تعزيز آليات التّنسيق المغاربي داخل الجامعة العربية، لضمان وحدة الموقف الإقليمي في ظلّ التّحولات السّياسية الرّاهنة في العالم العربي.
- دعم الجهود المدنية والمجتمعية في الدّول المغاربية الهادفة إلى إبقاء قضيّة فلسطين حيّة في وجدان الشّعوب، خاصّة من خلال الإعلام والتّعليم والثّقافة.
- مراجعة مسارات بعض السّياسات الرّسمية الحديثة الّتي قد تتعارض مع الإرث المغاربي التّاريخي الدّاعم لفلسطين، بما يضمن انسجام السّياسات الخارجية مع المبادئ القومية.
- تشجيع عقد مؤتمرات علمية مغاربية–فلسطينية مشتركة تُعنى بإعادة قراءة التّجربة التّاريخية، وتُسهم في استشراف آفاق دعم أكثر تنسيقًا في المستقبل.

ملاحق

الملحق رقم 01: مقتطفات من الوثيقة الأولى من اتّفاقيّة كامب ديفيد

وثائق اتفاقيات كامب ديفيد

الوثيقة الاولى :

اطار السلام في الشرق الاوسط

« اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ ايلول ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي الاسرائيلي الى الانضمام اليه ·

المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي :

ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل اجزائه* ·

بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاما وعلى رغم الجهود الانسانية المكثفة ، لم يستمتع الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاث ، بعد بنعم السلام · ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم ·

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعتها اذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب ·

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الان مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول ·

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل واي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والامن معها هي امور ضرورية لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ·

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او اعمال عنف · وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتاكيد الامن ·

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية · واضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام ، يمكن الاطراف ـ على اساس التبادل ـ الموافقة على ترتيبات امن

---

* ترفق نصوص القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بهذه الوثيقة ·

المصدر: مجلّة شؤون فلسطينية، ع 84، مركز الأبحاث، فلسطين، 1978م.

الملحق رقم 02: مبادرة فاس

مؤتمر القمة العربيّة الثانية عشرة

قرار (مبادرة فاس)

فاس، 6-9 أيلول/ سبتمبر 1982

إن مؤتمر القمة العربي،

إذ يحيي صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات المسلحة العربية السورية،

وإذ يعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوق الوطنية الثابتة،

وإيماناً بقدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة وإزالة العدوان،

وانطلاقاً من المبادئ والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية،

وحرصاً من الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السالم القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط،

واعتماداً على مشروع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية، وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز حول السلام في الشرق الأوسط،

وفي ضوء المناقشات والملاحظات التي أبداها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء،

فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادئ التالية:

1. انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما في ذلك القدس العربية.

2. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الاراضي العربية بعد عام 1967.

3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان بالأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد لهم، وتعويض من لا يرغب في العودة.*

5. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة فترة انتقالية تحت إشراف الامم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

7. يضع مجلس الامن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8. يقوم مجلس الامن ضمان تنفيذ تلك المبادئ.

...

قرر المؤتمر تشكيل لجنة من ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة العربية السعودية وسوريا والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجزائر وتونس مهمتها "اجراء اتصالات بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لشرح قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، وللتعرف على مواقفها وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي أعلنت عنه مؤخراً فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، على أن تعرض اللجنة نتائج اتصالاتها على الملوك والرؤساء بكيفية منتظمة.

***سجّل الوفد اللبناني التحفظ التالي على البند الرابع: "ورد في آخر الفقرة الخاصة بالمبدأ – رابعاً – 'تعويض من لا يرغب (من أبناء الشعب الفلسطيني) في العودة'. إن هذه العبارة تنطوي على محاذير، ولا يستطيع لبنان أن يقبل بها على اعتبار أنها تشجع على التوطين. وكان الأحرى أن ينظر في أمر تشجيع الفلسطينيين على العودة لا على البقاء حيث هم. ولوضع لبنان وللعبء الذي يتحمله، فإن وفد لبنان يتحفظ خطياً على مضمون هذه الفقرة[1] ".**

[1]- مؤتمرات القمّة العربية: قراراتها وبياناتها، **1946م– 1985م**"، مكتب الأمين العام، مركز التّوثيق والمعلومات، تونس، 1987م، ص–ص 178–180.

الملحق رقم 03: مؤتمر القمة العربي غير العادي بيان ختامي (مقتطفات)

مؤتمر القمة العربي غير العادي بيان ختامي (مقتطفات)

الجزائر، 7-9 حزيران/ يونيو 1988

إن مؤتمر القمة العربي غير العادي...

إذ تدارس بروح من المسؤولية القومية والتاريخية، تطورات الانتفاضة الشاملة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعاظم المقاومة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية الإرهابية...

وانطلاقاً من موقع الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية، التي تضع في مقدمة أولوياتها استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة،

يقرر:

الالتزام بتقديم كافة أنواع المساندة والدعم والتسهيلات لضمان استمرار مقاومة انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، وذلك من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد وعبر القنوات الدولية المتاحة، حتى تحقيق أهدافه المتمثلة في استعادة الحقوق الوطنية الثابتة، بما في ذلك العودة، وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه وعاصمتها القدس.

رفض كافة الحلول الجزئية والمنفردة بشأن الصراع العربي–الإسرائيلي، وكذلك رفض المشاريع التي تتنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، واعتبار أية مشاريع لا تضمن ممارسة هذه الحقوق تعرقل جهود السلام العادل في المنطقة، وتشجع استمرار الاحتلال والتعنت الإسرائيلي.

دعوة مجلس الأمن الدولي إلى:

–تحمل مسؤولياته الكاملة تجاه انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإمعانها في ارتكاب جرائم الحرب المنوه عنها في المادتين 49 و 147، مثل القتل، التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية، والنفي، والإبعاد، والاعتقال، وبناء المستعمرات الاستيطانية، ومطالبته بإرغام إسرائيل على الوقف الفوري لهذه الانتهاكات والممارسات وإعادة المبعدين إلى وطنهم تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي 605–607 و 608.

–العمل على الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، عملاً بمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وإزالة المستعمرات، ووضع الأراضي المحتلة تحت إشراف موقت للأمم المتحدة لتوفير الحماية لمواطنيها، وتمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

دعوة المجتمع الدولي إلى التصدي للإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه إسرائيل، بدعم من بعض القوى الدولية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، وانتهاكها لسيادة بعض الدول العربية، الذي يشكل خرقاً صارخاً لكل الأعراف والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

دعوة حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى تغيير موقفها المعادي للأمة العربية، وللحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والرافض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كطرف أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك وقف دعمها اللامحدود لإسرائيل الذي يشجعها على التمادي في سياسة العدوان والتوسع والإرهاب، متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي والمواثيق الدولية.

تكليف اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة مواصلة إجراء اتصالاتها مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومع مسؤولي الدول الأخرى، والإفريقية منها خاصة، وكذلك مع المجموعات الدولية المختلفة، والمنظمات والهيئات ذات الصلة، وذلك لتوفير أقصى الدعم والتأييد لانتفاضة الشعب الفلسطيني، ...التزاماً منه بقرارات مؤتمرات القمة السابقة، وخاصة مشروع السلام العربي المقر في مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس عام 1982، الذي حدد مبادئ السلام العادل لحل الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره قضية فلسطين، وكذلك قرار مؤتمر القمة غير العادي في عمان 1987 بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط،

أولاً: يؤكد الأسس التالية:

1-انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967 بما فيها القدس العربية.

2-إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام .1967

3-وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

4-تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة بعاصمتها القدس على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وذلك وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

5-ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة في فلسطين.

6-وضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة المعنية، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

وخلق قوة دفع لمسيرة السلام العادل والشامل من خلال المؤتمر الدولي...

ثانياً: يطالب بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة على قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، التي تؤكد على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتضمن حق الشعب الفلسطيني الوطني الثابت في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الأخرى المشاركة[1].

[1]- "**يوميات ووثائق الوحدة العربية 1988م**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989م، ص-ص 566 – 568.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ-محاضر ومقرّرات القمم العربية:

1. **الموسوعة الفلسـطينية، القمّـة العربيـة (مـؤتمرات)**، متـوفّر علـى الـرّابط: /https://www.palestinapedia.ps
2. "**تـاريخ القمـم العربيـة**"، صـحيفة الشّـرق الأوسـط، متـوفّر علـى الـرّابط: /https://aawsat.com
3. **القمم العربية... تاريخ من القرارات والتّحولات 46 لقاءً بين «عادي وطارئ» على مدى ثمانية عقود**، متوفّر على الرّابط ، /https://aawsat.com
4. **انعقاد القمّة السّابعة فـي الرّبـاط**، متـوفّر علـى الـرّابط: https://www.al-jazirah.com/2004/20041026/xh8.htm
5. **مؤتمر القمّة العرية التّاسع (قمّة بغداد)**، موقع الدّرر السّنية، متوفّر علـى الـرّابط: https://dorar.net/history/event/
6. **مـؤتمر القمّـة العربيـة العاشـر، أفريكـا نيـوز**، متـوفّر علـى الـرّابط: /https://africanews.dz
7. **مشروع السّلام العربي المطروح في مؤتمر القمّة العربيّة الثّانية عشر/ مبادرة فاس – 9 أيلـول/ سـبتمبر 1982م**، متـوفّر علـى الـرّابط: https://palestine-memory.org/sites/PalestineMemory
8. **مؤتمر القمّة العربيـة الثّانيـة عشـر: مبـادرة فـاس**، متـوفّر علـى الـرّابط: https://www.palquest.org/ar/historictext/9663
9. **مؤتمر القمّة العربي غير العادي، 1988م: بيان ختـامي**، متـوفّر علـى الـرّابط: /https://www.palquest.org/ar/historictext/23248

ب-المجلّات:

1. الابراهيمي البشير، "**فلسطين تستنجد**"، جريدة البصائر، ع 45، الجزائر، نوفمبر 1936م.

2. السّادات أنور، "**مصر والواقع العربي الجديد**"، مجلّة السّياسة الدّولية، ع 61، مؤسّسة الأهرام، القاهرة، 1981م.

3. **المؤتمر الثّالث للجبهة القومية والصّمود والتّصدي (لا تفريط ولا مساومة في قضيّة فلسطين)** ، مجلّة الجيش الوطني الشعبي، ع175، 1988م.

ب-المذكّرات الشّخصية:

4. الابراهيمي أحمد طالب، **مذكّرات جزائري**، ج3، دار القضية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2014م.

5. بورقيبة الحبيب، **تونس وقضيّة فلسطين**، كتابة الدّولة للأخبار والإرشاد، تونس، 1966م.

6. زبيري الطّاهر، **نصف قرن من الكفاح، مذكّرات قائد الأركان الجزائري**، الشّروق للإعلام والنّشر، الجزائر، 2011م.

ثانيا: المراجع:

أ-الكتب:

1. ابراهيم محمد كامل، **السّلام الضّائع في كامب ديفيد**، مطابع جريدة الأهالي، ط5، مصر، 1986م.

2. بن نّاصر علي، **الاقتصاد المغاربي بين التّكامل والتّحديات** .منشورات جامعة محمد الخامس، الرّباط ، 2007م.

3. التّومي عبد الرحمن، **التّكامل الاقتصادي في المغرب العربي، الفرص والتّحديات**، دار المعرفة، الجزائر، 2015م.

4. الجابري محمد عابد ، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.

5. جلّول فيصل ، **العرب وإسرائيل: صراع المصير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م.

6. خليل حسين، والمجذوب محمّد، **المنظّمات القارية والاقليمية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م.

7. دروزة محمّد عزّة، **العدوان الاسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها**، دار الكلمة للنّشر، بيروت، 1980م.
8. سمير أمين، **المغرب العربي الحديث** ، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958م.
9. الشّناوي حسن، **التّنمية والتّكامل في المغرب العربي**، دار النّشر الجامعي، تونس، 2013م.
10. الصّعيد الصّافي: **بورقيبة سيرة شبه محرّمة**، الرّيس للكتب والنّشر، السّعودية، ط1، 2000م.
11. عارف جميل، **الوثائق السّرية لدور مصر وسوريا والسّعودية**، مطابع الهيئة المصرية العامّة، القاهرة، 1995م.
12. عازي حسين ، **الاحتلال الاسرائيلي وشرعية المقاومة والعمليات الاستشهادية**، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2007م.
13. العروي عبد الله، **مفهوم التّاريخ** .المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، 1992م.
14. ـــــــــــــ ، **مجمل تاريخ المغرب، المركز الثّقافي العربي**، الدّار البيضاء، المغرب الأقصى، ط 5، 2006م.
15. غنيم عادل حسن، **الحركة الوطنية من الثّورة 1936م حتى الحرب العالمية الثّانية**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.
16. قنّان جمال، **موسوعة الثّورة الجزائرية 1954م-1962م**، دار القصبة للنّشر، الجزائر، ط 3، 2004م.
17. كميل منصور، **اتّفاق كامب ديفيد وأخطاره**، مؤسّسة الدّراسات الفلسطينية، ط1، لبنان، 1978م.
18. الكيّالي عبد الوهاب، **موسوعة السّياسة**، ج1، دار الهدى للّنشر والتّوزيع، لبنان، 1979م.
19. مانع جمال عبد النّاصر، **التّنظيم الدّولي**، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، عنّابة، الجزائر، د. ت. ن.
20. محسن محمد صالح ، **فلسطين دراسات منهجية في قضيّة فلسطين**، ط1، مركز الإعلام العربي، بيروت، 2003م.

21. محمودي عبد القادر، **النّزاعات العربية وتطوّر النّظام الاقليمي العربي**، منشورات المؤسّسة الوطنية للاتّصال والنّشر، الجزائر، 2002م.
22. هلال محمّد، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، دار النّهضة، القاهرة، 2010م.

ثالثا: المجلاّت

1. الورافي شهاب الدّين، **قضيّة فلسطين محورها الرّئيسي وقاسمها المشترك في القمم العربية**، جريدة الشّروق، ع 7591، الدّوحة 2009م.
2. شنتي احمد، **الجزائر وقضيّة فلسطين...صفحات من الجهاد المشترك**، مجلّة دراسات وابحاث، مج 7، ع1، 2015م.
3. كمّون عبد السّلام ، **اتّفاقيّة كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المصرية**، مجلّة رفوف، ع 11، جامعة أدرار، 2017م.
4. مهنّد فاروق، "**مؤتمر القمّة العربي بالخرطوم دراسة تاريخية في الأسباب والنّتائج**"، مجلّة القلزم، ع 02، السودان، 2020م.
5. الحناشي عبد اللطيف، "**موقف بورقيبة من قضيّة فلسطين 1946-1967**"، مجلّة الدّراسات الفلسطينية، مج 18، ع 69، الجزائر، 2007م.
6. دري سميحة، "**التّوجه القومي في نضال أحمد بن بلّة**"، مجلّة معارف، مج 11، ع20، الجزائر، 2016م.
7. الزيّات محمد عبد القادر، "**تكسة 1967: الأسباب والنّتائج**"، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 10، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2019م.
8. العروي عبد الله، "**المغرب العربي نظرة مستقبلية**"، مجلّة قضايا عربية للمنطقة المتوسّطة، لبنان، 1975م.
9. **مشاركة الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية الاسرائيلية**، "مجلّة الجيش"، مؤسّسة المنشورات العسكرية، ع 592، الجزائر، 2012م.
10. مقدّم رشيد ، "**موقف أقطار المغرب العربي من الثّورة الفلسطينية المسلّحة ضدّ الانتداب البريطاني (1936م-1939م)**"، مجلّة قضايا تاريخية، مج 5، ع1، الجزائر، 2020م.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. برّيجية عيسى، **سياسة المملكة المغربية اتجاه قضيّة فلسطين (1967م-1982م)**، رسالة ماجستير في التّاريخ الحديث، جامعة الخليل، فلسطين، 2015م.
2. منّاع عبد الحليم، **قضيّة فلسطين في مؤتمرات القمّة 1964م-1990م**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1991م.

خامسا: المقالات والمواقع الالكترونية:

1. شاور عصام، **اللاءات الثلاث.. بـين التّحريـف والنّبـذ**، متـوفّر علـى الـرّابط: https://shehabnews.com/p/116777
2. ادريس الأندلسي، **الشّعب المغربي يدعم شعب فلسطين أولا وآخـرا**، متـوفّر علـى الرّابط: **https://nichan.ma/300928/**
3. **الانتفاضة الأولى 1987**، بهجة الانتفاة وأمـل بالحرّيـة، متـوفّر علـى الـرّابط: https://www.palquest.org/ar/highlight/

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
مقدمة:..... 5
الفصل التّمهيدي: لمحة تاريخية حول ارهاصات انعقاد القمّة العربية وموقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين قبل 1964م
المبحث الأوّل: مفهوم المغرب العربي 15
المطلب الأوّل: تعريف المغرب العربي..... 16
أولا: التّعريف الجغرافي..... 16
ثانيا: المصطلحات المرتبطة بالمغرب العربي..... 16
المطلب الثّاني: البعد السّياسي والثّقافي للمغرب العربي 17
المطلب الثّالث: التّكامل الاقتصادي والتحدّيات في المغرب العربي..... 18
المبحث الثّاني: لمحة تاريخية حول إرهاصات انعقاد القمّة العربية 18
المطلب الأوّل: نشأة جامعة الدّول العربية 19
المطلب الثّاني: المشاورات التّمهيدية لإنشاء الجامعة..... 20
أوّلا: المشاورات العراقية – المصرية (يونيو – أغسطس 1943م)..... 20
ثانيا: المشاورات الأردنية – المصرية (أغسطس – سبتمبر 1943م)..... 20
ثالثا: المشاورات السّورية – المصرية (أكتوبر – نوفمبر 1943م)..... 20
رابعا: المشاورات السّعودية – المصرية (نوفمبر 1943م) 20
المطلب الثّالث: توقيع بروتوكول الإسكندرية وتأسيس الجامعة 21
المبحث الثّالث: موقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين قبل 1964م..... 21
المطلب الأوّل: موقف تونس 22
أولا: الاهتمام السّياسي والإعلامي 22
ثانيا: الحراك الشّعبي والمواقف الاحتجاجية 22
ثالثا: الدّعم المالي والاغاثي..... 22
رابعا: الدّور الأدبي والثّقافي 23
المطلب الثّاني: موقف الجزائر 23
أولا: الموقف الفكري والدّيني..... 23
ثانيا: النّشاط الصّحفي والإعلامي 24

ثالثا: التّفاعل الشّعبي والتّبرعات 24
رابعا: المواقف السّياسية والاحتجاجات 24
المطلب الثّالث: موقف المغرب الأقصى 25
أولا: التّفاعل السّياسي والدّبلوماسي 25
ثانيا: دور الصّحافة والمثقّفين 25
ثالثا: التّبرّعات والمساعدات المالية 25
رابعا: الاحتجاجات ضدّ الاحتلال البريطاني والصّهيونية 26
الفصل الأول: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية 1964-1969م
المبحث الأوّل: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الإسكندرية سنة 1964م 29
المطلب الأوّل: مشاركة الجزائر والمغرب وتونس في القمّة 29
أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة 29
ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة 31
ثالثا: مشاركة تونس في القمّة 32
المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة 33
المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الإسكندرية 34
المبحث الثّاني: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الخرطوم سنة 1967م 36
المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر، والمغرب وتونس في القمّة 37
أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة 37
ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة 39
ثالثا: مشاركة تونس في القمّة 41
المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة 43
المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الخرطوم سنة 1967م 44
المبحث الثّالث: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الرّباط سنة 1969م 45
المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر والمغرب وتونس في القمّة 46
أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة 46
ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة 48
ثالثا: مشاركة تونس في القمّة 49
المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة 51
المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الرّباط 52
خلاصة الفصل الأوّل: 54

الفصل الثّاني: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية 1974-1988م
المبحث الأوّل: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الرّباط سنة 1974م..... 57
المطلب الأوّل: مشاركة الجزائر والمغرب وتونس في القمّة 57
أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة 57
ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة..... 58
ثالثا: مشاركة تونس في القمّة 59
المطلب الثّاني: مشاركة ليبيا وموريتانيا في القمّة..... 60
المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الرّباط سنة 1974م 61
أوّلا: وحدة الهدف واختلاف الوسائل 61
ثانيًا: تمايز الأدوار حسب الثقل السّياسي والدّبلوماسي..... 61
ثالثًا: تجلّيات الانقسام العربي في وحدة الموقف المغاربي 62
رابعًا: البعد الاستراتيجي لموقف المغرب العربي 62
المبحث الثّاني: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة فاس سنة 1982م..... 62
المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر، والمغرب وتونس في القمّة..... 63
أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة 63
ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة..... 64
ثالثا: مشاركة تونس في القمّة 65
المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة 66
المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة فاس سنة 1982م. 67
المبحث الثّالث: دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال قمّة الجزائر سنة 1988م..... 68
المطلب الأوّل: مشاركة كل من الجزائر والمغرب وتونس في القمّة..... 68
أوّلا: مشاركة الجزائر في القمّة 69
ثانيا: مشاركة المغرب في القمّة..... 69
ثالثا: مشاركة تونس في القمّة 70
المطلب الثّاني: مشاركة كل من ليبيا وموريتانيا في القمّة 71
المطلب الثّالث: تحليل موقف دول المغرب العربي في قمّة الجزائر سنة 1988م 71
خلاصة الفصل الثّاني: 74
الفصل الثّالث: تطوّر مواقف دول المغرب العربي اتجاه قضيّة فلسطين والدّعم السّياسي والاقتصادي 1979-1988م
المبحث الأوّل: انعكاسات اتّفاقيّة كامب ديفيد 1978 على مواقف دول المغرب العربي..... 78

المطلب الأوّل: موقف الجزائر، المغرب الأقصى وتونس من اتّفاقيّة كامب ديفيد 78
أوّلا: موقف الجزائر 78
ثانيا: موقف المغرب الأقصى..... 80
ثالثا: موقف تونس..... 81
المطلب الثّاني: موقف ليبيا وموريتانيا من الاتّفاقيّة وردود الفعل السّياسية والدّبلوماسية..... 82
المبحث الثّاني: تأثيرات قمّة بغداد 1978 وقمّة فاس 1982 على تزايد دعم دول المغرب العربي لقضيّة فلسطين 83
المطلب الأول: دور قمّة بغداد في توحيد موقف دول المغرب العربي اتجاه العزلة المصرية وتعزيز الدّعم المالي والسّياسي لفلسطين..... 83
أوّلا: توحيد موقف دول المغرب العربي إزاء العزلة المصرية بعد كامب ديفيد 84
ثانيا: تعزيز الدّعم المالي والسّياسي الفلسطيني من طرف دول المغرب العربي..... 85
المطلب الثّاني: مساهمة قمّة فاس في بلورة مبادرات سلمية بدعم مغاربي..... 86
أولا: خلفية قمّة فاس ودور دول المغرب العربي في بلورة مبادرة السّلام 86
ثانيا: أثر الموقف المغاربي في دعم مبادرة فاس وتثبيت الخيار السّلمي عربياً..... 88
المبحث الثّالث: تفاعل دول المغرب العربي مع الانتفاضة الفلسطينية 1987م ودعم قضيّة فلسطين حتّى سنة 1988م 89
المطلب الأوّل: مواقف دول المغرب العربي من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية 1987م..... 89
المطلب الثّاني: مشاركة دول المغرب العربي في قمّة الجزائر 1988م وتكريس الاعتراف بمنظّمة التّحرير 90
خلاصة الفصل الثّالث: 92
خاتمة:..... 94
ملاحق 96
قائمة المصادر والمراجع:..... 104
فهرس المحتويات..... 110

ملخّص:

يتميز موضوع الدّراسة "دول المغرب العربي وقضيّة فلسطين من خلال مؤتمرات القمّة العربية (1964م–1988م) " بأهمّية كبيرة وبالغة في التّاريخ المعاصر، حيث أنّه من المواضيع الّتي تتضمّن أعقد القضايا في العالم، فهو يتناول جانب مهمّ من جوانب قضيّة فلسطين، وقد حاولنا تسليط الضّوء على أهمّ الأدوار والمواقف الّتي تبنّتها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ليبيا، موريتانيا) اتجاه قضيّة فلسطين من خلال المشاركة في مختلف القمم: في قمّة الإسكندرية (1964م)، الخرطوم (1967م)، الرّباط (1974م)، فاس (1982)، وصولا إلى قمّة الجزائر (1988م). فقد برزت دول المغرب العربي كفاعل رئيسي في صياغة الموقف العربي اتجاه قضيّة فلسطين، والّتي تجاوز دورها المشاركة الشّكلية إلى المساهمة الفاعلة في صنع القرار عبر القمم العربية والمبادرات الدّبلوماسية. كما تكشف الدّراسة العديد من التّفاصيل المتعلّقة بالدّعم السّياسي والمالي لفلسطين. ممّا جعلها ركيزة أساسية في الحفاظ على أولوية قضية فلسطين في العمل العربي المشترك، ومرآة عكست توازنات النّظام الإقليمي العربي خلال هذه الحقبة.

Abstract:

The study, "The Maghreb Countries and the Palestinian Cause through the Arab Summits (1964-1988)," holds significant importance in contemporary history as it addresses one of the world's most complex issues. It examines a crucial aspect of the Palestinian cause, shedding light on the key roles and stances adopted by the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, and Mauritania) regarding Palestine through participation in various summits, including Alexandria (1964), Khartoum (1967), Rabat (1974), Fez (1982), and Algiers (1988). The Maghreb countries emerged as principal actors in shaping the Arab stance on the Palestinian cause, transitioning from merely formal participation to active decision-making through Arab summits and diplomatic initiatives. The study also uncovers numerous details about the political and financial support provided to Palestine, establishing these countries as a cornerstone in maintaining the priority of the Palestinian issue within joint Arab action and reflecting the balance of the Arab regional system during this era.